

مجموعة
ثلاث رسائل

الرهلوى

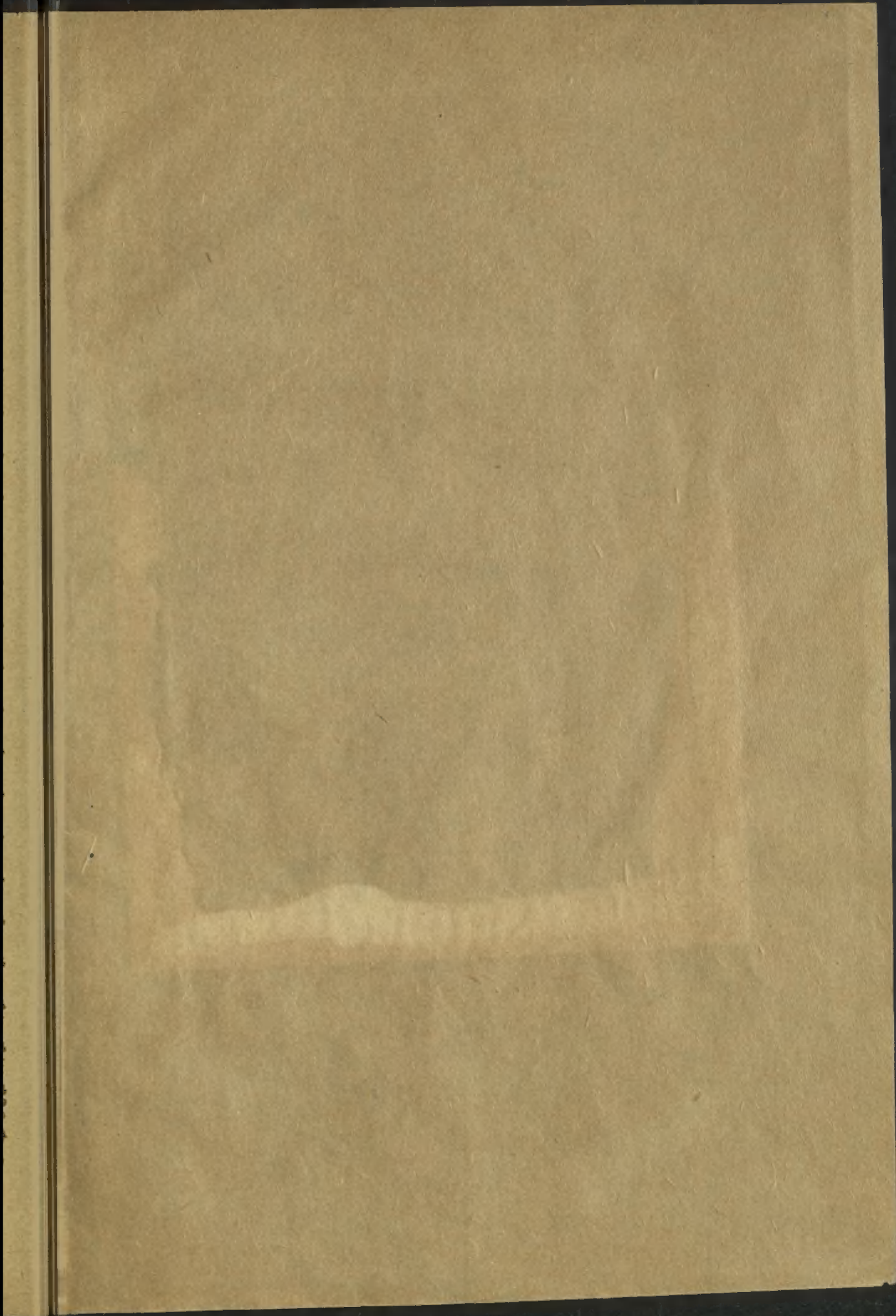
DL

3



3 mont
30 m
61

26



349.297
D13m A

١ هذه مجموعة مشتملة على ثلاث رسائل
الاولى المسماة بالانصاف في بيان سبب الاختلاف
تصنيف عالم الزمان نجر العلماء ختم المحدثين مجدد
القرن الثاني عشر شاه ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ١١٨٠
والثانية المسماة عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد
له ايضا والثالثة المسماة بالاقوال المعربة عن احوال
الاشربة تأليف علامة زمانه ومجتهد
اورانه شيخ الاسلام ومفتي الانام
الشيخ حسن الجبرتي الحنفي
مفتي الديار المصرية
المتوفى سنة
١١٨٠



﴿ طبع على نفقة ﴾

الهام الفاضل الانسان الكامل الاستاذ الافخم الملاذ
الاكرم المجدفي نشر الغرائب بلاقواني حضرة (الشيخ محمد
منيب الدجاني) لازال مصدرا للطائف ومظهر الطرائف

﴿ طبع بمطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر ﴾

سنة ١٣٢٧ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدا صلوات الله عليه الى الناس ليكون هاديا الى الله بآذنه وسراجا منيرا ثم اهلهم الصحابة والتابعين والفقهاء المجتهدين ان يحفظوا سيرتهم طيبة بعد طيبة الى ان تزدن الدنيا بانقضاء ليلتهم النعم وكان على ما شاء قديرا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين
 في اما بعد فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم ولي الله بن عبد الرحيم اتم الله تعالى عليهم ما نعمه في الاولى والاخرى ان الله تعالى القي في قلبي وقنا من الاوقات مميزاتا اعرف به سبب كل اختلاف وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات واعرف به ما هو الحق عند الله وعند رسوله ومكنني من ان ابين ذلك بيانا لا يبق معه شبهة ولا اشكال ثم سئلت عن سبب اختلاف الصحابة ومن بعدهم في الاحكام الفقهية خاصة فأتتني لبيان بعض ما فتح علي به ساعتئذ بقدر ما يسعه الوقت ويحيط به السائل فجاءت رسالة مفيدة في بابها
 في بيان سبب الاختلاف في وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

باب اسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع

اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن الفقه في زمانه الشريف مدونا ولم يكن البحث في الاحكام يوما من ذلك بحث هؤلاء الفقهاء حيث يبينون بأقصى جهدهم الاركان والشروط والآداب كل شيء مما تار عن الآخر بدليله ويفرضون الصور من صنائعهم ويتكلمون على تلك الصور المقرضة ويحدون ما يقبل الحد ويحصرون ما يقبل الحصر الى غير ذلك اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ فيرى الصحابة وضوءه فيأخذون به من غير ان يبين هذا ركن وذلك ادب فكان يصلي فيرون صلاته فيصليون كما رأوه يصلي وحج فرمق الناس حجه ففعلوا كما فعل وهذا كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم ولم يبين ان فروض وضوءه اربعة ولم يفرض انه يحتمل ان يتوضأ انسان بغير موالاة حتى يحكم عليه بالصحة او الفساد الا ما شاء الله وقلما كانوا يسألونه عن هذه الاشياء * عن ابن عباس قال ما رايت قوما كانوا اخيرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سألوه الا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض كلهن في القرآن منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ويسألونك عن الحيض قال ما كانوا يسألون الا عما ينفعهم قال ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا تسأل عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب رضي

الله تعالى عنه يلعب من سأل عما لم يكن قال القاسم انكم تسألون عن اشياء ما كنا نسأل عنها
 وتقررون عن اشياء ما كنا ننقر عنها وتسالون عن اشياء ما ادري ما هي ولو علمناها ما حمل
 لنا ان نكتمها عن عمرو بن اسحق قال لمن ادركت من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اكثر من سبقني منهم فخر ايت قوما ليس بسيرة ولا اقل تشديد منهم وعن عباد بن
 يسر السكندی سئل عن امرأة ماتت مع قوم ليس لها ولي فقال ادركت اقواما ما كانوا يشددون
 تشديدكم ولا يسألون مسائلكم اخرج هذه الآثار الدارمي وكان صلى الله عليه وسلم يستفتيه
 الناس في الوقائع فيفتيهم وترفع اليه التضايف فيقضي فيها ويرى الناس يفعلون معروفا فمدحه
 او منكر افينكر عليه وما كل ما فتى به مستفتيا عنه وقضى به في قضية او انكره على فاعله
 كان في الاجتماعات ولذلك كان الشيخان ابو بكر وعمر اذا لم يكن لهما علم في المسئلة يسألان الناس
 عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه ما سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال فيها شيئا يعني الجدة وسأل الناس فلما صلى الظهر قال ايكم سمع عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجدة شيئا فقال المغيرة بن شعبه انا قال ما ذا قال اعطاه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سدسا قال ايعلم ذلك احد غيرك فقال محمد بن سلمة صدق فأعطاه ابو بكر
 السدس وقصة سأل عمر الناس في القرعة ثم رجوعه الى خبر المغيرة وسؤاله اياهم في الوباء ثم
 رجوعه الى خبر عبد الرحمن بن عوف وكذا رجوعه في قصة الجوس الى خبره وسؤره عبد الله بن
 مسعود بخبر معقل بن يسار لما وافق رايه وقصة رجوع ابي موسى عن باب عمر وسؤاله عن
 الحديث وشهادة ابي سعيد له وامثال ذلك كثيرة معلومة مروية في الصحيحين والسنن وبالجملة
 فهذه كانت عادته الكريمة صلى الله عليه وسلم فراى كل صحابي ما يشره الله من عباداته
 وقاواه واقضيته فحفظها وعقلها وعرف الكل شيئا وجها من قبل حقوف القرآن به فعمل
 بعضها على الاباحة وبعضها على الاستعجاب وبعضها على النسخ لامارات وقران كانت كافية
 عنده ولم يكن العمدة عندهم الا وجدان الاطمئنان والتلج من غير التفات الى طرق الاستدلال
 كما ترى الاعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم وتلج صدورهم بالتصريح والتسليم
 والايحاء من حيث لا يشعرون فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك ثم انهم تفرقوا في البلاد
 وصار كل واحد مقتديا ناحية من النواحي فكثرت الوقائع ودارت المسائل فاستفتوا فيها فأجاب
 كل واحد حسب ما حفظه واستنبطه وان لم يجد فيما حفظه او استنبطه ما يصلح للجواب اجتهد
 برأيه وعرف العلة التي ادار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها الحكم في منصوصاته فطرد
 الحكم حينما وجدها لا بالوجه في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام فعند ذلك وقع
 الاختلاف بينهم على ضروب منها ان صحابيا سمع حكما في قضية او فتوى ولم يسمعها الاخر فاجتهد
برأيه في ذلك وهذا على وجوه احدها ان يقع اجتهد موافق الحديث * مثاله ما رواه النسائي
 وغيره ان ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن امرأة ماتت عنها زوجها ولم يفرض لها فقال لم ار

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى في ذلك فاختلفوا عليه شهر أو نحو أو اجتهد برأيه وقضى بأن
 لها مهر نساءها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن يسار فشهد بأنه
 صلى الله عليه وسلم قضى مثل ذلك في امرأة منهم ففرح بذلك ابن مسعود فرحاً لم يفرح مثلهما قط
 بعد الإسلام وثانيهما أن يقع بينهما المناظرة ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع به غالب الظن
 فيرجع عن اجتهاده إلى المسهوع مثاله ما رواه الأئمة من أن أباهريرة رضي الله عنه كان من
 مذهبه أنه من أصبح جنباً فلا صوم له حتى أخبرته بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
 مذهبه فرجع وثالثها أن يبلغه الحديث ولو كان لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن فلم يترك
 اجتهاده بل طعن في الحديث * مثاله ما رواه أصحاب الأصول من أن فاطمة بنت قيس شهدت عند
 عمر بن الخطاب بأنها كانت مطلقة الثلاث فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا
 سكنى فردشهادتها وقال لا تترك كتاب الله يقول امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت لها النفقة
 والسكنى وقالت عائشة رضي الله عنها يا فاطمة لا تتقي الله يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة (ومثال
 آخر روى الشيخان أنه كان من مذهب عمر بن الخطاب أن التيمم لا يجزئ الجنب الذي لا يجد
 الماء فروى عنده عمار أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأصابته جنابة ولم يجد
 ماء فمعل في التراب فذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال إنما كان يكفيل أن
 تفعل هكذا وضرب يديه الأرض فمسح بهما وجهه ويديه فلم يقبل عمر ولم ينهض عنده حجة
 تقاوم ما رآه فيه حتى استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طرق كثيرة واضمححل وهم القادح
 فأخذ به ورابعها أن لا يصل إليه الحديث أصلاً * مثاله ما خرج مسلم أن ابن عمر كان يأمر النساء
 إذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن فسمعت عائشة رضي الله عنها بذلك فقالت يا عجباً لابن عمر هذا
 يأمر النساء أن ينقضن رؤسهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤسهن فقد كنت اغتسل أنا ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم من أنا واحد وما زيدا على أن أفرغ على رأسي ثلاث أفرغات مثال آخر
 ما ذكره الزهري من أن هندا لم تبلغها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة
 فكانت تبكي لأنها كانت لا تصل إلى من تلك الضرورة أن يروا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل فعلا فحمله بعضهم على الإقرار به وبعضهم على الإباحة * مثاله ما رواه أصحاب الأصول في قصة
 التحصيب أي النزول بالابحاح عند النفر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم به فذهب أبو هريرة
 وابن عمر إلى أنه على وجه القربة فجعلوه من سنن الحج وذهبت عائشة وابن عباس
 رضي الله عنهما إلى أنه كان على وجه الاتفاق وليس من السنن * (ومثال آخر ذهب الجمهور إلى أن
 الرمل في الطواف سنة وذهب ابن عباس رضي الله عنه إلى أنه إنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 على سبيل الاتفاق لعارض عرضه وهو قول المشركين حطمتهم حتى يثرب وليس بسنة ومنها
 اختلاف الوهم مثاله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج فرآه الناس فذهب بعضهم إلى أنه كان
 متعاً وبعضهم إلى أنه كان قارناً وبعضهم إلى أنه كان مفرداً مثال آخر أخرج أبو داود عن

عنهم

سعيد بن جبير انه قال قلت لعبد الله بن عباس يا ابا العباس عجب لاختلاف اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في اهلل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اوجب فقال اني لاعلم الناس
بذلك انما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هنالك اختلفوا خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين اوجب في مجلسه واهل
بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام فحفظوه عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل
وادرك ذلك منه اقوام وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته
يهل فقالوا انما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلما علا على شرف البيداء اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين علا على
شرف البيداء واهم الله لقد اوجب في مصلاه واهل حين استقلت به ناقته واهل حين علا على
شرف البيداء ومنها اختلاف السهو والنسيان **مثاله** ما روى ابن عمر كان يقول اعتمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم عمرة في رجب فسمعت بذلك عائشة فتضت عليه بالسهو ومنها اختلاف
الضبط مثاله ما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه
فتضت عائشة عليه بأنه وهم باخذ الحديث على وجه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية
يبكى عليها اهلها فقال انهم يبكون عليها وانها تعذب في قبرها فظن ان العذاب معلول للبكاء وظن
الحكم عاما على كل ميت ومنها اختلافهم في دلة الحكم مثاله القيام للجنازة فقال قائل لتعظيم
الملائكة فيم المؤمن والكافر وقال قائل لهل الموت فيعلمهما وقال قائل مر على رسول الله صلى
الله عليه وسلم بجنازة يهودي فقام لها كراهة ان تعلو فوق راسه فيخص الكافر ومنها
اختلافهم في الجمع بين المختلفين مثاله رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنعة عام
خير ثم نهى عنها ثم رخص فيها عام او طاس ثم نهى عنها فقال ابن عباس كانت الرخصة للضرورة
والنهي لانهضاء الضرورة والحكم باق على ذلك وقال الجمهور كانت الرخصة اباحة والنهي نسخا
لها مثال آخر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة في الاستنجاء فذهب قوم
الى عموم هذا الحكم وكونه غير منسوخ وراه جابر يبول قبل ان يتوفى بعام مستقبل القبلة
فذهب الى انه نسخ للنهي المتقدم وراه ابن عمر قضى حاجته مستدبرا القبلة مستقبل الشام
فردبه قومه وجمع قوم بين الرويتين فذهب الشعبي وغيره الى ان النهي مختص بالصحراء فاذا
كان في المراحيض فلا بأس بالاستقبال والاستدبار وذهب قوم الى ان القول عام محكم والفضل
يحتمل كونه خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا ينقض ناسخا ولا مخصصا وبالجملة فاختلقت
مذاهب اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واخذ عنهم التابعون كل واحد ما تيسر له فحفظ ما سمع
من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذاهب الصحابة وعقلها وجمع المختلف على
ما تيسر له ورجع بعض الاقوال على بعض واضمحل في نظرهم بعض الاقوال وان كان مأثورا
عن كبار الصحابة كالمذهب المأثور عن عمر وابن مسعود في تبهم الجنب اضمحل عندهم لما

استفاض من الاحاديث عن عمار وعمران بن حصين وغيرهما فغدا ذلك صار لكل عالم من علماء
التابعين مذهب على حiale فاتصّب في كل بلد امام مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن
عمر في المدينة وبعدهما الزهري والقاضي يحيى بن سعيد وربيعة بن عبد الرحمن فيها وعطاء
ابن ابي رباح بمكة وابراهيم النخعي والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة وطاوس بن
كيسان باليمن ومكحول بالشام فانما الله اكبر اذا الى علمهم فرغبوا فيها واخذوا عنهم الحديث
وقتاوى الصحابة واقاويلهم ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند انفسهم واستفتى
منهم المستفتون ودارت المسائل بينهم ورفعت اليهم الاقضية وكان سعيد بن المسيب وابراهيم
النخعي وامثالهم ما جمعوا ابواب الفقه اجعلها وكان لهم في كل باب اصول تلقوها من السلف
وكان سعيد واصحابه يذهبون الى ان اهل الحرمين اثبت الناس في الفقه واصل مذهبهم قتاوى
عمر وعثمان وقضاياهما وقتاوى عبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وقضايا قضاة المدينة
فجمعوا من ذلك ما يسهل الله لهم ثم نظروا فيها اطراعتا روتقيش فها كان منها اجمعا عليه
بين علماء المدينة فانهم يأخذون عليه بنواخذتهم وما كان فيه اختلاف عندهم فانهم يأخذون
بأقواها وارجحها اما لكثرة من ذهب اليه منهم او لموافقة لقياس قوى او تخريج صريح من
الكتاب والسنة ونحو ذلك واذ لم يجدوا فيها حظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم
وتبعوا الائمة والاختضاء فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب باب وكان ابراهيم واصحابه
يرون ان عبد الله بن مسعود واصحابه اثبت الناس في الفقه كما قال علقمة لسروق لا احداثيت من
عبد الله وقول ابي حنيفة رضى الله عنه لا وزاعى ابراهيم اقلته من سالم ولولا فضل الصحبة
اقلت ان علقمة اقلته من عبد الله بن عمرو وعبد الله هو عبد الله واصل مذهب قتاوى عبد الله
ابن مسعود وقضاياهما رضى الله عنه وقاواه وقضاياهما صريح وغيره من قضاة الكوفة فجمع
من ذلك ما يسهل الله ثم صنع في آثارهم كما صنع اهل المدينة في آثار اهل المدينة وخرج كما خرجوا
فتملخص له مسائل الفقه في كل باب باب وكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة وكان يحفظهم
بقضاياهما وبحث ابي هريرة وابراهيم لسان فقهاء الكوفة فاذا نكأ ما شئ ولم ينسبها الى احد
فانه في الاكثر منسوب الى احد من السلف صريحا او ايماء ونحو ذلك فاجتمع عليهم ما فقهاء بلدهما
واخذوا عنهم ما وعقلوه وخرجوا عليه والله اعلم

باب اسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

واعلم ان الله انشأ بعد عصر التابعين نشأ من جملة العلم انجازا لما وعد صلى الله عليه وآله وسلم
حيث قال يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله فانخذوا عن اجتمعوا معه منهم سعة الوضوء
والفصل والصلاة والنكاح والبيع وسائر ما يكثر وقوعه ورووا حديث النبي صلى الله
عليه وسلم وهم عواقضا قضاة البلدان وقتاوى مفتيها وسألوا عن المسائل واجتهدوا في
ذلك كله ثم صاروا كبراء قوم ووسد اليهم الامر فنبجوا على منوال شيخهم ولم يألوا في تتبع

الايمان والآقتضا ان يخطوا او قنوا ورووا وعلموا او كان صنيع العلماء في هذه الطبقة متشابها
 وحاصل صنيعهم ان يمسكوا المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل جميعا
 ويستدل بأقوال الصحابة والتابعين علماء منهم انما احاديث منقولة عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اختصروها فجعلوها موقوفة كما قال ابراهيم وقد روى حديث نبى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الحنفية والمزانية فقبل له انما تحفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا غير هذا
 قال بلى ولكن اقول قال عبد الله قال علقمة احب الى وكيع قال الشعبي وقد سئل عن حديث وقيع انه
 يرفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا الى من دون النبي صلى الله عليه وسلم احب اليك فان
 كان فيه زيادة ونقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم او يكون استنباطا منهم من
 المنصوص واجتهادا منهم بالآراء وهم احسن صديقا في كل ذلك ممن يجي بعدهم واكثر اصابة
 واقداما وما ناولوا على علمائهم العمل بها لا اذا اختلفوا او كان حديث رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يخالف قولهم بخلافه ظاهرة فانه اذا اختلفت احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة
 رجعوا الى قول الصحابة فان قالوا فسخ بعضها او بصر فيه عن ظاهره او لم يصرحوا بذلك
 ولكن اتفقوا على تركه وعدم القول بوجبه فانه كيد ائمة فيه او الحكم بفسخه او تأويله اتبعوهم
 في كل ذلك وهو قول مالك في حديث ولوخ الكلب جاء هذا الحديث ولكن لا ادري ما حقيقته
 حكاه ابن الحاجب يعني لم ار الله تعالى يعملون به وانه اذا اختلفت مذاهب الصحابة والتابعين في
 مسألة فالمختار عند كل عالم مذهب اهل بلده وشيوخه لانه اعرف بالصحيح من اقوالهم من
 السقيم واوعى للاصول المناسبة لها وقلبه اميل الى فضاهم وتبحرهم فذهب عمر وعثمان وعائشة
 وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وصحابهم مثل سعيد بن المسيب فانه كان احفظهم لقضايا
 عمر وحديث ابن عمر وعروة وسالم وعكرمة وعطاء وعبيد الله بن عبد الله وامثالهم احق
 بالاخذ من غيره عند اهل المدينة كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة ولانهم اوى
 الفقهاء وجميع العلماء في كل عصر ولذلك ترى مالكا يلازم معجتهم وقد اشتهر عن مالك انه متسكك
 باجماع اهل المدينة وعقد البخاري بابا في الاخذ بما اتفق عليه الحرمان ومذهب عبد الله بن
 مسعود وصحابه وقضايا اهل وشيوخ الشعبي وفتاوى ابراهيم احق بالاخذ عند اهل الكوفة
 من غيره وهو قول علقمة حين قال سروق ان قول زيد بن ثابت في التثنية قال هل احد منهم
 ثبت من عبد الله فقال لا ولكن زيد بن ثابت واهل المدينة يشركون فان اتفق اهل البلد
 على شيء اخذوا عليه بالتوحيد وهو الذي يقول في مثله تلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا
 وكذا وان اختلفوا اخذوا بقولها وارجحها اما لكثرة الثابتين به او موافقته لقياس قوى
 وتخرج من الكثرة والسنن الذي يقول في مثله مالك هذا احسن ما سمعت فاذا لم يجدوا
 في مخطوطاتهم جواب لمسألة خرجوا من كلامهم وتبعوا الايعاء والافتضاء والهمم في هذه
 الطبقة التدوين فدون مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ذؤيب بالمدينة وابن جريح وابن عيينة

بمكة والثوري بالكوفة والريعي بن صبيح بالبصرة وكلهم مشوا على هذا النهج الذي ذكرته
ولما حج المنصور قال للمالك قد عرفت ان امرى بكتبك هذه التي وضعتها فنسخ ثم ابعث في كل مصر
من امصار المسلمين منها نسخة وامرهم بأن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال يا امير
المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسمعوا احاديث وروايات واخذ
كل قوم بما سبق اليهم واقتوا به من اختلاف الناس فزع الناس وما اختار اهل كل بلد منهم
لانفسهم وحكى نسبة هذه القصة الى هارون الرشيد وانه شاور مالكا في ان يعلق الموطأ في
الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقال لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل سنة مضت قال وفضل الله يا ابا عبد الله حكاة
السيوطي رحمه الله تعالى وكان ما كان ثبتهم في حديث المدنيين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
واوثقهم اسنادا واعلمهم بقضاي عمر واقليل عبد الله بن عمرو وعائشة واصحابهم من الفتفاء
السبعة وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفتوى فلما وسد اليه الامر حدث واقفي واقاد واجاد وعليه
انطبق قول النبي صلى الله عليه وسلم يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا
يجدون احدا اعلم من عالم المدينة على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق وناهيك بهم ما فجع اصحابه
رواياته ومختاراته ونحسوها وحرروها وشرحوها وخرجوا عليها ونكلموا في اصولها ودلائلها
وتفرقوا الى المغرب ونواحي الارض فنفع الله بهم كثير من خلقه وان شئت ان تعرف حقيقة
ما قلناه من اصل مذهبه فانظر في كتاب الموطأ تجده كما ذكرنا وكان ابو حنيفة رحمه الله
الزمهم بمذهب ابراهيم واقرا انه لا يجاوزه الا ماشاء الله وكان عظيم الشأن في التخرج على مذهبه
دقيق النظر في وجوه التخرجات مقبلا على الفروع اتم اقبال وان شئت ان تعلم حقيقة ما قلناه
فلنخص اقوال ابراهيم من كتاب الآثار لمحمد رحمه الله تعالى وجامع عبد الرزاق ومصنف ابى
بكر بن ابى شيبة ثم قايسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك المحجة الا في مواضع يسيرة وهو في تلك
السيرة ايضا لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة وكان اشهر اصحابه ذكرا ابو يوسف
رحمه الله تولى قضاء القضاة ايام هرون الرشيد فكان سببا لظهور مذهبيه واقضاء به
في اقطار العراق وخراسان وما وراء النهر وكان احسنهم تصنيفا والزمهم درسا محمد بن الحسن
فكان من خبره انه تفقه على ابى حنيفة وابى يوسف ثم خرج الى المدينة فقرأ الموطأ على مالك
ثم رجع الى بلده فطبق مذهب اصحابه على الموطأ مسئلة مسئلة فافق فيها والافان راى
طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فمك ذلك وان وجد قيا سا ضعيفا
او تخرجا لينا فحالفه حديث صحيح مما عمل به الفقهاء ويخالفه عمل اكثر العلماء تركه الى
مذهب السلف مما يراه ارجح ما هناك وهما لا يزالان على تحجة ابراهيم ما امكن لهما كما كان
ابو حنيفة رحمه الله يفعل ذلك وانما كان اختلافهم في احاديثين اما ان يكون لشيخهما تخرج
على مذهب ابراهيم يراجاه فيه او يكون هناك لابراهيم ونظرا انه اقوال مختلفة يخالفون في

ترجيح بعضها على بعض فصنف محمد رحمه الله وجعل راي هؤلاء الثلاثة ونفع كثير من الناس
 فتوجه اصحاب ابي حنيفة رحمه الله الى تلك التصانيف تلخيصا وتقريبا وتحفظا يجاوت نسبها
 واستدلالاتهم تفرقوا الى خراسان وما وراء النهر فسمى ذلك مذهب ابي حنيفة رحمه الله وانما عهد
 مذهب ابي حنيفة مع مذهب ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واحدا مع انهم ما يجتهدان
 مطلقا في مخالفتهم ما غير قليلة في الاصول والفروع لتوافقهم في هذا الاصل ولتدوين مذهبهم
 جميعا في المبسوط والجامع الكبير ونشأ الشافعي رحمه الله في اوائل ظهور المذاهبين وترتيب اصولهما
 وفروعهما فظهر في صنيع الاوائل فوجد فيه امورا كبحت عنانه عن الجربان في طريقهم
 وقد ذكرها في اوائل كتابه الام منها انه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع فيدخل فيها الخلل
 فانه اذا جمع طرق الحديث يظهر انه كم من مرسل لا اصل له وكم من مرسل يخالف مسند اقران
 لا يأخذ بالمرسل الا عند وجود شرط وهي مذكورة في كتب الاصول ومنها انه لم تكن قواعد
 الجمع بين المختلفات مضبوطة عندهم فطرق بذلك خلل في مجتهداتهم فوضع لها اصولا ودونها في
 كتاب وهذا اول تدوين كان في اصول الفقه مثاله ما بلغنا انه دخل على محمد بن الحسن وهو طعن
 على اهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليقين ويقول هذا زيادة على كتاب الله فقال
 الشافعي اثبت عندك انه لا يجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد قال نعم قال فلم قلت ان الوصية
 للوارث لا يجوز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الا لا وصية لوارث وقد قال الله تعالى كتب عليكم
 اذا حضر احدكم الموت الاية واورد عليه اشياء من هذا القليل فانقطع كلام محمد بن الحسن ومنها
 ان بعض الاحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين ممن وسد اليهم الفتوى فاجتهدوا بها رآهم
 واتبعوا العمومات واقتدوا بمن قضى من الصحابة فافقوا حسب ذلك ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة
 الثالثة فلم يعملوا بها ظنا منهم انها تخالف عمل اهل مدينتهم وسنتهم التي لا اختلاف لهم فيها وذلك
 قادح في الحديث او علة مسقطه له او لم تظهر في الثالثة وانما ظهرت بعد ذلك عند ما معن اهل
 الحديث في جمع طرق الحديث ورحلوا الى اقطار الارض وبحثوا عن حلة العلم فكثير من الاحاديث
 لا يرويه من الصحابة الا رجل او رجلان ولا يرويه عنه او عنهما الا رجل او رجلان وهلم جرا
 فغنى على اهل الفقه وظهر في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث وكثير من الاحاديث
 رواه اهل البصرة مثلا وسائر الاقطار في غفلة منه فبين الشافعي رحمه الله تعالى ان العلماء من
 الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم انهم يطلبون الحديث في المسئلة فاذا لم يجدوا تمسكوا بنوع
 آخر من الاستدلال ثم اذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعوا عن اجتهادهم الى الحديث فاذا كان
 الامر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قد حاق به اللهم الا اذا بينوا العلة القادحة مثاله
 حديث القلتين فانه حديث صحيح روى بطرق كثيرة معظمها ترجع الى الوليد بن كثير عن
 محمد بن جعفر بن الزبير او محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم تشعبت
 الطرق بعد ذلك وهذا ان كانا من الثقات اسكنتم ما ليسا من وسد اليهم الفتوى وعول الناس

عليهم فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري ولم يمش عليه المالكية
ولا الحنفية فلم يعملوا به وعمل به الشافعي لو حديث خيار المجلس فانه حديث صحيح روى بطرق
كثيرة وعمل بها ابن عمر وابو برزة من الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاصريهم
فلم يكونوا يقولون به فرأى مالك وابو حنيفة هذا علة قاذحة في الحديث وعمل به الشافعي ومنها
ان اقوال الصحابة جعت في عصر الشافعي فكثرت واختلفت وتشعبت ورأى كثير منها يخالف
الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم ورأى السلف لم يزالوا يرجعون في مثل ذلك الى الحديث فتروا
المسئلة باقوا لهم ما لم يتفقوا وقال هم رجال ونحن رجال ومنها انه رأى قوما من الفقهاء يخاطبون
الرأي الذي لم يسوغه الشرع بالقياس الذي ائتمروا به فلا يعززون واحدا منهما من الآخر ويسعون به
نارة بالاستحسان واعني بالرأي ان ينصب مظنة خرج او مصلحة علة للحكم وانما القياس
ان يخرج العلة من الحكم المنصوص ويدار عليها الحكم فابطل هذا النوع اتم ابطال وقال
من استحسن فانه اراد ان يكون شارحا حكمه العوض في شرح مختصر الاصول مثاله رشد اليتيم
امرني فاقاموا مظنة الرشد وهو ابو غنم وعشرين سنة مقامه وقالوا اذا بلغ اليتيم هذا
العمر سلم اليه ماله قالوا هذا استحسن والقياس ان لا يسلم اليه وبالجدة فلما رأى في صنيع
الاولى مثل هذه الامور اخذ الفقه من الراس فاسس الاصول وفرع الفروع وصنف الكتب
فاجادوا فادوا اجتماع عليها الفقهاء وتصرفوا اختصارا وشرحا واستدلوا لاوتخروا بحججهم فترقوا في
البلدان فكان هذا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى والله اعلم

باب اسباب الاختلاف بين اهل الحديث واصحاب الرأي

اعلم انه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب وابراهيم الزهري وفي عصر مالك وسفيان
وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالرأي ويهابون الفتيا والاستنباط الا بضرورة لا يجحدون منها
بدا وكان اكبرهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عبد الله بن مسعود عن
شيء فقال اني لا اكره ان احل لك شيئا حرمه الله عليك او احرم ما احله الله لك وقال معاذ بن جبل
يا ايها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فانه لا ينفلت المسلمون ان يكون فيهم من اذا سئل سدد
وروى نحو ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم ينزل وقال ابن
عمر بلابر بن زيد انك من فقهاء البصرة فلا تفت الا بقرآن ناطق او سنة قاضية فانك ان فعلت
غير ذلك هلكك واهلكك وقال ابو النضر لما قدم ابو سلمة البصرة اتته انا والحسن فقال
للحسن انت الحسن ما كان احدا بالبصرة احب الي لقاء منك وذلك انه بلغني انك تفتي برأيك فلا
تفت برأيك الا ان يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كتاب منزل وقال ابن المنكدر
ان العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده فيطلب لنفسه المخرج وسئل الشعبي كيف كنتم تصنعون
اذا سئلت قال على الخبير وقعت كان اذا سئل الرجل قال اصاحبه افهم فلا يزال حتى يرجع الى
الاول وقال الشعبي ما حدثتوه هو لاه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذ به وما قالوه

برأيهم فالفقه في الحش انخرج هذه الآثار عن آخرها الدارمي فوقع شيوع تدوين الحديث
 والاثري في بلدان الاسلام وكتابة الصحف والنسخ حتى قل من يكون من اهل الرواية الا كان
 له تدوين او صحيفه او نسخة من حاجتهم بموقع عظيم فطاف من ادرك من عظمائهم ذلك الزمان
 بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان وجعوا الكتب وتبعوا النسخ وامنعوا
 في التفحص من غريب الحديث ووادرا الاثر فاجتمع باهتمام اولئك من الحديث والآثار ما لم
 يجتمع لاحد قبلهم وتيسر لهم ما لم يتيسر لاحد قبلهم وخلص اليهم من طرف الاحاديث ثمن كثير
 حتى كان لكثير من الاحاديث عندهم مائة طريق فافوقها فكشف بعض الطرق ما استتر في
 بعضها الاخر وعرفوا محل كل حديث من الغرابة والاستفاضة وامكن لهم النظر في المتابعات
 والشواهد وظهر عليهم احاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على اهل الفتوى من قبل قال الشافعي
 رحمه الله تعالى لاحد اتهم اعلم بالاخبار الصحيحة منا فاذا كان خيرا صحيحا فاعلموني حتى اذهب
 اليه كوفيا كان اوبصر يا اوشاميا حكاه ابن الهمام وذلك لانه كم من حديث صحيح لا يرويه
 الا اهل بلد خاصة كافر اد الشاميين والعراقيين واهل بيت خاصة كنسخة يريد عن ابي بردة
 عن ابي موسى ونسخة عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده او كان الصحابي مقلدا خامل لم يعمل
 عنه الا شذوذة قليلا فقل هذه الاحاديث يغفل عنها عامة اهل الفتوى واجتمعت عندهم آثار
 فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين وكان الرجل فيما قبلهم لا يتمكن الا من جمع حديث بلده
 واصحابه وكان من قبلهم يعتمدون في معرفة اسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلص
 اليهم من مشاهدة الحال وتبصير القرائن وامعن هذه الطبقة في هذا الفن وجعلوه شيا مستقلا
 بالتدوين والبحث وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها فانكشف عليهم بهذا التدوين
 والمناظرة ما كان خفيا من حال الاتصال والانقطاع وكان سفيا وكيعا ومثلهما يجتهدون
 غاية الاجتهاد فلا يتمكنون من الحديث المرفوع المتصل الا من دون ألف حديث كاذكره
 ابو داود السجستاني في رسالته الى اهل مكة وكان اهل هذه الطبقة يروون اربعين ألف حديث
 فما يقرب منها بل صح عن البخاري انه اختصر صحيفه من ستمائة ألف حديث وعن ابي داود
 انه اختصر سننه من خمسمائة ألف حديث وجعل احده مسنده ميزا يعرف به حديث رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فما وجد فيه ولو بطريق واحد من طرقه فله اصل والا فلا اصل له وكان
 رؤس هؤلاء عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وابو بكر بن ابي
 شيبة ومسدد وهناد و احمد بن حنبل واسحق بن راهويه والفضل بن دكين وعلي المدني واقراهم
 وهذه الطبقة هي الطراز الاول من طبقات المحدثين فراجع المحققون منهم بعد احكام فن الرواية
 ومعرفة مراتب الاحاديث الى الفقه فلم يكن عندهم من الرأي ان يجمع على تقليد رجل ممن
 مضى مع ما يرون من الاحاديث والآثار المناقضة لكل مذهب من تلك المذاهب فاختدوا
 يتبعون احاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآثار الصحابة والتابعين والمجتهدين على قواعد

احكموها في نفوسهم وانا بينناك في كلمات يسيرة كان عندهم انه اذا وجد في المسئلة قرآن
 ناطق فلا يجوز التحول منه الى غيره واذا كان القرآن محتلا لوجوه فالسنة قاضية عليه فاذا
 لم يجدوا في كتاب الله اخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان مستفيضاً ودائراً
 بين الفقهاء او يكون محتصاً باهل بلد او اهل بيت او بطريق خاصة وسواء عمل به الصحابة
 والفقهاء او لم يعملوا به ومتى كان في المسئلة حديث فلا يتبع فيها خلافه اثر من الآثار ولا اجتهد
 احد من المجتهدين واذا افرغوا جهدهم في تتبع الاحاديث ولم يجدوا في المسئلة حديثاً اخذوا
 باقوال جماعة من الصحابة والتابعين ولا يتصيدون بقوم دون قوم ولا يلدنون بلكما كان
 يفعل من قبلهم فان اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المتبع وان اختلفوا اخذوا
 بحديث اعلمهم علماً او اوردتهم ورعاً او اكثرهم او ما اشتهر عنهم فان وجدوا شيئاً يستوي فيه قولان
 فهي مسئلة ذات قولين فان عجزوا عن ذلك ايضا فلما في عمومات الكتاب والسنة وايما آتاهما
 واقتضا آتاهما وحلوا نظير المسئلة عليها في الجواب اذا كانتا متقاربتين بادي الرأي لا يعتمدون في
 ذلك على قواعد من الاصول ولكن على ما يخلص الى الفهم ويبلغ به الصدر كما انه ليس ميزان
 التواتر عدد الرواة ولا حالهم ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس كما نبهنا على ذلك في بيان
 حال الصحابة وكانت هذه الاصول مستخرجة من منبع الاوائل وتصريحاتهم وعن ميمون بن
 مهران قال كان ابو بكر اذا ورد عليه الخصم نظري في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضي
 بينهم قضي به وان لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الامر سنة قضي
 بها فان اعياء خرج فسأل المسلمين فقال اتاني كذا وكذا فهل علمتم ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قضي في ذلك بقضاء فرمى بالجمع اليه التفركلهم يذكرون عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فيه قضاء فيقول ابو بكر الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ علينا علم نبينا فان اعياء ان
 يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤس الناس وخيارهم فاستشارهم فاذا اجتمع
 رأيهم على امر قضي به وعن شريح ان عمر بن الخطاب كتب اليه ان جاءك شيء في كتاب الله فاقض
 به ولا يفتك عنه الرجال فان جاءك ما ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاقض بها فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر
 ما اجتمع عليه الناس فخذ به فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولم يتكلم فيه احد قبلك فانخراي الامر من شئت ان شئت ان تجهد برأيك لتقدم فتقدم
 وان شئت ان تأخر فتأخر ولا أرى التأخر الا خيراً الاخير الكوعن عبد الله بن مسعود قال اتى علينا زمان
 لسنا نقضي ولا سنا هنالك وان الله قد قدر من الامر ان قد بلغنا ما ترون فن عرض له قضاء بعد اليوم
 فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل فان جاءك ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضي به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فليقض فيه بما قضي به الصالحون ولا يقل اتى اخاف واتى اري فان الحرام بين والحلال بين

وبين ذلك امور مشبهة فذبح ما يريئك الى ما لا يريئك وكان ابن عباس اذا سئل عن الامر فكان
 في القرآن اخبر به وان لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر به فان لم يكن
 فعن ابي بكر وعمر فان لم يكن قال فيه رايه وعن ابن عباس اما يخافون ان تعذبوا او يخفف بكم
 ان تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلان وعن قتادة قال حدث ابن سيرين رجلا
 بهديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل قال فلان كذا وكذا فقال ابن سيرين احذثك عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا وعن الاوزاعي قال كتب عمر بن عبد
 العزيز انه لا راي لاحد في كتاب الله وانما راي الائمة فيما لم ينزل فيه كتاب ولم تمض فيه سنة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راي لاحد في سنة سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن
 الاعمش قال كان ابراهيم يقول يقوم عن يساره فعدته عن سميع الزيات عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم اقامه عن يمينه فاخذ به وعن الشعبي جاءه رجل يسأله عن شيء فقال كان
 ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا قال اخبرني انت برايت فقال الاتعجبون من هذا اخبرته عن
 ابن مسعود يسألني عن رأيي ودينني اثر عندي من ذلك والله لان الغناء لغنيته احب الي من ان
 اخبرك برأيي اخرج هذه الآثار كلها الدارمي واخرج الترمذي عن ابي السائب قال كنا عند
 وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الراي اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول ابو حنيفة (١) اهو
 مثله قال الرجل فانه قد روي عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مثله قال رايت وكيعا غضب
 غضبا شديدا وقال اقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال ابراهيم ما احق بان
 نجس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن انس
 رضي الله تعالى عنهم انهم كانوا يقولون ما من احد الا وما يؤخذ من كلامه ومردود عليه الا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وبالجملة فلما مهدوا الفقه على هذه القواعد فلم تكن مشكلة من المسائل
 التي تكلم فيها من قبلهم والتي وقعت في زمانهم الا وجدوا فيها حديثا اخر فوامتصلا او مرسلا
 او موقوفا صحيحا او حسنا او صالحا للاعتبار او وجدوا اثر من آثار الشيعين او سائر الخلفاء
 وقضاة الامصار وفقهاء البلد ان اواستنباطا من مجموع اوايماء واقتضاء فبسر الله لهم العمل بالسنة
 على هذا الوجه وكان اعظمهم شأن اواسمهم رواية واعرفهم للحديث من نسبة واعظمهم فقها
 احمد بن محمد بن حنبل ثم اسحق بن راهويه وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع
 شيء كثير من الاحاديث والآثار حتى سئل احمد يكتفي الرجل مائة الف حديث حتى يفتي قال
 لا حتى قيل خمسمائة الف حديث قال ارجو كذا في غاية المنتهى ومراده الاقتناء على هذا الاصل
 ثم انشا الله تعالى قرنا آخر فرأوا اصحابهم قد كفوهم مؤنة جمع الاحاديث وتمهيد الفقه
 على هذا الاصل ففزعوا لفقن اخرى كتهذيب الحديث الصحيح المجمع عليه من كبار اهل
 الحديث كيزيد بن هارون ويحيى بن سعيد القطان واحمد واسحق واحزابهم وجمع احاديث
 الفقه التي بنى عليها فقهاء الامصار وعلماء البلد ان مذاهيبهم وكالحكم على كل حديث بما يستحقه

وكالشاذة والقاذة من الاحاديث التي لم يرووها او طرقها التي لم يفرج من جهتها الاوائل مما
فيه اتصال او علو سند او رواية فقيه عن فقيه او حافظ عن حافظ او نحو ذلك من المطالب العلمية
وهؤلاء هم البخاري ومسلم وابوداود وعبد بن جبر والدارمي وابن ماجه وابو يعلى والترمذي
والنسائي والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عسكروا مثلهم وكان
اوسعهم علما عندي وانفعهم تصنيفا واشهرهم ذكر ارجال اربعة متقاربون في العصر اولهم
ابوعبدالله البخاري وكان غرضه تجريد الاحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة من غيرها
واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها فصنف جامع الصحيح فوفى بما شرط وبلغنا ان رجلا
من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وهو يقول مالك اشتغلت بفقه
محمد بن ادریس وتركت كتابي قال يا رسول الله وما كتابك قال صحيح البخاري لانه نال
من الشهرة والقبول درجة لا ترام فوقها وثانيهم مسلم النيسابوري توفى بتجريد الصحاح
الجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة مما يستنبط منه السنة واراد تقريرها الى الازهان
وتسهيل الاستنباط منها فرتب ترتيبا جيدا وجمع طرق كل حديث في موضع واحد ليوضح
اختلاف المتن وتضعب الاسانيد اصرح ما يكون وجمع بين المختلفات فلم يدع لمن له معرفة
بلسان العرب عذرا في الاعراض عن السنة الى غيرها وثالثهم ابوداود السجستاني وكان همه جمع
الاحاديث التي استدل بها الفقهاء ودارت فيهم وبني عليها الاحكام علماء الامصار فصنف سننه
وجمع فيها الصحيح والحسن واللين الصالح للعمل قال ابوداود وماذا كرت في كتابي حديثا
اجمع الناس على تركه وما كان منها ضعيفا اصرح بضعفه وما كان فيه علة يثبتها بوجه يعرفه
الخاص في هذا الشأن وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب اليه ذاهب ولذلك
صرح الغزالي وغيره بان كتابه كاف للجهل ورابعهم ابو عيسى الترمذي وكانه استحسن طريقة
الشيخين حيث بين ما لو هما وطريقه ابي داود حيث جمع كل ما ذهب اليه ذاهب فجمع كلتا
الطريقتين وزاد عليها بيان مذهب الصعابة والتابعين وفقهاء الامصار فجمع كتابا جامعيا
واختصر طرق الحديث اختصارا لطيفا ذكر واحد او ما الى ما عداه وبين امر كل حديث
من انه صحيح او حسن او ضعيف او منكرو وبين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة
من امره فيعرف ما يصح للاعتبار بما دونه وذكر انه مستفيض او غريب وذكر مذهب
الصعابة وفقهاء الامصار وسمى من يحتاج الى التسمية وكفى من يحتاج الى التسمية فلم يدع
خفاء لمن هو من رجال العلم ولذلك يقال انه كاف للجهل مغن للقلد وكان بازا هؤلاء في عصر
مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل ولا ابون الفتحا ويقرون على الفقه
بناء الدين فلا بد من اشاعته وهايون رواية حديث نبي صلى الله عليه وسلم والرفع اليه حتى
قال الشعبي على من دون النبي صلى الله عليه وسلم احب اليها فان كان فيه زيادة او نقصان كان
على من دون النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابراهيم اقول قال عبدالله وقال علقمة احب الي

وكان ابن مسعود اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تربد وجهه وقال هكذا اوتخوه
 وقال عمر بن الخطاب بعث رهما من الانصار الى الكوفة انكم تاتون الكوفة فتأتون قومالمهم ايزر
 بالقرآن فيأتونكم فيقولون قدم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قدم اصحاب محمد صلى الله
 عليه وسلم فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث فأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ابن عون كان الشعبي اذا جاءه شيء اتى وكان ابراهيم يقول ويقول اخرج هذه الآثار
 الدارمي فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقع من وجه آخر وذلك انه لم
 يكن عندهم من الاحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الاصول التي اختارها
 اهل الحديث ولم تشرح صدورهم للنظر في اقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتهموا
 انفسهم في ذلك وكانوا اعتقدوا في ائمتهم انهم في الدرجة العليا من التحقيق وكانت قلوبهم اميل
 شيء الى اصحابهم كما قال علقمة هل احد منهم اثبت من عبد الله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 ابراهيم افقه من سالم ولولا فضل الصحبة لقلت علقمة افقه من ابن عمر وكان عندهم من
 الفطانة والحسد وسرعة انتقال الذهن من شيء الى شيء ما يقدرون به على تخريج جواب
 المسائل على اقوال اصحابهم وكل مبسر لما خلق له وكل حزب بما لديهم فرحون فهدوا الفقه
 على قاعدة التخريج وذلك ان يحفظ كل احد كتاب من هولسان اصحابه واعرفهم بأقوال
 القوم واصحابهم نظري في ترجيح فيناء في مسئلة وجه الحكم فكلماسئل عن شيء واحتاج
 الى شيء رأى فيما نظ من تصريحات صحابه فان وجد الجواب فيها والانتظار الى عموم كلامهم
 فأجراه على هذه الصورة او اشارة ضمنية لكلام فيما استنبط منها وربما كان لبعض الكلام
 ايماء واقتضاء يفهم المقصود وربما كان للسؤال المصرح بها نظر يحتمل عليها وربما نظروا
 في علة الحكم المصرح به بالتخريج او بالسير والخذف فاداروا حكمه على غير المصرح به وربما
 كان له كلامان لو اجتمعا على هيئة القياس الاقتراني او الشرطي اتبعوا جواب المسئلة وربما
 كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثال والقيمة غير معلوم بالحد الجامع المانع فيرجعون الى اهل
 اللسان ويتكلفون تحصيل ذاتياته وترتيب حد جامع مانع له وضبط مبهمه وتميز مشكله وربما
 كان كلامهم محتملا لوجهين فينظرون في ترجيح احد المحتملين وربما يكون تقریب الدلائل
 للمسائل خفيا فيبينون ذلك وربما استدلل بعض المخرجين من فعل ائمتهم وسكوتهم ونحو ذلك
 فهذا هو التخريج ويؤيد له القول المخرج لفلان كذا او يقال على مذهب فلان او على اصل فلان
 او على قول فلان جواب المسئلة كذا او كذا او يقال هؤلاء المجتهدون في المذهب وعنى هذا
 الاجتهاد على هذا الاصل من قال من حفظ المبسوط كان مجتهدا اي وان لم يكن له علم بالرواية
 اصلا ولا الحديث واحد فوقع التخريج في كل مذهب فكثير فأى مذهب كان اصحابه مشهورين
 وسند اليهم القضاء والافتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس ودرسوا درسا ظاهرا انشروا في
 اقطار الارض ولم يرل ينتشر كل حين واي مذهب كان اصحابه ظاهرين ولم يولوا القضاء والافتاء

ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين واعلم ان التخريج على كلام الفقهاء وتبعية لفظ الحديث لكل منهما اصل اصيل في الدين ولم يرل المحققون من العلماء في كل عصر يأخذون بهما فمنهم من يقل من ذاويكتر من ذلك ومنهم من يكتر من ذاويقل من ذلك فلا ينبغي ان يهمل امر واحد منهما بالمرّة كما يفعله عامة الفريقين وانما الحق البحت ان يطابق احدهما بالآخر وان يجهل خلل كل بالآخر وذلك قول الحسن البصري سنتكم والله الذي لا اله الا هو بينهم ما بين العالي والجانفي فمن كان من اهل الحديث ينبغي ان يعرض ما اختاره وذهب اليه على راي المجتهدين من التابعين ومن بعدهم ومن كان من اهل التخريج ينبغي له ان يحصل من السنن ما يحرز به من مخالفة الصريح الصحيح ومن ان يقول براهه فيما فيه حديث او اثر بقدر الطاقة ولا ينبغي لمحدث ان تعمق في القواعد التي احكمها اصحابه وليست مما نص عليه الشارع فيرد به حديثا او قياسا صحيحا كرمافيه ادنى شائبة الارسال والانقطاع كما فعله ابن حزم وحديث تخرجه المعارف لشائبة الانقطاع في رواية البخاري على انه في نفسه متصل صحيح فان مثله انما يصار اليه عند التعارض وكقولهم فلان احفظ لحديث فلان من غيره فيرجعون حديثه على حديث غيره لذلك وان كان في الآخر الف وجه من الرجحان وكان اهتمام جمهور الرواة عند الرواية بالمعنى برؤس المعاني دون الاعتبار التي يعرفها المتعمقون من اهل العربية فاستدلوا لهم بنحو القاء والواو تقديم كلمة وتأخيرها ونحو ذلك من التعمق وكثيرا ما يعبر الراوي الاخر عن تلك القصة بأي مكان ذلك الحرف بحرف آخر والحق ان كل ما يأتي به الراوي فظاهره انه كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر حديث آخر ودليل آخر وجب المصير اليه ولا ينبغي لمخرج ان يخرج قول الا يفسده نفس كلام اصحابه ولا يفهمه منه اهل العرف والعلماء باللفظة ويكون بناء على تخرجه مناسط او حمل نظير المسئلة عليها مما يختلف فيه اهل الوجوه وتعارض الآراء ولو ان اصحابه سئلوا عن تلك المسئلة بما لم يعملوا على التفسير لما منع ورجحوا كروا علة غير ما خرجوه وانما اجاز التخريج لانه في الحقيقة من تلميذ المجتهد ولا يتم الا فيما يفهم من كلامه ولا ينبغي ان يروى حديثا او اثر يطابق عليه كلام القوم اعادة استخرجها هو واصحابه كروى حديث المصراة وكسقاط سهم ذوى القربى فان رعاية الحديث اوجب من رعاية تلك القاعدة المخرجة والى هذا المعنى اشار الشافعي حيث قال مهما قلت من قول او اصلت من اصل فبلغكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم ومن شواهد ما نحن فيه ما صدر به الامام ابو سليمان الخطابي كتابه معالم السنن حيث قال رايت اهل العلم في زماننا قد حصلوا امرين وانقسموا الى فرقتين اصحاب حديث واثر واهل فقه ونظر وكل واحدة منهما لا تهيز عن اختها في الحاجة ولا تستغنى عنها في درك ما هو من البغية والارادة لان الحديث بمنزلة الاساس الذي هو الاصل والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع وكل بناء لم يوضع على قاعدة اساس فهو منهار وكل اساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب

ووجدت هذين الفريقين على ما بينهم من التداين في المحلين والتقارب في المنزلين وعموم الحاجة
 من بعضهم الى بعض وشمول القافة اللازمة لكل منهم الى صاحبه اخوانا متحابين على سبيل
 الحق يلزم التناصر والتعاون غير متظاهرين فاما هذه الطبقة الذين هم اهل الحديث والاثار
 فان الاكثرين انما كدهم الروايات وجمع الطرق وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي
 اكثره موضوع او مقلوب لا يراعون المتن ولا يتفهمون المعاني ولا يستنبطون سرها ولا
 يستخرجون ركازها وقصها ويربما عابوا الفقهاء وتناولوا هم بالطعن وادعوا عليهم مخالفة
 السنن ولا يعلمون انهم عن مبلغ ما اوتوه من العلم قاصرون وبسوء القول فيهم آثمون واما
 الطبقة الاخرى وهم اهل الفقه والنظر فان اكثرهم لا يخرجون من الحديث الا على اقله ولا
 يكادون يميزون صحيحه من سقيم ولا يعرفون جيده من رديئه ولا يعبرون بما بلغهم منه ان
 يحتاجوا به على خصوص مهم اذا وافق مذاقهم التي ينتحلونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد
 اصطالحوا على مواضع بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع اذا كان ذلك قد اشتهر
 عندهم وتعاورته الالسن فيما بينهم من غير ثبت فيه او يقين علم به فكان ذلك زلة من الراوى او عيا
 فيه وهو لا يوقن الله واياهم لو حكى لهم عن واحد عن رؤساء مذاهبيهم وزعماء مجتهداتهم قول
 يقول باجتهاده من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستبرأوا له العهدة فتجد اصحاب مالك
 لا يعتمدون في مذهبه الا ما كان من رواية ابن القاسم واشهب واضرابهما من نبلاء اصحابه فاذا
 جاءت رواية عبد الله بن عبد الحكم واصله لم يكن عندهم طائلا وتري اصحاب ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى لا يقبلون من الرواية عنه الا ما حكاه ابو يوسف ومحمد بن الحسن والعلية من اصحابه
 والاجلة من تلامذته فان جاءهم عن الحسن بن زياد اللؤلؤي وذوي روايته قول بخلافه لم يقبلوه
 ولم يعتمدوه وكذلك تجد اصحاب الشافعي انما يعولون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن
 سليمان المرادي فاذا جاءت رواية خزيمية والجرمي واثامهما لم يلتفتوا اليها ولم يعتمدوا بها في
 اقواله وعلى هذا عادة كل فرقة من العلماء في احكام مذهب ائمتهم واساتذتهم فاذا كان هذا
 دأبهم وكانوا لا يفتنمون في امر هذه الفروع والرواية عن هؤلاء الشيوخ الا بالوثيقة والتثبت
 فكيف يجوز لهم ان ينسأهوا في الامر الاهم والخطب الاعظم وان يتواكلوا الرواية والنقل
 عن امام الائمة ورسول رب العزة الواجب حكمه اللازمة طاعته الذي يجب علينا التسليم
 لحكمه والانقياد لامره من حيث لا نجد في انفسنا حرجا مما قضاه ولا في صدورنا غلاما من شئ
 ابرمه وامضاه ارايت اذا كان الرجل ينسأه في امر نفسه ويسامح غرماءه في حقه فيأخذ منهم
 الزيف وينقض ايمهم من العيب هل يجوز له ان يفعل ذلك في حق غيره اذا كان نائبا عنه كولى
 الضعيف ووصى اليتيم ووكيل الغائب وهل يكون له ذلك منه اذا فعله الاخيانة للعهد واخفارا
 للذمة فهذا هو ذلك اما عيانا خسا واما عيانا مثل ولكن اقواما عساهم استوعروا طريق الحق
 واستطابوا الدعة في ذلك الخط واجبوا عجلة النبل فاخصروا طريق العلم واقتصروا على

تتف وحروف منتزعة من معاني اصول الفقه سموها عللا وجعلوها شعارا لانفسهم في الرسم
برسم العلم واخذوها جنة عند لقاء خصومهم ونصبوها ذريعة للخوض والجدال يتناظرون
بها ويتلاطمون عليها وعند التصادر عنها قد حكم الغالب بالصدق والتبريز فهو الفقيه
المذكور في عصره والرئيس المعظم في بلده ومصره هذا وقد وسوس لهم الشيطان حيلة
لطيفة وبلغ منهم مكيدة بليغة فقال لهم هذا الذي في ايديكم علم قصير وبضاعة مزجاة لا تنفي
بمبلغ الحاجة والكفاية فاستعينوا عليه بالكلام وصلوه بمخططات منه واستظهروا بأصول
المتكلمين يتسع للراء مذهب الخوض ومجال النظر فصدق عليهم ابليس ظنه واطاعه كثير منهم
واتبعوه الا فر يقام من المؤمنين فيالرجال والعقول اين يذهب بهم واني بخودهم الشيطان
عن خطهم وموضع رشدهم والله المستعان انتهى كلام الخطابي

باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف بين الاوائل والاواخر
في الانتساب الى مذهب من المذاهب وعدمه وبيان سبب الاختلاف بين العلماء في
كونهم من اهل الاجتهاد المطلق او اهل الاجتهاد في المذهب والفرق بين هاتين المنزلتين

اعلم ان الناس كانوا في المائة الاولى والثانية غير مجمعين على التقليد للمذهب واحد بعينه قال
ابوطالب المكي في قوت القلوب ان السكيب والمجموعات محدثة والقول بمقتالات الناس والفنبا
بمذهب الواحد من الناس واتخاذ قوله والحكاية له في كل شيء والثقة على مذهبه لم يكن الناس
قديماء على ذلك في القرنين الاول والثاني انتهى بل كان الناس على درجتين العلماء والعامة
وكان من خبر العامة انهم كانوا في المسائل الاجماعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين او بين جمهور
المجتهدين لا يقلدون الا صاحب الشرع وكانوا يتعلمون صفة الوضوء والغسل واحكام الصلاة
والزكاة ونحو ذلك من آياتهم او معلمى بلادهم فيمشون على ذلك واذا وقعت لهم واقعة نادرة
استفتوا فيها اى مفتوح وجدوا من غير تعيين مذهب قال ابن الهمام في آخر التحرير كانوا
يستفتون مرة واحدة ومرة غيره غير ملتزمين بمقنبا واحدا انتهى واما العلماء فكانوا على
مرتين منهم من امعن في تتبع الكتاب والسنة والاثار حتى حصل له بالقوة القريبة من
الفعل ملكة ان يتصف بمقنبا في الناس يجيبهم في الوقائع غالب بحيث يكون جوابه اكثر مما
يتوقف فيه ويخص باسم المجتهد وهذا الاستعداد يحصل نارة باستفراغ الجهد في جمع الروايات
فانه ورد كثير من الاحكام في الاحاديث وكثير منها في آثار الصحابة والتابعين وتبع التابعين مع
مالا ينفل عنه العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام وصاحب العلم بالآثار من معرفة
طرق الجمع بين المختلفات وترتيب الدلائل ونحو ذلك كحال الامامين القدوتين احمد بن محمد
ابن حنبل واسحق بن راهويه وتارة باحكام طرق التخريج وضبط الاصول المروية في كل باب
باب من مشايخ الفقه من الضوابط والقواعد مع جملة صالحه من السنن والآثار كحال الامامين

القلوتين ابي يوسف ومحمد بن الحسن ومنهم من حصل له من معرفة القرآن والسنة ما يمكن
 به من معرفة رؤس الفقه وامهات مسائله بأدلتها التفصيلية وحصل له غالب الرأي ببعض
 المسائل الاخرى من ادلتها وتوقف في بعضها واحتاج في ذلك الى مشاورة العلماء لانه لم تسكامل
 له الادوات كما تسكامل للمجتهد المطلق فهو مجتهد في البعض غير مجتهد في البعض وقد تواتر عن
 الصحابة والتابعين انهم كانوا اذا بلغهم الحديث يعملون به من غير ان يلاحظوا شرطاً وبعد
 المائتين ظهر فيهم المذهب للمجتهدين بأعيانهم وقل من كان لا يعتمد على مذهب مجتهد بعينه وكان
 هذا هو الواجب في ذلك الزمان وسبب ذلك ان المشتغل بالفقه لا يخلو عن حالتين احدهما ان
 يكون اكبرهم معرفة المسائل التي قد اجاب فيها المجتهدون من قبل من ادلتها التفصيلية
 ونقدتها وتنقيح اخذها وترجيح بعضها على بعض وهذا امر جليل لا يتم له الا بامام يتأمن به
 قد كفي معرفة فرش المسائل وايراد الدلائل في كل باب باب فيستعين به في ذلك ثم يستقل بالنقد
 والترجيح ولولا هذا الامام صعب عليه ولا معنى لارتكاب امر صعب مع امكان الامر السهل
 ولابد لهذا المقيد ان يستحسن شيئاً مسبق اليه امامه ويستدرك عليه شيئاً فان كان
 استدراكه اقل من موافقته عدم اصحاب الوجوه في المذهب وان كان اكثر لم يعتد بفرده
 وجهها في المذهب وكان مع ذلك منتسباً الى صاحب المذهب في الجلة ممتازاً عما يتأسي بامام آخر في
 كثير من اصول مذهبه وفروعه ويوجد مثل هذا بعض مجتهدات لم يسبق بالجواب فيها اذ الوقائع
 متتالية والباب مفتوح في اخذها من الكتاب والسنة وآثار السلف من غير اعتماد على امامه
 واسكنها قليلاً بالنسبة الى ما سبق بالجواب فيه وهذا هو المجتهد المطلق المنتسب وثانيهما ان يكون
 اكبرهم معرفة المسائل التي يستفيها المستفتون مما لم تسكلم فيه المتقدمون وحاجته الى امام
 يتأسي به في الاصول المهمة في كل باب اشده من حاجة الاول لان مسائل الفقه متعاقبة
 متتابعة فكل فرعها يتعلق بامهاتها فلما ابتدأ هذا بتقديمها عليهم وتنقيح اقوالهم لكان ملزماً لما
 لا يطبقه ولا يتفرغ منه طول عمره فلا سبيل له الى باب الا ان يحمل النظر فيما سبق فيه ويتفرغ
 للتفريع وقد يوجد مثل هذا استدراكات على امامه بالكتاب والسنة وآثار السلف والقياس
 اسكنها قليلاً بالنسبة الى موافقاته وهذا هو المجتهد في المذهب واما الحالة الثالثة وهي ان يستفرغ
 جهده اولاً في معرفة اولية ما سبق اليه ثم يستفرغ جهده ثانياً في التفرع على ما اختاره
 واستحسنه فهي حالة بعيدة غير واقعة لبعد العهد عن زمان الوحي واحتياج كل عالم في كثير مما
 لا بد له في علمه الى من مضى من روايات الاحاديث على تشعب متونها وطريقها ومعرفة مراتب
 الرجال ومراتب صحة الحديث وضعفه وجمع ما اختلف من الاحاديث والآثار والتنبه لما اخذ
 الفقه منها ومن معرفة غريب اللغة واصول الفقه ومن رواية المسائل التي سبق التسكلم فيها
 من المتقدمين مع كثرتها جسداتها وتباينها واختلافها ومن توجيه افكاره في تميز تلك الروايات
 وعرضها على الادلة فاذا انقضى عمره في ذلك كيف يوفي حتى التفريع بعد ذلك والنفس

الانسانية وان كانت زكية لها حد معلوم نعجز عما وراءه وانما كان هذا مبسرا للطرار الاول
من المجتهدين حين كان العهد قريبا والعلوم غير متشعبة على انه لم يتيسر ذلك ايضا للانفس من قبله
وهم مع ذلك كانوا مقبدين بما يشاؤونهم معتمدين عليهم وانما لكثرة نصرفاتهم في العلم صاروا
مستقلين وبالجملة فالنذهب للمجتهدين سر الهمه الله تعالى العلماء وبتبعهم عليه من حيث يشعرون
اولا يشعرون ومن شواهد ما ذكرناه كلام الفقيه ابن زياد الشافعي البجلي في فتاواه حيث
مثل عن مسئلتين اجاب فيهما بالبقيني بخلاف مذهب الشافعي فقال في الجواب انك لا تعرف
توجيه كلام البلقيني ما لم تعرف درجته في العلم فانه امام مجتهد مطلق منتسب غير مستقل من اهل
التخريج والترجيح واعني بالمنتسب من له اختيار وترجيح يخالف الراجح في مذهب الامام
الذي ينتسب اليه وهذا حال كثير من جهابذة اكابر اصحاب الشافعي من المتقدمين والمتأخرين
وسياتي ذكرهم وترتيب درجاتهم ومن نظم البلقيني في سلك المجتهدين المطلقين المنتسبين
تلميذه الولي ابو زرعة فقال قلت مرة لشيخنا الامام البلقيني ما نقصير الشيخ في الدين السبكي
عن الاجتهاد وقد استكمل اليه وكيف يقدر قال ولم اذكره هو أي شيخه البلقيني استعجابه
لما ردت ان ارتب على ذلك فسكت فقلت فما عندي ان الامتناع من ذلك الا للوظائف التي قدرت
للفقهاء على المذاهب الاربعة وان من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك وحرم ولاية
القضاء وامتنع الناس من استفتائه ونسب اليه البدعة فتبسم ووافقتني على ذلك انتهى قلت اما انا
فلا اعتقد ان المانع لهم من الاجتهاد ما اشار اليه حاشا منصهم العلي عن ذلك وان يتركوا الاجتهاد
مع قدرتهم عليه لغرض القضاء او الاسباب هذا ما لا يجوز لاحد ان يعتقد فيه وقد قدم ان
الراجح عند الجمهور وجوب الاجتهاد في مثل ذلك كيف شاغ الولي نسبتهم الى ذلك ونسبة البلقيني
الى موافقته على ذلك وقد قال الجلال السيوطي في شرح التنبيه في باب الطلاق ما لفظه وما وقع
للائمة من الاختلاف من تغير الاجتهاد في صحيحون في كل موضع ما ادى اليه اجتهادهم في ذلك
الوقت وقد كان المصنف يعني صاحب التنبيه من الاجتهاد بالحل الذي لا يشكرو صرح غير واحد
من الائمة بانه وابن الصباغ وامام الحرم والغزالي بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وما وقع في فتاوى
ابن الصلاح من انهم بلغوا رتبة الاجتهاد في المذهب دون المطلق فتراده انهم كانت لهم درجة
الاجتهاد المنتسب دون المستقل وان المطلق كما قرره هو في كتابه آداب الفتيا والنووي في شرح
المم اب نوعان مستقل وقد قدم من رأس الاربعائة فلم يمكن وجوده ومنتسب وهو باق الى ان
تأتي اشراط الساعة الكبرى ولا يجوز انقطاعه شرعا لانه فرض كفاية ومتى قصر اهل عصر
حتى تركوه انما كلهم وعصوا بأسرهم كما صرح به الاصحاب منهم الماوردي والرويات في
البحر والبقوى في التهذيب وغيرهم ولا يتأدى هذا الفرض بالاجتهاد المقيد كما صرح به ابن
الصلاح والنووي في شرح المذهب والمسئلة مسوطة في كتابنا المسهي بالرد على من اخلد الى
الارض وجهل ان الاجتهاد في كل عصر فرض ولا يخرج هؤلاء عن الاجتهاد المطلق المنتسب من

كونهم شافعية كما صرح به النووي وابن الصلاح في الطبقات وتبعه ابن السبكي ولهذا صنفوا
 في المذهب كتباً واقتوا ودأبوا ولوا وظائف الشافعية كما في المصنف وابن الصباغ تدریس
 النظامية ببغداد وولي امام الحرمين والغزالي تدریس النظامية بنياور وولي ابن عبد السلام
 الجايسية والطاهرية بالقاهرة وولي ابن دقيق العيد الصلاحية المجاورة لمشهد امامنا الشافعي
 رضي الله عنه والفاضلية والكاملية وغير ذلك امامن بلغ رتبة الاجتهاد المستقل فانه يخرج
 بذلك عن كونه شافعيًا ولا ينقل اقواله في كتب المذهب ولا علم احداً بلغ هذه الرتبة من
 الاصحاب الا ابا جعفر بن جرير الطبري فانه كان شافعيًا ثم استقل بمذهب ولهذا قال
 الرافعي وغيره ولا يعد تفرده وجهًا في المذهب انتهى وهي عندي احسن مما سلكه الولي ابو زرعة
 رضي الله عنه الا ان كلامه يقتضي ان ابن جرير لا يعد شافعيًا وهو مردود فقد قال الرافعي
 في اول كتاب الزكاة من الشرح تفرداً بن جرير لا يعد وجهًا في مذهبنا وان كان معدوداً في
 طبقات اصحاب الشافعي قال النووي في التهذيب ذكره ابو عاصم العبادي في الفقهاء الشافعية
 فقال هو من افراد علمائنا واخذ فقه الشافعي على الربيع المرادي والحسن الزعفراني انتهى
 ومعنى اتسابه الى الشافعي انه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقراء الادلة وترتيب بعضها
 على بعض ووافق اجتهاده واذا خالف احبنا لم يبال بالمخالفة ولم يخرج عن طريقته الا في مسائل
 وذلك لا يقدح في دخوله في مذهب الشافعي ومن هذا القبيل محمد بن اسمعيل البخاري فانه
 معدود في طبقات الشافعية ومن ذكره في طبقات الشافعية الشيخ تاج الدين السبكي وقال انه
 تفقه بالجيدى والجيدى تفقه بالشافعي واستدل شيخنا العلامة على ادخال البخاري في
 الشافعية بذكره في طبقاتهم وكلام النووي الذي ذكرناه شاهد له وذكر الشيخ تاج الدين
 السبكي في طبقاته ما لفظه كل تخرج اطلقه المخرج اطلاقاً فظهر ان ذلك المخرج ان كان ممن يغلب
 عليه المذهب والتقليد كالشيخ ابي حامد والقفال عد من المذهب وان كان ممن يكثر خروجه
 كالحمد بن الاربعه يعني محمد بن جرير ومحمد بن خزيمه ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن المنذر
 فلا يعد اما المزني وبعده ابن سريج فبين الدرجتين لم يخرجوا خروج الحمد بنين ولم يتقيدوا بقيد
 العراقيين والحراسانيين انتهى وذكر السبكي في طبقاته الشيخ ابا الحسن الاشعري امام اهل السنة
 والجماعة وقال انه معدود من الشافعية فانه تفقه بالشيخ ابي اسحق المروزي انتهى قول ابن
 زياد ومن شواهد ما ذكره ايضا في كتاب الانوار حيث قال والمنسوبون الى مذهب الشافعي
 وابي حنيفة ومالك واحداً صنف احدها العوام وتقليدهم للشافعي متفرع على تقليد المنتسب
 الثاني البالغون الى رتبة الاجتهاد والمجتهد لا يقلد مجتهداً وانما ينسبون اليه لجرهم على طريقه
 في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها على بعض الثالث المترسطون وهم الذين لم يبلغوا
 درجة الاجتهاد لكنهم وقفوا على اصول الامام وحكوا من قياس ما لم يجدوه منصوصاً على ما نص
 عليه وهو لا مقلدون له وكذا من يأخذ بقولهم من العوام والمشهور انهم لا يقلدون في انفسهم

لانهم مقلدون انتهى كلام الاول فان قلت كيف يكون شئ واحد غير واجب زمان واجبا في
 زمان آخر مع ان الشرع واحد فليس قولك لم يكن الاقتصار بالمجتهد المستقل واجبا ثم صار واجبا
 الاقولا متنافضا متنافيا قلت الواجب الاصل هو ان يكون في الامة من يعرف الاحكام الفرعية
 من ادلتها التفصيلية اجمع على ذلك اهل الحق ومقدمة الواجب واجبة فاذا كان للواجب طرق
 متعددة وجب تحصيل طريق من تلك الطرق من غير تعيين واذا تعين له طريق واحد وجب ذلك
 الطريق بخصوصه كما اذا كان الرجل في محصة شديدة يخاف منها الهلاك وكان يدفع محصته طرق
 من شراء الطعام والتقاط الفواكه من الصحراء واصطبا دابة تقوت به وجب تحصيل شئ من
 هذه الطرق لاعلى التعيين فاذا وقع في مكان ليس هناك صيد ولا فواكه وجب عليه بدل المال في
 شراء الطعام وكذلك كان للسلف طرق في تحصيل هذا الواجب وكان الواجب تحصيل طريق
 من تلك الطرق لاعلى التعيين ثم انسدت تلك الطرق الا طريق واحد فوجب ذلك الطريق
 بخصوصه وكان السلف لا يكتبون الحديث ثم صار يومنا هذا كتابة الحديث واجبة لان رواية
 الحديث لا سبيل لها اليوم الا بمعرفة هذه الكتب وكان السلف لا يشتغلون بالنحو واللغة وكان
 لسانهم عربيا لا يحتاجون الى هذه الفنون ثم صار يومنا هذا معرفة اللغة العربية واجبة لبعدها
 العلم عن العرب الاول وشواهد ما نحن فيه كثيرة جدا وعلى هذا ينبغي ان القياس وجوب التقليد
 لامام بعينه فانه قد يكون واجبا وقد لا يكون واجبا فاذا كان انسان جاهلا في بلاد الهند او بلاد
 ما وراء النهر وليس هناك عالم شافعي ولا مالكي ولا حنبلي ولا كتاب من كتب هذه المذاهب وجب
 عليه ان يقلد المذهب ابي حنيفة ويحرم عليه ان يخرج من مذهبه لانه حينئذ يخلع ربة
 الشريعة ويبقى سدا مدام لا بخلاف ما اذا كان في الحرم فانه متبسر له هناك معرفة جميع
 المذاهب ولا يكفيه ان يأخذ بالنظن من غير ثقة ولا ان يأخذ من السنة العوام ولا ان يأخذ من
 كتاب غير مشهور كما ذكر كل ذلك في النهر الفائق شرح كنز الدقائق واعلم ان المجتهد المطلق من
 جمع خمسة من العلوم قال النووي في المنهاج وشرط القاضي مسلم مكلف حر ذكرا عدل سميع
 بصير ناطق كاف مجتهد وهو ان يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة ومجمله
 ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره والمتنصل والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا
 ولسان العرب لغة ونحوها واقوال العلماء من الصحابة ومن بعدهم اجماعا واختلافا والقياس
 بأفواعه ثم اعلم ان هذا المجتهد قد يكون مستقلا وقد يكون منتسبا الى المستقل والمستقل من امتاز
 عن سائر المجتهدين بثلاث خصال كما ترى ذلك في الشافعي ظاهرا **احدها** ان يتصرف في الاصول
 والقواعد التي يستنبط منها الفقه كما ذكر ذلك في اوائل الام حيث عد صنيع الاوائل في استنباطهم
 واستدراك عليهم وكما اخبرنا شيخنا ابو طاهر محمد بن ابراهيم المدني عن مشايخه المكيبين لشيخ
 حسن بن علي العجمي والشيخ احمد النخعي عن الشيخ محمد بن العلاء الباهلي عن ابراهيم بن

ابراهيم اللقاني وعبد الرؤف الطبلاني عن الجلال ابي فضل السيوطي عن ابي الفضل المرجاني
 اجازة عن ابي الفرج الغزالي عن يونس بن ابراهيم الديوسي عن ابي الحسن بن البقر عن
 الفضل بن سهل الاسفرائيني عن الحافظ الحجة ابي بكر احمد بن علي الخطيب اخبرنا ابو نعيم
 الحافظ حدثنا ابو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب
 حدثنا ابو حاتم يعني الرازي حدثني يونس بن عبد الاعلى قال قال محمد بن ادريس الشافعي الاصل
 قرآن وسنة فان لم يكن فقياس عليها واذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وصح الاسناد منه فهو سنة والاجماع كبير من الخبر المفرد والحديث على ظاهره واذا احتل
 المعاني فما شبه منها ظاهره او لاهابه واذا كانت كافات الاحاديث فاصحها اسنادا اولاهها وليس المنقطع
 بشئ ما عدا منقطع ابن المسيب ولا يقاس اصل على اصل ولا يقال للاصل لم وكيف وانما يقال
 للفرع لم فاذا صح قياسه على الاصل صح وقامت به الحجة انتهى وثانيهما ان يجمع الاحاديث
 والآثار فيحصل احكامها وينبى لاخذ الفقه منها ويجمع مختلفها وترجيح بعضها على بعض
 ويعين بعض محتملها وذلك قريب من ثلثي علم الشافعي فيما رى والله اعلم وثالثها ان يفرع
 التقاريع التي ترد عليه مما لم يسبق بالجواب فيه من القرون المشهود لها بالخير وبالجملة فيكون
 كثير التصرفات في هذه الخصال فائقا على اقرانه سابقا في حليته رهانه مبرز في مبداه
 وخصلة رابعة تلوهها وهي ان ينزل له القبول من السماء فاقبل الى علمه جماعات من العلماء من
 المفسرين والمحدثين والاصوليين وحفاظ كتب الفقه وبعضى على ذلك القبول والاقبال قرون
 متطاولة حتى يدخل ذلك في صميم القلوب والمجتهد المطلق المنتسب هو المقتدى المسلم في الخصلة
 الاولى الجارية مجراه في الخصلة الثانية والمجتهد في المذهب هو الذي مسلم منه الاولى والثانية
 وجري مجراه في التفريع على منهاج تقاريعه ولنضرب لذلك مثلا فنقول كل من تطيب في
 هذه الازمنة المتأخرة اما ان يكون يقتدى بأطباء اليونان او بأطباء الهند فهو بمنزلة المجتهد
 المستقل ثم ان كان هذا المتطيب قد عرف خواص الادوية وانواع الامراض وكيفية ترتيب
 الاشربة والمعاجين بعقله بأن تنبئه لذلك من تنبيههم حتى صار على يقين من امره من غير تقليد
 واقدار على ان يفعل كما فعلوا فيعرف خواص العقاقير التي لم يسبق بالتكلم فيها وبيان اسباب
 الامراض وعلاماتها ومعالجاتها مما لم يرصده السابقون وزاحم الاوائل في بعض ما تكلموا
 ذلك منه او كثر فهو بمنزلة المجتهد المطلق المنتسب وان سلم ذلك منهم من غير يقين كامل وكان
 اكثرهم توليد الاشربة والمعاجين من تلك القواعد الممهدة كما كثر متطبي هذه الازمنة
 المتأخرة فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وكذلك كل من نظم الشعر في هذه الازمنة اما ان يقتدى
 في ذلك باشعار العرب ويختار اوزانهم وقوافيهم واساليب قصائدهم او باشعار العجم فهو بمنزلة
 المجتهد المستقل ثم ان كان هذا الشاعر مخترا لافانواع من الغزل والتشبيب والمدح والمجعو والوعظ

واتى بالعجب العجائب في الاستعارات والبدائع ونحوها مما لم يسبق الى مثله بل تنبه لذلك من
 بعض صنائعهم فاخذوا النظر وقايس الشيء بالشيء واقتدر على ان يخترع مجرا لم يتكلم فيه من
 قبله واسلوبا جديدا كتنظيم المثنوى والرباعي ورعاية الرديف اعني كلمة تامة يعيدها في كل بيت
 بعد اقفائية يفعل كل ذلك في الشعر العربي فهو بمنزلة المجتهد المطلق وان لم يكن مخترعا وانما يتبع
 طرقهم فقط فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وهكذا الحال في علم التفسير والتصوف وغيرهما من
 العلوم (فان قلت) ما السبب في ان الاوائل لم يتكلموا في اصول الفقه كثير كلام فلما نشأ الشافعي
 تكلم فيها كلاما شافيا وافادوا جاد (قلت) سببه ان الاوائل كان يجتمع عنده كل واحد منهم
 احاديث بلده وآثاره ولا يجتمع احاديث البلاد فاذا تعارضت عليه الادلة في احاديث بلده حكم في
 ذلك التعارض بنوع من الفراسة بحسب ما ينسره ثم اجتمع في عصر الشافعي احاديث البلاد
 جميعها فوق التعارض في احاديث البلاد ومختارات فتهاونها مرتين مرة فيما بين احاديث بلده
 واحاديث بلد آخر ومرة في احاديث بلد واحد فيما بينها وانقص كل رجل بشيخه فيما راي من
 الفراسة فانسع الحرق وكثر الشغب وهجم على الناس من كل جانب من الاختلافات ما لم يكن
 بحساب فيقوموا بحججهم من مدهوشين لا يستطيعون سيلا حتى جاءهم تأييد من ربه فآلهم الشافعي
 قواعد جمع هذه المختلفات وفتح لمن بعده بابا واي باب وانقرض المجتهد المطلق المنتسب في
 مذهب الامام ابي حنيفة بعد المائة الثالثة وذلك لانه لا يكون الا محدثا جريزا واشتغالهم بعلم
 الحديث قليل قديما وحديثا وانما كان فيه المجتهدون في المذهب وهذا الاجتهاد اراد من قال
 ادنى الشروط للمجتهد حفظ المبسوط وقل المجتهد المنتسب في مذهب مالك وكل من كان منهم هذه
 المنزلة فانه لا يعد تفرد وجه في المذهب كابي عمرو المعروف بابن عبد البر والقاضي ابي بكر بن
 العربي واما مذهب احمد فكان قديما وحديثا وكان فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة الى ان
 انقرض في المائة التاسعة واضمحل المذهب في اكثر البلاد اللهم الا الناس قليلون بمصر وبغداد
 ومنزلة مذهب احمد من مذهب الشافعي منزلة مذهب ابي يوسف ومحمد من مذهب ابي حنيفة
 الا ان مذهبه لم يجمع في التدوين مع مذهب الشافعي كما دون مذهبهما مع مذهب ابي حنيفة
 فلذلك لم يعدا مذهبيا واحدا فيما ترى والله اعلم وليس تدوينه مع مذهبه تميزا على من تلقاهما على
 وجههما واما مذهب الشافعي فاكثر المذاهب مجتهدا مطلقا ومجتهدا في المذهب واكثر المذاهب
 اصوليا ومتكلميا ووقرها مفسر القرآن وشارحا للحديث واشدها اسنادا ورواية واقواها ضبطا
 لنصوص الامام واشدها غزايين اقوال الامام ووجوه الاصحاب واكثرها اعتناء بترجيح بعض
 الاقوال والوجوه على بعض وكل ذلك لا يخفى على من مارس المذاهب واشتغل بها وكان اوائل
 اصحابه مجتهدين بالاجتهاد المطلق ليس فيهم من يقلده في جميع مجتهداته حتى نشأ ابن شريح
 فأسس قواعد التقليد والتخريج ثم جاء اصحابه بشؤون في سبيله وينسجون على منواله ولذلك يعد
 من المجتهدين على راس المائتين والله اعلم ولا يخفى عليه ايضا ان مادة مذهب الشافعي من

الاحاديث والآثار مدونة مشهورة مخدومة ولم يتفق مثل ذلك في مذهب غيره من مادة مذهبه
كتاب الموطأ وهو وان كان متقدما على الشافعي فان الشافعي بنى عليه مذهبه وصحيح
البخاري وصحيح مسلم وكتب ابي داود والترمذي وابن ماجه والدارمي ثم مسند الشافعي
وسنن النسائي وسنن الدارقطني وسنن البيهقي وشرح السنة للبغوي اما البخاري فانه وان كان
منسباً الى الشافعي موافقاً له في كثير من الفقه فقد خالفه ايضا في كثير ولذلك لا يعد ما انفرد به من
مذهب الشافعي واما ابو داود والترمذي فهما مجتهدان منسبان الى احمد واسحق وكذلك ابن
ماجه والدارمي فيما زى والله اعلم واما مسلم والعباس الاصم جامع مسند الشافعي والذين
ذكرناهم بعده فهم متفردون لمذهب الشافعي يناضلون دونه واذا اخطت بما ذكرناه انضح
عندك ان من حاد مذهب الشافعي يكون محروما عن مذهب الاجتهاد المطابق وان علم الحديث
وقد ابي ان يناصح لمن لم يتطفل على الشافعي واصحابه رضى الله تعالى عنهم
وكن طفيلهم على ادب * فلا يرى شافعا سوى الادب

باب حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة

ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا عينا وشملا لا وحدث فيهم امور منها الجدل والخلاف
في علم الفقه وتفصيله على ما ذكره الغزالي انه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين المهديين
افضت الخلافية الى قوم تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والاحكام فاضطروا
الى الاستعانة بالفقهاء والى استصعابهم في جميع احوالهم وقد كان بقي من العلماء من هو
مستقر على الطراز الاول وملازم صف الدين فكانوا اذا طلبوا هربوا واعرضوا فرأى أهل
تلك الاعصار غير العلماء واقبال الأئمة عليهم مع اعراضهم فاشتروا الطلب العلم توصيلا الى
نيل العز ودرك الجاه فاصبح الفقهاء بعد ان كانوا مطلوبين طالبيين وبعد ان كانوا اعزة
بالاعراض عن السلاطين اذلة بالاقبال عليهم الامن وفقه الله وقد كان من قبلهم قد صنف ناس
في علم الكلام واكثروا القول والقبيل والايراد والجواب وتمهيد طريق الجدال وقع ذلك منهم
بموقع من قبل ان كان من الصدور والملوك من مالت نفسه الى المناظرة في الفقه وبيان الاولى
من مذهب الشافعي وابي حنيفة فترك الناس الكلام وفنون العلم واقبلوا على المسائل الخلافية
بين الشافعي وابي حنيفة على الخصوص وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان واحمد بن حنبل
وغيرهم وزعموا ان غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير عمل المذاهب وتمهيد اصول الفتاوى
واكثر وافيا النصائب في الاستنباطات ورتبوا فيها انواع المجادلات والتصنيفات وهم
متشرون عليه الى الآن لسنا ندري ما الذي قدر الله تعالى فيما بعدهما من الاعصار انتهى حاصله
واعلم اني وجدت اكثرهم يزعمون ان بناء الخلاف بين ابى حنيفة والشافعي على هذه اصول
المذكورة في كتاب البردوي ونحوه وانما الحق ان اكثرها اصول مخرجة على قولهم وعندى
ان المسئلة القائلة بان الخاص مبين ولا يلحقه البيان وان الزيادة نسخ وان العام قطعي كالخاص

وان لا ترجح بكثرة الرواة وانه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه اذا انسحب باب الراي لا عبرة
بمفهوم الشرط والوصف اصلا وان موجب الامر هو الوجوب البتة وامثال ذلك اصول مخرجة
على كلام الانسنة وانها لا تصح بها رواية عن ابي حنيفة وصاحبيه وانه ليست المحافظة عليها
والسكف في جواب ما يرد عليها من صنائع المتقدمين في استنباطهم كما يفعله البرزوي وغيره
احق من المحافظة على خلافها والجواب عنهم يرد عليه مثاله انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يلحقه
البيان وخرجوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى واسجدوا واركعوا وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود وحيث لم يقولوا بقرينة
الاطمئنان ولم يجعلوا الحديث بآلآية فورد عليهم صنيعهم في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم
ومسحوا صلى الله عليه وآله وسلم على ناصيته حيث جعلوه بآلآية وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
الآية وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا الآية وقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وما لحقه
من البيان بعد ذلك فكفوا الجواب كما هو مذكور في كتبهم وانهم اصلوا ان العام قطعي
كالخاص وخرجوا من صنيع الاوائل في قوله تعالى فافروا ما تبسر من القرآن وقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب حيث لم يجعلوه مخصصا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
فما سقت العيون العشر الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق
صدقة حيث لم يخصوه به ونحو ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى فما تبسر من الهدى ونما
هو الشاة فافوقه بيان النبي صلى الله عليه وسلم فكفوا في الجواب وكذلك اصلوا ان لا عبرة
بمفهوم الشرط والوصف وخرجوا من صنيعهم في قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الآية ثم
ورد عليهم كثير من صنائعهم كقوله صلى الله عليه وسلم في الابل السائمة زكاة فكفوا في الجواب
واصلوا انه لا يجب العمل في حديث غير الفقيه اذا انسحب باب الراي وخرجوه من صنيعهم
في ترك حديث المصراة ثم ورد عليهم حديث التمهقة وحديث عدم فساد الصوم بالاكل ناسيا
فكفوا في الجواب وامثال ما ذكرنا كثيرا لا يخفى على المتتبع ومن لم يتبع لا تكفيه الاطالة
فضلا عن الاشارة ويكفي لدلالة على هذا قول المحققين في مسئلة لا يجب العمل بحديث من
اشتهر بالضبط والعدالة دون الفقه اذا انسحب باب الراي كحديث المصراة ان هذا مذهب عيسى
ابن ابان واختاره كثير من المتأخرين وذهب السكري ونبهه كثير من العلماء الى عدم اشتراط
فقه الراي لتقديم الخبر على القياس وقالوا لم ينقل هذا القول عن اصحابنا بل المنقول عنهم ان
خبر الواحد مقدم على القياس لا ترى انهم عملوا بخبر ابي هريرة رضي الله عنه في المصائم اذا اكل
او شرب ناسيا وان كان مخالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لولا الرواية اقلت بالقياس
ويرشدك ايضا اختلافهم في كثير من النسخ يجات اخذوا من صنائعهم ورد بعضهم على بعض
ووجدت بعضهم يرغم ان جميع ما يوجد في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضخمة
فهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه ولا يفرق بين القول المخرج وبين ما هو قول في

الحقيقة ولا يحصل معنى قولهم على تخريج السكر حتى كذا وعلى تخريج الطحاوي كذا ولا يعبر
 بين قولهم قال ابو حنيفة كذا وبين قولهم جواب المسئلة على قول ابو حنيفة وعلى اصل ابي
 حنيفة كذا ولا يصحني الى ما قاله المحققون من الخلفين كابن الهمام وابن نجيم في مسئلة العشر في
 العشر ومسئلة اشتراط البعد من الماء ميل في التهم واما هاهنا ان ذلك من تخريجات الاصحاب
 وليس مذهبنا في الحقيقة ووجدت بعضهم يزعم ان بناء المذهب على هذه المحاورات الجديدة
 المذكورة في مبسوط السرخسي والهادية والبيان ونحو ذلك ولا يعلم ان اول من اظهر ذلك فيهم
 المعتزلة وليس عليه بناء مذهبهم ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا وتشعبا لاذهان الطالبين
 ولغير ذلك والله اعلم وهذه الشبهات والشكوك ينحل كثير منها بما ههنا في هذا الكتاب
 ووجدت بعضهم يزعم ان هناك فرقين لاثالثهما الظاهرية واهل الرأي وان كل من قاس
 واستنبط فهو من اهل الرأي كلا بل ليس المراد بالرأي نفس الفهم والعقل فان ذلك لا ينقل من
 احد من العلماء ولا الرأي الذي لا يعتمد على سنة اصلا فانه لا يتحلله مسلم البتة ولا القدرة على
 الاستنباط والقياس فان احسب واستحق بل الشافعي ايضا ليسوا من اهل الرأي بالاتفاق وهم
 يستنبطون ويقبسون بل المراد من اهل الرأي قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين
 او بين جمهورهم الى التخرج على اصل رجل من المتقدمين وكان اكثرهم محل النظر على
 الظهير والرأي اصل من الاصول دون تتبع الاحاديث والآثار والظاهرى من لا يقول
 بالقياس ولا بآثار الصحابة والتابعين كداود وابن حزم وبينهما المحققون من اهل السنة كاحمد
 واسحق منها انهم اطمأنوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم ديب الفل وهم لا يشعرون وكان
 سبب ذلك تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فاهم لما وقعت فيهم المزاخمة في الفتوى كان كل من
 افتى بشئ فوقع في فتواه ورد عليه فلم يقطع الكلام الا بالمصير الى تصریح رجل من المتقدمين
 في المسئلة وايضا جور القضاة فان النضاة لما جاز اكثرهم ولم يكونوا امناء لم يقبل منهم الامالا
 يربب العامة فيه ويكون شيا قد قيل من قبل وايضا جهل رؤس الناس واستغناء الناس من
 لاعلم بالحديث ولا طريق التخرج كما ترى ذلك ظاهرا في اكثر المتأخرين وقد نبه عليه
 ابن الهمام وغيره وفي ذلك الوقت يدعى غير المجتهد فتيها وفي ذلك الوقت تدعى على التعصب والحق
 ان اكثر صور الخلاف بين الفقهاء لاسيما في المسائل التي ظهر فيها اقوال الصحابة في الجانبين
 كتكبيرات التشرى وتكبيرات العيدين وسكاح المحرم وتنهيد ابن عباس وابن مسعود
 والاختفاء البسطة وآمين والاشفاق والايثار في الاقامة ونحو ذلك انما هو في ترجيح احد
 القولين وكان السلف لا يختلفون في اصل المشروعية وانما كان خلافهم في اولى الامر
 وظهيره اختلاف القراء في وجوه القراءات وقد عللوا كثير من هذا الباب بان الصحابة
 مختلفون وانهم جميعا على الهدى ولذلك لم يرزل العلماء يجوزون فتاوى المقتسين في المسائل
 الاجتهادية وبسماون قضاء القضاة ويعملون في بعض الاحيان بخلاف مذهبهم ولا ترى امة

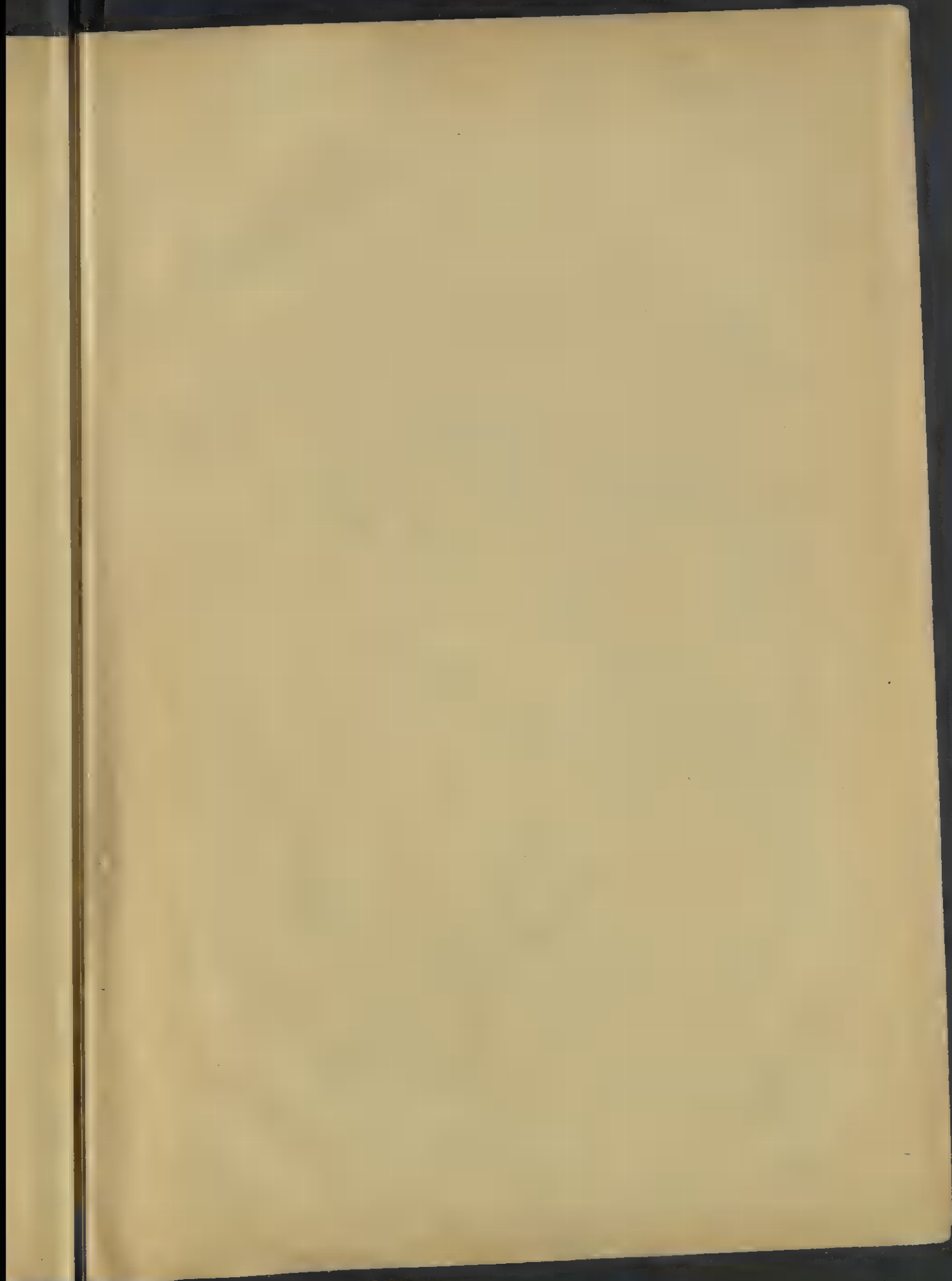
المذاهب في هذه المواضع الا وهم يصححون القول ويبينون الخلاف يقول احدهم هذا احوط
 وهذا هو المختار وهذا احب الي ويقول ما بلغنا الا ذلك وهذا اكثر في المبسوط وآثار محمد رحمه
 الله تعالى وكلام الشافعي ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم قائلوا الخلاف
 وثبتوا على مختارائهم والذي يروى عن السلف من تأكيد الاخذ بذهب اصحابهم وان
 لا يخرج منها بحال فان ذلك لا امر جلي فان كل انسان يحب ما هو مختار اصحابه وقومه حتى في
 الزى والمطاعم والاصولة ناشئة من ملاحظة الدليل ونحو ذلك من الاسباب فظن البعض تعصبا
 دينيا حاشاهم من ذلك وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسملة ومنهم من
 لا يقرأها ومنهم من يجهر بها او منهم من لا يجهر بها ومنهم من كان يقنت في الفجر ومنهم من
 لا يقنت في الفجر ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء ومنهم من لا يتوضأ من ذلك
 ومنهم من يتوضأ من مس الذكرو مس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من
 يتوضأ مما مسته النار ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من اكل لحم الابل ومنهم
 من لا يتوضأ من ذلك ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان ابو حنيفة واصحابه
 والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف ائمة المدينة من المالكية وغيرهم وان كانوا
 لا يقرؤون البسملة لاسرا ولا جهرا وصلى الرشيد اماما وقد احتجهم فصلى الامام ابو يوسف
 خلفه ولم يعد وكان افتاء الامام مالك بانه لا وضوء عليه وكان الامام احمد بن حنبل يرى الوضوء
 من الرعاف والحجامة فتقبل له فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل يصلي خلفه
 فقال كيف لا يصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب وروى ان ابا يوسف ومحمدا كانا
 يكبران في العيسدين تكبير ابن عباس لان هارون الرشيد كان يحب تكبير جده وصلى الشافعي
 رحمه الله تعالى الصبح قرييا من مقبرة ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلم يقنت تأدبا معه وقال
 ايضار به التحدثنا الى مذهب اهل العراق وقال مالك رحمه الله تعالى للنصور وهارون
 الرشيد ماذا كرنا عنه سابقا وفي البرازية عن الامام الثاني وهو ابو يوسف رحمه الله تعالى انه
 صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم اخبر بوجود فارة مبيتة في بئر الحمام
 فقال اذا تأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا انتهى ومنها ان اقبل
 اكثرهم على التعمقات في كل فن فنفهم من زعم انه يرأس علم اسماء الرجال ومعرفة هراتب
 الجرح والتعديل ثم يخرج من ذلك الى التاريخ قديمه وحديثه ومنهم من تفحص عن نوادر
 الاخبار وغرائبها وان دخلت في حد الموضوع ومنهم من اكثر القيل والقال في اصول الفقه
 واستنبط كل الاصحاب قواعد جدلية واورد فاستقصى واجاب مقتضى وعرف وقسم فحور
 وطول الكلام تارة وتارة اخرى اختصر ومنهم من ذهب بفرض الصور المستبعدة التي من
 حفيها ان لا يتعرض لها عاقل وسحب العمومات والايماآت من كلام المخرجين فن دونهم مما
 لا يرضي استماعه عالم ولا جاهل وفتنة هذا الجدال والخلاف والتعمق قربة من القنينة الاولى

حسين تشاجر وافي الملك واتصر كل رجل لمصاحبه فكما اعقبت تلك ملكا عضوضا ووقائع سما
 عميا فكذلك اعقبت هذه جهلا واختلاطا وشكوكا ووهاما لها من ارجاء فنشأت بعدهم قرون
 على التقليد الصرف لا يميزون الحق من الباطل ولا الجدل من الاستنباط فالفقيه يومئذ هو
 الثرثار المتشدد الذي حفظ اقوال الفقهاء قويا وضعيفها من غير تمييز وسردها بشقشقة
 شذوية والمحدث من عدد الاحاديث صحيحها وسفيها وهرأها كهراء الاسماء بقوة الحمية
 ولا اقول ذلك كليا مطردا فان لله طائفة من عباده لا يضرهم من خذلهم وهم
 حجة الله في ارضه وان قلوبهم لم يأت قرن بعد ذلك الا وهوا كثر قسنة واوفر
 تقليدا واشدا تزعاجا لالامانة من صدور الناس حتى اطعموا
 بترك الخوض في امر الدين وبان يقولوا انا وجدنا آباءنا على
 امة وانا على آثارهم مقتدون والى الله المشتكى
 وهو المستعان وبه الثقة وعليه التكلان
 وهذا آخر ما اردنا ايراده في هذه
 الرسالة المسماة بالانصاف في بيان
 اسباب الاختلاف والحمد لله
 تعالى اولا وآخرا
 وظاهر او باطنا

تمت

٢٢

٢



رسالة عند الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد

تأليف شاه ولي الله الدهلوي

المتوفى سنة ١١٨٠

رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدا الى العرب والعجم ليستضيوا به في الظلمات وينال بسببه
عالي المقامات من كان اهل عوالي الهمم واشهد ان لا اله الا الله وحده وان محمدا عبده ورسوله
الذي لا نبي بعده صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وبارك وسلم و بعد فيقول العبد الضعيف
المفتقر الى رحمة ربه الكريم ولي الله بن عبد الرحيم صانه الله تعالى عما شانه واصليح باله وحاله
وشانه هذه رسالة في مهيتها عقد الجيد في احكام الاجتهاد والنقل يد جلتى على تحريرها
سؤال بعض الاححاب عن مسائل مهمة في ذلك الباب

باب في بيان حقيقة الاجتهاد وشرطه واقسامه

حقيقة الاجتهاد على ما يفهم من كلام العلماء استفرغ الجهد في ادراك الاحكام الشرعية القرعية
من ادلتها التفصيلية الراجعة كلياتها الى اربعة اقسام الكتاب والسنة والاجماع والقياس
و يفهم من هذا انه اعم من ان يكون استفرغا في ادراك حكم ما سبق التكلم فيه من العلماء
السابقين او لا وافقههم في ذلك او خالف ومن ان يكون ذلك باعانة البعض في التنبية على صور
المسائل والتنبية على مأخذ الاحكام من الادلة التفصيلية او بغیر اعانة منه فياظن فيمن كان
موافقا لشيوخه في اكثر المسائل لكنه يعرف لكل حكم دليلا و يطمئن قلبه بذلك الدليل وهو على
بصيرة من امره انه ليس بمجتهد ظن فاسد وكذلك ما يظن من ان المجتهد لا يوجد في هذه الازمنة
اعتمادا على الظن الاول بناء على فاسد و شرطه انه لا بد له ان يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق
بالاحكام ومواقع الاجماع و شرائط القياس وكيفية النظر وعلم العربية والناسخ والمنسوخ
وحال الرواة ولا حاجة الى الكلام والفقه قال الغزالي انما يحصل الاجتهاد في زماننا بما رسة
الفقه وهي طريق تحصيل الدراية في هذا الزمان ولم يكن الطريق في زمن الصحابة رضي الله
عنهم ذلك قلت هذا اشارة الى ان الاجتهاد المطلق المنتسب لا يتم الا بمعرفة نصوص المجتهد المستقل
وكذلك لا بد للمستقل من معرفة كلام من مضى من الصحابة والتابعين وتبعهم في ابواب الفقه
وهذا الذي ذكرناه من شرط الاجتهاد مبسوط في كتب الاصول ولا بأس ان يورد كلام البغوي
في هذا الموضع قال البغوي والمجتهد من جمع خمسة انواع من العلم علم كتاب الله عز وجل وعلم
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واقاويل علماء السلف من اجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم
القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة اذ لم يجد صريحا في نص كتاب او سنة

او اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب الداسنخ والمنسوخ والمجمل والمفصل والخاص والعام
 والمحكم والمتشابه والكرهية والتحرير والاباحة والندب والوجوب ويعرف من السنة هذه
 الاشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسند والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب
 وترتيب الكتاب على السنة حتى لو وجد حديثا لا يوافق ظاهره الكتاب يمتدى الى وجه محمله
 قال السنة بيان الكتاب ولا تخالفه وانما يجب معرفة ما ورد منها في احكام الشرع دون ما عداها
 من القصص والاخبار والمواظ وكذلك يجب ان يعرف من علم اللغة ما اتى في كتاب او سنة في
 امور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب وينبغي ان يتخرج فيها بحيث يقف على مرام
 كلام العرب فيما يدل على المراد من اختلاف المحال والاحوال لان الخطاب ورد بلسان العرب
 فن لم يعرف لا يقف على مراد الشارع ويعرف اقاويل الصحابة والتابعين في الاحكام ومعظم
 فتاوى فقهاء الامم حتى لا يقع حكمه بخلاف الاقوالهم فيكون فيه خرق الاجماع واذا عرف من
 كل من هذه الانواع معظمه فهو جند مجتهد ولا يشترط معرفة جميعها بحيث لا يشذ عنه شيء
 منها واذا لم يعرف نوعا من هذه الانواع فسيبيله التقليد وان كان متبعرا في مذهب واحد من آحاد
 ائمة السلف فلا يجوز له تقلد القضاء ولا التردد للفتيا واذا جمع هذه العلوم وكان مجانباً للاهواء
 والبسوع مدرعا بالورع محتزرا عن الكبائر غير مصر على الصغائر جازله ان يتقلد القضاء
 ويتصرف في الشرع بالاجتهاد والقوى ويجب على من لم يجمع هذه الشروط تقليده فيما يعن له
 من الحوادث انتهى كلام البغوي وقد صرح الرافعي والنووي وغيرهما من لا يخصص كثرة ان
 المجتهد المطلق الذي مر تفسيره على قسمين مستقل ومنسب ويظهر من كلامهم ان المستقل
 يمتاز عن غيره بثلاث خصال احداها التصرف في الاصول التي عليها بناء مجتهداته وثانيها
 تتبع الآيات والحديث والآثار لمعرفة الاحكام التي سبق بالجواب فيها واختيار بعض الادلة
 المتعارضة على بعض وبيان الراجح من محتملاته والتنبيه لما اخذ الاحكام من تلك الادلة والذي
 نرى والله اعلم ان ذلك ثلثا علم الشافعي رحمه الله تعالى والثالثا الكلام في المسائل التي لم يسبق
 بالجواب فيها اخذ من تلك الادلة والمنسب من سلم اصول شيخه واستعان بكلامه كثير في تتبع
 الادلة والتنبيه للمأخذ وهو مع ذلك مستيقن بالاحكام من قبل ادلتها قادر على استنباط المسائل
 منها قل ذلك منه او اكثر وانما اشترط الامور المذكورة في المجتهد المطلق واما الذي هو دونه في
 المرتبة فهو مجتهد في المذهب وهو مقلد لامامه فيما ظهر فيه نصه لكنه يعرف قواعد امامه وما
 بني عليه مذهبه فاذا وقعت حادثة لم يعرف لامامه نصا اجتهد فيها على مذهبه وخرجها من اقواله
 وعلى منواله ودونه في المرتبة مجتهد الفتيا وهو المتبحر في مذهب امامه المتسكن من جميع
 قول على آخر ووجه من وجوه الاصحاب على آخر والله اعلم

باب في بيان اختلاف المجتهدين

اختلفوا في تصويب المجتهدين في المسائل الفرعية التي لا قاطع فيها هل كل مجتهد فيها مصيب او

المصيب فيها واحد قال بالاول الشيخ ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر وابو يوسف ومحمد
 ابن الحسن وابن شريح ونقل عن جمهور المتكلمين من الاشاعرة والمعتزلة وفي كتاب الخراج
 لابي يوسف اشارات الى ذلك تغارب التصريح وبالثاني قال جمهور الفقهاء ونقل عن الائمة
 الاربعه وقال ابن السمعاني في القواطع انه ظاهر مذهب الشافعي قال البيضاوي في المنهاج
 اختلف في صواب المجتهدين بناء على الخلاف في ان لكل صورة حكما معينا عليه دليل قطعي او
 ظني والمختار ما صح عن الشافعي ان في الحادثة حكما معينا عليه اماره من وجدها اصاب ومن
 فقدتها اخطأ ولم يأتهم لان الاجتهاد مسبق بالدلالة لانه طلبها والدلالة متأخرة عن الحكم فلو تحقق
 الاجتهاد ان لا يجمع التقيضان ولانه قال عليه الصلاة والسلام من اصاب فله اجران ومن اخطأ
 فله اجر واحد قيل لو تعين الحكم فالحالف له لم يحكم بما انزل الله فيفسق لقوله تعالى ومن لم يحكم
 بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون قلنا امر بالحكم بما ظنه وان اخطأ الحكم بما انزل الله قيل
 لو لم يصوب الجميع لما جاز نصب المخالف وقد نصب ابو بكر رضي الله عنه زيد اقلنا لم يجر توبة
 المبطل والمخطئ ليس بمبطل انتهى كلام البيضاوي قوله اسكل صورة حكم الخ قلنا حكم على
 الغيب بلا دليل قوله ما صح عن الشافعي ان في الحادثة الخ قلنا معناه في كل حادثة قول هو وفق
 بالاصول واقعد في طرق الاجتهاد وعليه اماره ظاهرة من دلائل الاجتهاد من وجدها اصاب
 ومن فقدتها فقد اخطأ ولم يأتهم وذلك لانه نص في اوائل الام بان العالم اذا قال للعالم اخطأت فعناه
 اخطأت المسلك السيد الذي ينبغي للعلماء ان يسلكوه وبسط ذلك ومثله بامثال كثيرة او معناه
 اذا كان في المسئلة خبر الواحد فقد اصاب من وجده وخطأ من فقدته وهذا ايضا مبسوط في الام
 قوله لان الاجتهاد مسبق الى آخره قلنا تعبدنا الله تعالى بان نعمل ما يؤدى اليه اجتهادنا فطلب
 الذي نعمله اجمالا لتعيط به تفصيلا قوله لا يجمع التقيضان قلنا هو كخصال الكفارة كل
 واحد منها واجب وليس بواجب قوله من اصاب فله اجران قلنا هذا عليكم لاكم لان الخطأ
 الذي يوجب الاجر لا يكون معصية فلا بد ان يكونا حكيمين لله تعالى احدهما افضل من الآخر
 كالعزيمة والرخصة او هذا في القضاء ولا بد ان يتحقق في الخارج اما قول المدعي او المنسكر
 قوله امر بالحكم بما ظنه الخ قلنا اعتراف بمقصودنا قوله والمخطئ ليس بمبطل قلنا لما لم يكن
 مبطلا لم يكن مخالفا للحق لان كل مخالف للحق مبطل وماذا بعد الحق الا الضلال والحق ان
 ما نسب الى الائمة الاربعه قول مخرج من بعض نصريجاتهم وليس نصامتهم وانه لا خلاف
 للامة في تصويب المجتهدين فيما خيره نصا او اجماعا كاقراءات السبع وصيغ الادعية والوتر
 بسبع وتسع واحد عشره فكذا لا ينبغي ان يخالفوا فيما خيره دلاله والحق ان الاختلاف
 اربعة اقسام احدها ما تعين فيه الحق قطعا ويجب ان ينقض خلافة لانه باطل يقينا وثانيها ما تعين
 فيه الحق بغالب الرأي وخلافه باطل ظنا وثالثها ما كان كلا طرفي الخلاف مخيرا فيه بالقطع
 ورابعها ما كان كلا طرفي الخلاف مخيرا فيه بغالب الرأي تفصيل ذلك انه ان كانت المسئلة مما

ينقض فيها قضاء القاضي بان يكون فيها نص صحيح فيها معروف من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فكل اجتهاد خلافه فهو باطل نعم بما يعذر بجهل نصه صلى الله عليه وسلم الى ان يبلغ
وتقوم الحجة وان كان الاجتهاد في معرفة واقعة قد وقعت ثم اشتبه الحال مثل موت زيد وحياته
فلا جرم ان الحق واحد نعم بما يعذر المخطئ باجتهاده وان كان الاجتهاد في امر فوض الى تحري
المجتهد وكان المأخذ ان متقار بين وليس واحد منهما بعيدا عن الاذهان جدا بحيث يرى ان
صاحبه مقصر قد خرج من عرف الناس وعادتهم فالمجتهدان مصيبان مثل رجلين قبيل لكل
واحد منهما أعطى كل فقير وجدة درهمين من ماله قال كيف اعرف انه فقير قبيل اذا اجتمعت في
تتبع قرائن الفقر ثم اتاك الثلج انه فقير فأعطه فاختلعا في رجل قال احدهما هو فقير وقال الآخر
لا والمأخذ ان متقار بان يسوغ الاخذ بهما فهما مصيبان لانه ما دار الحكم الاعلى من يقع في تحريه
انه فقير وقد وقع في تحريه ذلك من غير تفسير ظاهر بخلاف ما اذا اعطى تاجرا كبيرا له خدم
وحشم فان القائل بفقره يعد مقصرا ولا يسوغ الاخذ بالشبهة التي ذهب اليها فهنا مقامان
احدهما انه فقير في الحقيقة ام لا ولا شبهة ان الحق فيه واحد وان النقيضين لا يجتمعان والثاني
ان من اعطى غير الفقير على ظن فقره هل هو مطيع ام لا ولا شبهة انه مطيع نعم من وافق ظنه
الحقيقة قد نال حظا وافر وان كان الاجتهاد في اختيار ما خيره فيه كاحرف القرآن وصيغ الادعية
وكذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على وجوه تسهيل على الناس مع كونها كلها حاوية
لاصل المصلحة فالمجتهدان مصيبان فهذا كله بين لا ينبغي لاحد ان يتوقف فيه وموضع
الاختلاف بين الفقهاء ومعظمها امور احدها ان يكون واحد قد بلغه الحديث والاخر
لم يبلغه والمصيب ههنا متعين والثاني ان يكون عند كل واحد احاديث وآثار متخالفة
وقد اجتمعت في تطبيق بعضها ببعض او ترجيح بعضها على بعض فادى اجتهاده الى حكم فجاء
الاختلاف من هذا القبيل والثالث ان يختلفوا في تفسير الالفاظ المستعملة وحدودها الجامعة
المادة او معرفة اركان الشيء وشروطه من قبيل السير والحذف وتخريج المناط وصدق ما وصف
وصفا عاما على هذه الصورة الخاصة وانطابق الكل على جزئياتها ونحو ذلك فادى اجتهاد كل
واحد الى مذهب والرابع ان يختلفوا في المسائل الاصولية ويتفرع عليه الاختلاف في الفروع
والمجتهدان في هذه الانواع مصيبان اذ كان مأخذاهما متقار بين بالمعنى الذي ذكرنا الحق
ان المسائل المذكورة في كتب اصول الفقه على قسمين قسم هو من باب تتبع لغة العرب كالحاصل
والعام والنص والظاهر ومثله كمثل قول اللغوي هذا الاسم نكرة وذلك معرفة وهذا علم وذلك
اسم جنس والفاعل مرفوع والمفعول منصوب وليس في هذا التسم كثير اختلاف وقسم هو من
باب تقريب الذهن الى ما يفهمه العاقل بسلبيته تفضيله ان اذا القيمة الى عاقل كتابا عتيقا قد
تغير بعض حروفه وامرته بقرائه فانه لا بد اذا اشتبه عليه شيء يتبع القرائن ويتحرى
الصواب رر بما يختلف عاقلان في مثل ذلك واذا عاقلان في مثل ذلك كيف يتبع الدلائل

ويتفحص عن المصالح ويختار الأرجح والأقل شراً وكذلك الأوائل لما ورد عليهم أحاديث
 مختلفة أجالوا قداح نظرهم في ذلك فافضى اجتهادهم إلى الحكم على بعضها بالنسخ وتطبيق بعضها
 ببعض وترجيح بعضها على بعض وكذلك لما ورد عليهم مسائل لم يكن السلف تكلموا فيها أخذوا
 النظر بالنظر واستنبطوا العلل وبالجملة فكانت لهم صنائع اندفعوا إليها بسليقتهم المخلوقة فيهم كما
 ينسفع العاقل في أمرين له فأراد قوم أن يسردوا صنائعهم التي ذكروها مفصلة في كتبهم
 أو أشاروا إليها في ضمن كلامهم أو خرجت من مسائلهم وإن لم يذكروها وثقلت عقول الخلف
 أكثر صنائعهم بالقبول لما جيلوا عليه من السليقة في مثل ذلك ثم صارت أموراً مسلمة فيما
 بينهم وعلى قياس ذلك لما افرغوا جهدهم في رواية الحديث ومعرفة الصحيح من السقيم
 والمستفيض من الغريب ومعرفة أحوال الرواة جرحوا وتعديلاً وكتابة كتب الحديث
 وتصحيحها جسروا في تلك المبادئ بسليقتهم المخلوقة في عقولهم ثم جاء قوم آخرون وبعثوا
 صنائعهم تلك كليات مدونة رهنها فائدة جليلة هي أن من شرط العمل بمثل هذه المقدمات الكلية
 أن لا تكون الصورة الجزئية التي يقع فيها الكلام مما سبق إلى العقل فيها ضد حكم الكليات لأنه
 كثير مما يكون هناك قرائن خاصة تفيد غير حكم الكليات وأصل الجدل هو اتباع الكليات
 وإثبات حكم قد قضى العقل الصراح بخلافه لخصوص المقام كما إذا رأيت حجراً أو يقنت أنه حجر
 فجاء الجدل فقال الشيء إنما يعرف باللون والشكل ونحوهما وهذه الصورة قد تشابه الأشياء فيها
 فنقض ذلك الإقين بأمر كلي ولا يعلم المسكين أن اليقين الحاصل في هذه الصورة انحصاراً كبيراً من
 اتباع الكليات فإياك أن تغفل أقوالهم عن صريح السنة والاختلاف في هذا القسم راجع إلى
 التحري وسكون القلب وبالجملة الاختلاف في أكثر أصول الفقه راجع إلى التحري وأطمئنان
 القلب بمشاهدة القرائن وقد أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن التكليف راجع إلى
 ما يؤدى إليه التحري في مواضع من كلامه منها قوله صلى الله عليه وسلم فطركم يوم تظرون
 واضحاكم يوم تضحون قال الخطابي معنى الحديث أن الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سيده
 الاجتهاد فلأن قوماً اجتهدوا فلم يروا الهلال إلا بعد ثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت
 عندهم أن الشهر كان تسعاً وعشرين فإن صومهم وفطركم ماض ولا شيء عليهم من وزر واعتب
 وكذلك في الحج إذا أخطأ يوم عرفته فإنه ليس عليهم إعادته ويجزئهم اضحاهم ذلك وإنما هذا
 تخفيف من الله سبحانه ورفق بعباده ومنها قوله الخاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا
 اجتهد فأخطأ فله أجر وكل من استقرى نصوص الشارع وقنوا به يحصل عنده قاعدة كلية وهي
 أن الشارع قد ضبط أنواع البر من الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها مما
 أبحث الملل عليه بانحاء الضبط فشرع لها أركاناً وشروطاً وآداباً ووضع لها مكرهات ومفاسدات
 وجوائز واشبع القول في هذا حق الأشباع ثم لم يبحث عن تلك الأركان وغيرها بمحدود جامعة
 مانعة كثير يبحث وكلامه بل عن أحكام جزئية تتعلق بتلك الأركان والشروط وغيرها حالها

على ما يفهمون في نفوسهم من الالفاظ المستعملة وارشدتهم الى رد الجزئيات نحو الكليات ولم
 يرد على ذلك اللهم الا في مسائل قليلة لاسباب طارئة من بلحاج القوم ونحوه فشرع غسل الاعضاء
 الاربعة في الوضوء ثم لم يجد الغسل بمجد جامع مانع يعرف به ان ذلك داخل في حقيقة ام لا وان
 اسالة الماء داخلية فيها ام لا ولم يقسم الماء الى مطلق ومقيد ولم يبين احكام البئر والغدير ونحوهما
 وهذه المسائل كلها كثيرة الوقوع لا يتصور عدم وقوعها في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ولما
 سأل السائل في قصة بثر ضاعفة وحديث القلدين لم يزد على الرد الى ما يفهمونه من اللفظ ويغادونه
 فيما بينهم ولهذا المعنى قال سفيان الثوري ما وجدنا في امر الماء الاسعة ولم نألفه امرأة عن
 الثوب يصيبه دم الحيضة لم يزد على ان قال حنبله ثم اقر صيه ثم انضجه ثم صلى فيه فلم يأت بأكثر
 مما عندهم وامر باستقبال القبلة ولم يعلمنا طريق معرفة القبلة وقد كانت الصحابة يسافرون
 ويجهتون في امر القبلة وكانت لهم حاجة شديدة الى معرفة طريق الاجتهاد فهذا كله لتفويضه
 مثل ذلك الى رأيهم وهكذا اكثر رواه صلى الله عليه وآله وسلم كما لا يخفى على منصف لبيب
 وقد فهمنا من تتبع احكامه انه راعى في ترك التعق وعدم الاكثار من وجوه الضبط مصلحة
 عظيمة وهي ان هذه المسائل ترجع الى حقائق تستعمل في العرف على اجسامها ولا يعرف حدها
 الجامع المانع الا بعسر وبما يحتاج عند اقامة الحد الى التمييز بين المشكلين باحكام وضوابط
 يخرجون باقامتها ثم ان ضبطت وفسرت لا يمكن تفسيرها بالبحقائق مثلها وهلم جرا فيتمسك
 الامر او يقف في بعض ما هنالك الى التفويض على راي المبتلي به والحقائق الاخرى ليست باحق
 من الاولى في التفويض الى المبتلين فلاجل هذه المصلحة فوض الحقائق اول مرة الى رأيهم ولم
 يشدد فيها يختلفون حين كان الاختلاف في امر فوض اليهم وله في ذلك مساع فلم يعنف على عمرو بن
 العاص فيما فهم من قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة من جواز التيمم للجنب اذا خاف على
 نفسه من البرد ولم يعنف على عمر بن الخطاب فيما فهم من تأويل اولامستم النساء انه في لمس المرأة
 لا الجنابة فيبقيت مسألة الجنب غير مذكورة فينبغي ان لا يتيهم الجنب اصلا اخرج النساء عن
 طارق ان رجلا اجنب فلم يصل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اصبت فأجنب رجل
 قديم وصلى فأتاه فقال نحو ما قال للآخر اصبت انتهى ولم يعنف على احد من اخر صلاة العصر او
 اداها في وقتها حين كانوا جميعا على تأويل من قوله لا تصلوا العصر الا في بني قريظة وبالجملة في احاط
 بجوانب الكلام علم انه صلى الله عليه وآله وسلم فوض الامر في تلك الحقائق المستعملة في العرف على
 اجسامها وكذا في تطبيق بعضها ببعض الى افهامهم ونظيره تفويض الفتها كثير من الاحكام الى
 تحري المبتلي وعادته فلا عنف على احد من المتعلمين عندهم ونظيره ايضا ما جعلت عليه الامنة
 من الاجتهاد في القبلة عند الغيم وترك العنف على واحد فيما دى تحريه اليه ونظيره هذه المصلحة
 ما ذكره اهل المناظرة من الاصطلاح على ترك البحث عن مقدمات الدلائل لئلا يلزم انتشار
 البحث فن عرف هذه المسئلة كما هي علم ان اكثر صور الاجتهاد يكون الحق فيها اثرا في جانبي

الاختلاف وان في الامر سعة وان اليأس على شيء واحد والجزم بنفي المخالف ليس بشيء وان
استنباط حدودها ان كان من باب تقريب الذهن الى ما يفهمه كل احد من اهل اللسان فاعانة على
العلم وان كان بعيدا من الازهان وتميز للمشاكل بمقدمات مختصرة فعمى ان يكون شرعا جديدا
وان الصحيح ما قاله الامام عز الدين بن عبد السلام ولقد افلح من قام بما جعوا على وجوبه
واجتنب ما جعوا على تحريمه واستباح ما جعوا على اباختسه وفعل ما جعوا على استحيائه
واجتنب ما جعوا على كراهته ومن اخذ بما اختلفوا فيه فله حالان احدهما ان يكون
المختلف فيه مما ينقض الحكم به فهذا الاسبيل الى التقليد فيه لانه خطأ محض وما حكم فيه بالنقض
الا لكونه خطأ بعيدا من نفس الشرع ومأخذه ورعاية حكمه الثانية ان يكون مما لا ينقض
الحكم فلا بأس بفعله ولا يتركه اذا قلده بعض العلماء لان الناس لم ير الواعلي ذلك يسألون
من اتفق من العلماء من غير تقييد بذهب ولا انكار على احد من السائلين الى ان ظهرت هذه
المذاهب ومتعصبوها من المقلدين فان احدهم يتبع امامه مع عدم مذهبه عن الادلة مقلدا له
فيما قال فكانه نبي ارسل اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى احد من اولى
الالباب انتهى وقال من قلدا اماما من الائمة ثم اراد تقليد غيره فهل له ذلك فيه خلاف والمختار
التفصيل فان كان المذهب الذي اراد الانتقال اليه مما ينقض فيه الحكم فليس له الانتقال الى
حكم يجب نقضه فانه لم يجب نقضه الا لابطاله وان كان المأخذان متقاربا بين جاز التقليد والانتقال
لان الناس لم ير الواعلي من الصعابة رضى الله عنهم الى ان ظهرت المذاهب الاربعة يقلدون
من اتفق من العلماء من غير تكبر من احد يعتبر انكاره ولو كان ذلك باطلا لانكاره والله اعلم
بالصواب انتهى واذا تحقق عندك ما بيناه علمت ان كل حكم يتكلم فيه المجتهد باجتهاده
منسوب الى صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام اما الى اقله او الى علة مأخوذة من لفظه
واذا كان الامر على ذلك ففي كل اجتهاد مقامان احدهما ان صاحب الشرع هل اراد بكلامه هذا
المعنى او غيره وهل نصب هذه العلة مدارا في نفسه حين ما تكلم بالحكم المنصوص عليه او لا
فان كان التصويب بالنظر الى هذا المقام فأحد المجتهدين لا يعينه مصيب دون الآخر وثانيهما
ان من جملة احكام الشرع انه صلى الله عليه وآله وسلم عهد الى امته صريحا او دلالة انه متى اختلف
عليهم نصوصه او اختلف عليهم معاني نص من نصوصه فهم مأمورون بالاجتهاد واستفراغ
الطاقة في معرفة ما هو الحق من ذلك فاذا تعين عند مجتهد شيء من ذلك وجب عليه اتباعه كما عهد
اليهم انه متى اشتبه عليهم القبلة في الليلة الظلماء يجب عليهم ان يتحروا ويصلاوا الى جهة وقع
تحريهم عليها فهذا الحكم علقه الشرع بوجود التحري كما علق وجوب الصلاة بالوقت وكما علق
تكليف الصبي بلوغه فان كان البحث بالنظر الى هذا المقام نظر فان كانت المسئلة مما ينقض
فيه اجتهاد المجتهد فاجتهاده باطل قطعا وان كان فيها حديث صحيح وقد حكم بخلافه فاجتهاده
باطل ظنا وان كان المجتهد ان جميعا قد سلكا ما ينبغي لهما ان يسلكاه ولم يتخا فاحدا تصحبا حاولا

أمر ينقض اجتهاد القاضي والمفتي في خلافه فهما جميعا على الحق وهذا والله اعلم

باب تأكيدهم الاخذ بهذه المذاهب الاربعة والتشديد في تركها والخروج عنها

اعلم ان في الاخذ بهذه المذاهب الاربعة مصلحة عظيمة وفي الاعراض عنها كلها مفسدة كبيرة نحن نبين ذلك بوجوه احدها ان الامة اجتمعت على ان يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة فالتابعون اعتمادوا في ذلك على الصحابة وتبع التابعين اعتمادوا على التابعين وهكذا في كل طبقة اعتماد العلماء على من قبلهم والعقل يدل على حسن ذلك لان الشريعة لا تعرف الا بالنقل والاستنباط والنقل لا يستقيم الا بان تأخذ كل طبقة بمن قبلها بالاتصال ولا بد في الاستنباط ان يعرف مذاهب المتقدمين لتلاخرج من اقوالهم فيخرق الاجماع وينبئ عليها ويستعين في ذلك بمن سبقه لان جميع الصناعات كالصرف والتحو والطب والشعر والحداثة والتجارة والصياغة لم ييسر لاحد الا بالازمة اهلها وغير ذلك نادر بعيد لم يقع وان كان جائزا في العقل واذ اتعين الاعتماد على اقوال السلف فلا بد من ان تكون اقوالهم التي يعتمد عليها مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة وان تكون مخدومة بان يبين الراجع من محتملاتها ويخصص عمومها في بعض المواضع ويقيدهم بطلقها في بعض المواضع ويجمع المختلف منها ويبين علل احكامها والا لم يصح الاعتماد عليها وليس مذهب في هذه الازمنة المتأخرة بهذه الصفة الا هذه المذاهب الاربعة اللهم الا المذهب الامامية والزيدية وهم اهل البدعة لا يجوز الاعتماد على اقوالهم وثانيها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتبعوا السواد الاعظم ولما ندرست المذاهب الحققة الا هذه الاربعة كان اتباعها اتباعا للسواد الاعظم والخروج عنها خروجا عن السواد الاعظم وثالثها ان الزمان لما طال وبعد العهد وضيعت الامانات لم يجوز ان يعتمد على اقوال علماء السوء من القضاة الجورة والمفتين التابعين لاهوائهم حتى ينسبوا ما يقولون الى بعض من اشتهر من السلف بالصدق والديانة والامانة اما صريحها او دلالة وحفظ قوله ذلك ولا على قول من لا ندري هل جمع شروط الاجتهاد او لا فاذا رأينا العلماء المحققين في مذاهب السلف ان يصدقوا في تحريجاتهم على اقوالهم واستنباطهم من الكتاب والسنة واما اذ لم نرمهم ذلك فهيهاث وهذا المعنى الذي اشار اليه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حيث قال يهدم الاسلام جدال المناق بالكتاب وابن مسعود حيث قال من كان متبعا فليتبع من مضى فاذهب اليه ابن حزم حيث قال التقليد حرام ولا يحل لاحد ان يأخذ قول احد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا برهان لقوله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما الفينا عليه آباءنا وقال تعالى ما دحا لمن لم يهده فشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولو الالباب وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه

الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فلم يسبح الله تعالى الرد عند التنازع الى احد
 دون القرآن والسنة وحرم بذلك الرد عند التنازع الى قول قائل لانه غير القرآن والسنة وقد صح
 اجماع الصحابة كلهم اولهم عن آخرهم واجماع التابعين اولهم عن آخرهم واجماع تبع التابعين
 اولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من ان يقصد احد الى قول انسان منهم او ممن قبلهم فيأخذوه
 كله فلا يعلم من اخذ بجميع اقوال ابي خنيفة او جميع اقوال مالك او جميع اقوال الشافعي او جميع
 اقوال احمد رحمه الله ولا يترك قول من اتبع منهم او من غيرهم الى قول غيره ولم يعتمد على ما جاء
 في القرآن والسنة غير صارف ذلك الى قول انسان بعينه انه قد خالف اجماع الامة كلها اولها
 عن آخرها بيقين لا اشكال فيه وانه لا يجد لنفسه سلفا ولا اماما في جميع الاعصار المحموده
 الثلاثة فقد اتبع غير سبيل المؤمنين نعوذ بالله من هذه المنزلة وايضا فان هؤلاء الفقهاء كلهم قد
 نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم فقد خالفهم من قبلهم وايضا الذي جعل رجلا من هؤلاء
 من غيرهم اولى بان يقلد من عمر بن الخطاب او علي بن ابي طالب او ابن مسعود او ابن عمر
 او ابن عباس رضي الله عنهم او عائشة رضي الله عنها ام المؤمنين فلو ساغ التقليد لسكان كل واحد
 من هؤلاء احق بان يتبع من غير ما انتهى انما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة
 وفيمن ظهر عليه ظهورا بينا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بكذا او نهى عن كذا وانه ليس
 بمنسوخ اما بان يتبع الاحاديث واقوال المخالف والموافق في المسئلة فلا يجد لها نسخا او بان يرى
 جوا غفيرا من المنع حرين في العلم يذهبون اليه ويرى المخالف له لا يحتاج الى قياس او استنباط
 او نحو ذلك فيثبت ذلك لاسبب لمخالفة حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاتفاق خفي او حق جلي
 وهذا هو الذي اشار اليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال ومن العجب العجيب ان
 الفقهاء المقلدين يقف احدهم على ضعف ما اخذ امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا وهو مع ذلك
 يقلده فيه ويرك من شهود الكتاب والسنة والافقية الصحيحة لذهبيهم جودا على تقليد امامه
 بل يتحيل لدفع ظاهر الكتاب والسنة ويتأولها بالآويلات البعيدة الباطلة فضلا عن مقلده
 وقال لم يرل الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا انكار على احد من
 السائلين الى ان ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين فان احدهم يتبع امامه مع بعد
 مذهبه عن الادلة مقلد انه فيما قال كانه نبي ارسل وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى
 به احد من اولي الالباب وقال الامام ابو شامة ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب
 امامه ويعتقد في كل مسألة صحيحة ما كان اقرب الى دلالة الكتاب والسنة المحكمة وذلك سهل
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم المتقدمة وليجنب التعصب ولتظرف في طرائق الخلاف فانها
 مضبوطة للزمان واصفوه مكدرة فقد صح عن الشافعي انه نهى عن تقليده وغيره قال صاحبه
 المزي في اول مختصره اختصرت هذا من علم الشافعي رحمه الله ومن معني قوله لا اقر به على من اراد
 مع اعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحاط نفسه اي مع اعلامي من

اراد علم الشافعي نهي الشافعي عن تقليده وتقليد غيره انتهى وفيه يكون عاميا او يقتلدرجلا من
 الفقهاء بعينه يرى انه يمتنع من مثله الخطا وان ما قاله هو الصواب البتة واهم في قلبه ان لا يترك
 تقليده وان ظهر الدليل على خلافه وذلك ما رواه الترمذي عن عدي بن حاتم انه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ اتخذوا الحبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله قال انهم لم يكونوا
 يعبدونهم ولا كنهم كانوا اذا ادخلوا لهم شيئا استحلوه واذا اخرجوا لهم شيئا حرموه وفيه
 لا يجوز ان يستفتي الحنفي مثلاً فقيها شافعيًا وبالعكس ولا يجوز ان يقتدى الحنفي بامام شافعي مثلاً
 فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى وناقض الصحابة والتابعين وليس محله فيه لا يدين
 الا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتقد حلالا الا ما احله الله ورسوله ولا حراما الا ما حرمه
 الله ورسوله لكن لما لم يكن له علم بما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بطريق الجمع بين
 المختلفات من كلامه ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع عالمنا هذا على انه مصيب فيما يقول
 ويبقى ظاهر ما تبع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر خلاف ما يظنه اقلع من
 ساعته من غير جدال ولا اصرار فهذا كيف ينكره احد مع ان الاستفتاء لم يرل بين المسلمين
 من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا فرق بين ان يستفتي هذا اذا نما او يستفتي هذا حينما بعد
 ان يكون مجمعا على ما ذكرناه كيف لا ولم يؤمن بفتية ايا كان انه اوصى الله اليه الفقه وفرض
 علينا طاعته وانه معصوم فان اقتدينا بواحد منهم فذلك لعلمنا انه عالم بكتاب الله وسنة رسوله فلا
 يخلق قوله اما ان يكون من صريح الكتاب والسنة او مستنبطاً منهما ما ينفع من الاستنباط او
 عرف بالقرائن ان الحكم في صورة ما منوط بعلة كذا واطمان قلبه بتلك المعرفة ففاس غير
 المنصوص على المنصوص فمكانه يقول ظننت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كلما
 وجدت هذه العلة فالحكم ثمة هكذا والمقيس مندرج في هذا العموم فهذا ايضا معز والى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ولكن في طريقه ظنون ولو لا ذلك لما قلد مؤمن لمجتهد فان بلغنا
 حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه
 وتركنا حديثه واتبعنا ذلك المتخمين فن اظلم منا وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين

باب اختلاف الناس في الاخذ بهذه المذاهب الاربعة وما يجب عليهم من ذلك

اعلم ان الناس في الاخذ بهذه المذاهب على اربعة منازل ولكل قوم حد لا يجوز ان يتعدوه احدها
 مرتبة المجتهد المطلق المنتسب الى صاحب مذهب من تلك المذاهب وثانيها مرتبة المخرج وهو
 المجتهد في المذهب وثالثها مرتبة المتبع في المذهب الذي حفظ المذهب واتقنه وهو يفتي بما
 اتقن وحفظ من مذهب اصحابه ورابعها المقلد الصرف الذي يستفتي علماء المذاهب ويعمل
 على فتواهم وكتب القوم مشحونة بشروط كل منزل واحكامه الا ان من الناس من لا يميز بين
 المنازل فيستخبط في تلك الاحكام ويظنها متناقضة فاردنا ان نجعل لكل منزل فصلا ونشير الى احكام

كل منزل على حدة

فصل في المجتهد المطلق المنتسب ب وقد قد من شرطه فلا يعيده وحاصل كل ذلك انه جامع بين علم الحديث والفقه المروى عن اصحابه واول الفقه كحال كبار العلماء من الشافعية وهم وان كانوا كثيرين في انفسهم لكنهم اقلون بالنظر الى المنازل الاخرى وحاصل صنيعهم على ما استقر بنا من كلامهم ان تعرض المسائل المنقولة عن مالك والشافعي والحنيفة والابوري وغيرهم رضى الله عنهم من المجتهدين المقبوله مذهبهم وقتا واهم على موطأ مالك والاصحاحين ثم على احاديث الترمذي والابو داود فاقى مسئلة وافقت السنة نصا واثارة اخذوا بها وعولوا عليها والى مسئلة خالفها السنة مخالفة صريحة ردوها وتركوا العمل بها والى مسئلة اختلفت فيها الاحاديث والآثار اجتهدوا في تطبيق بعضها ببعض اما بحصول المفسر قاضيا على ملهم وتزليل كل حديث على صورة او غير ذلك فان كانت من باب السنن والآداب فاكل سنة وان كانت من باب الحلال والحرام او من باب القضاء واختلفت فيها الصحابة والتابعون والمجتهدون جعلوها على قولين او على اقوال ولم ينسكروا على احد فيها لانه لزمها ورواها في الامر سنة اذا كان يشهد الحديث والآثار لكل جانب ثم استفرغوا جهدهم في معرفة الاولى والارجح اما بقوة الرواية او بعمل اكثر الصحابة او كونه مذهب جمهور المجتهدين او موافقا للقياس كفالنظر اليه ثم جعلوا بذلك الاقوى من غير تكبر على احد ممن اخذوا بقول الآخر فان لم يجدوا في المسئلة حديثا من ينسك الطبعين اجالوا قد ارجح نظرهم في شواهد اقوالهم من آثار الطبقة الثالثة من كتب الحديث والى ما يفهم من كلامهم من الدليل والتعليل فاذا اطمأن الخاطر بشئ اخذوا به فان لم يطمئن بشئ مما ذكره واطمأن بغيره وكانت المسئلة مما ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ولم يسبق فيه اجماع وقام عندهم الدليل الصريح قالوا به مستعينين بالله متوكئين عليه وهذا باب نادر الوقوع صعب المرتقى يجتنبون من الله اشدا اجتتاب وان لم يقيم عندهم دليل صريح اتبعوا السواد الاعظم والى مسئلة ليس فيها تصريح او تعليل صحيح من السلف استفرغوا الجهد في طلب نص واثارة او إجماع من الكتاب والسنة او اثر من الصحابة والتابعين فان وجدوا قالوا به وليس عندهم ان يقلدوا علما واحدا في كل ما قال اطمأنت به نفوسهم او لا وان كنت في ريب مما ذكرنا فاعلم ان كتب البيهقي وكتاب معالم السنن وشرح السنة للبعوي فهذه طريقة المحققين من فقهاء الحديث وقبل ملهم وهم غير الظاهرية من اهل الحديث الذين لا يقولون بالقياس ولا لاجماع وغير المتقدمين من صحاب الحديث ممن لم يلتفتوا الى اقوال المجتهدين اصلا ولكنهم شبه الناس باصحاب الحديث لانهم صنعوا في اقوال المجتهدين ما صنع اولئك في مسائل الصحابة والتابعين

فصل في المجتهد في المذهب وفيه مسائل ب مسئلة اعلم ان الواجب على المجتهد في المذهب ان يحصل من السنن والآثار ما يحرز به من مخالفة الحديث الصحيح واتفاق السلف ومن دلائل الفقه ما يقتدر به على معرفة ما اخذ اصحابه في اقوالهم وهو معنى ما في الفتاوى السراجية

لا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعرف اقاويل العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس
فان عرف اقاويل العلماء ولم يعرف مذهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء الذين
يتخذون مذهبهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بان يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل
الحكاية وان كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس ان يقول هذا جائز في قول فلان وفي قول
فلان لا يجوز وليس له ان يختار فيجب بقول بعضهم ما لم يعرف حجتهم وفي الفصول العمادية في
الفصل الاول وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يحل له ان يفتي الا طريق الحكاية فيمكن ما يحفظ
من اقوال الفقهاء وعن ابي يوسف وزفر وعافيه بن زيد ثم قالوا لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا
ما لم يعلم من اين قلنا وفيها ايضا عن بعضهم قالوا لو ان الرجل حفظ جميع كتب اصحابنا لابد ان يتلمذ
للقنوي حتى يمتدى اليه لان كثير من المسائل اجاب عنها اصحابنا على عادة اهل بلدتهم ومعاملاتهم
فينبغي لكل مفتي ان ينظر في عادة اهل بلده وزمانه فيما لا يخاف الشريعة في عمدة الاحكام من
المحظوظات اهل الاجتهاد فهو من يكون عالما بالكتاب والسنة والآثار ووجه الفقه ومن الحكاية
نقل عن بعضهم لابد الاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ والمحكم والمزول
والعلم بعادات الناس وعرفهم في السراية قبل ادنى الشروط والاجتهاد حفظ المبسوط ذكر
هذه الرواية في خزنة المفتين اقول هذه العبارات مع ما اذا الفرق بين المفتي الذي هو صاحب
تخريج وبين المفتي الذي متبحر في مذهب اصحابه يفتي على سبيل الحكاية لا على سبيل الاجتهاد
مسألة (١) اعلم ان القاعدة عند مفتي الفقهاء ان المسائل على اربعة اقسام قسم تقرر في ظاهر
المذهب وحكمه ان يقبلوه على كل حال واقفت الاصول واختلفت ولذلك ترى صاحب الهداية
وغيره يتكلمون ببيان الفرق في مسائل التجنيس وقسم هو رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله
وصاحبيه وحكمه ان لا يقبلوه الا اذا وافق الاصول وكفى في الهداية ونحوها من تصحيح بعض
روايات الشاذة بحال الدليل وقسم هو تخريج من المتأخرين اتفق عليه جمهور الاصحاب
وحكمه انهم يفتون به على كل حال وقسم هو تخريج منهم لم يتفق عليه جمهور الاصحاب وحكمه
ان يعرضه المفتي على الاصول والنظائر من كلام السلف فان وجد موافقا لها اخذ به والا تركه
في خزنة الروايات فالا عن بستان الفقيه ابي الليث في باب الاخذ عن الثقات ولو ان رجلا سمع
حديثا او سمع مقالة فان لم يكن ائمال ثقة فلا يسعه ان يقبل منه الا ان يكون قولا يوافق الاصول
فيجوز العمل به والا فلا وكذلك لو وجد حديثا مذكورا او مسألة فان كان موافقا للاصول جاز ان
يعمل به والا فلا وفي البحر الرائق عن ابي الليث قال سئل ابو نصر عن مسألة وردت عليه ما تقول
رجل الله وقعت عندك كتب اربعة كتب ابراهيم بن رستم واداب القاضي عن الخصاص وكتاب
المجرد وكتاب النوادر من جهة هشام هل يجوز لنا ان نفتي منها ولا وهذه الكتب محجودة عندك
فقال ما صح عن اصحابنا فذلك علم محبوب مرغوب فيه مرضى به واما الفتياني لا اراي لاحد ان
يفتي شي لا يفهمه ولا يهتم به فقال الناس فان كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت وانجحت عن

اصحابنا رجوت ان يسع الى الاعتماد عليها في النوازل (مسئلة) اعلم ان المسئلة اذا كانت ذات اختلاف
 بين ابي حنيفة وصاحبيه فحكمها ان المجتهد في المذهب يختار من اقوالهم ما هو اقوى دليلا واقيس
 تعليلا وارفق بالناس ولذلك افق جماعات من علماء الحنفية على قول محمد رحمه الله في طهارة الماء
 المستعمل وعلى قولهما في اول وقت العصر والعشاء وفي جواز المزارعة وكتبهم مشحونة بذلك لا
 يحتاج الى ايراد النقول وكذلك الحال في مذهب الشافعي رحمه الله في المنهاج وغيره في الفرائض ان
 اصل المذهب عدم تورث ذوى الارحام وقد افق المتأخرون عند عدم انتظام بيت المال بتورثهم
 وقد نقل فقيه اليمن ابن زياد في قباواه مسائل افق المتأخرون فيها بخلاف المذهب منها اخراج
 الفلوس من الزكاة المفروضة من النقيدين وعروض التجارة افق البلقيني بجوازه وقال اعتمد
 جوازه ولكنه مخالف لمذهب الشافعي رحمه الله وتبع البلقيني في ذلك البخاري ومنها دفع
 الزكاة الى الاشراف العلويين افق الامام نضر الدين الرازي بجوازه في هذه الازمنة حين منعوا
 سهمهم من بيت المال وضرهم الفقرو منها بيع النحل في السكورات مع ما فيها من شمع وغيره
 اجاب البلقيني بالجواز ونقل ابن زياد عن الامام ابن عجيل انه قال ثلاث مسائل في الزكاة يفتي
 فيها بخلاف المذهب نقل الزكاة ودفع الزكاة الى واحد ودفعها الى احد الاصناف اقول وعندى في
 ذلك راي وهو ان المفتي في مذهب الشافعي سواء كان مجتهدا في المذهب او متبحرا فيه اذا احتاج في
 مسئلة الى غير مذهبه فعليه بذهب احمد رحمه الله فانه اجل اصحاب الشافعي رحمه الله علما وديانة
 ومذهبه عند التحقيق فرع لمذهب الشافعي رحمه الله ووجه من وجوهه والله اعلم
 فصل في المتبحر في المذهب وهو الحافظ لكتب مذهبه وفيه مسائل **مسئلة** من شرطه
 ان يكون صحيح الفهم عارفا بالعريضة واساليب الكلام ومرايب الترجيح متفطنا لمعاني
 كلامهم لا يفتي عليه غالباً تقييداً ما يكون مطلماً في الظاهر والمراد منه المتبحر او اطلاق
 ما يكون مقيداً في الظاهر والمراد منه المطلق نبه على ذلك ابن نجيم في البحر الرائق
 ويجب عليه ان لا يفتي الا باحد وجهين اما ان يكون عنده طريق صحيح يعقده عليه الى امامه
 او تكون المسئلة في كتاب مشهور تداولته الايدي في النهر الفائق في كتاب القضاء طريق نقل
 المفتي المقلد عن المجتهد احدا من ائمة الامان ان يكون له سند اليه او اخذه من كتاب معروف تداولته
 الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر
 المتواتر او المشهور وهكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض النسخ النوازل في زماننا لا يحل
 عزوماً فيها الى محمد ولا الى ابي يوسف رحمه الله لانها لم تشر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول نعم اذا
 وجد النقل عن النوازل في كتاب مشهور معروف كالمداينة والمبسوط كان ذلك تعويلاً على
 ذلك الكتاب انتهى وفيه او في التمنية في باب ما يتعلق بالمفتي ان ما يوجد من كلام رجل ومذهبه
 في كتاب معروف وقد تداولته النسخ فانه جاز لمن نظره ان يقول قال فلان او فلان كذا وان لم

يسمعه من احد نحو كتب محمد بن الحسن وموطأ مالك رجهما الله ونحوهما من الكتب المصنفة
 في اصناف العلوم لان وجود ذلك على هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج
 مثله الى اسناد (مسئلة) اذا وجد المتبحر في المذهب حديثا صحيحا يخالف مذهبه فهل له ان يأخذ
 بالحديث ويترك مذهبه في تلك المسئلة في هذه المسئلة بحث طويل واطال فيها صاحب خزنة
 الروايات نقلا عن دستور المساكين فلنورد كلامه من ذلك بعينه فان قيل لو كان المقلد غير المجتهد
 عالما مستدلا يعرف قواعد الاصول ومعاني النصوص والاخبار هل يجوز ان يعمل عليها وكيف
 يجوز وقد قيل لا يجوز لغير المجتهد ان يعمل الاعلى روايات مذهبه وقناوى امامه ولا يشتغل بمعاني
 النصوص والاخبار ويعمل عليها كالعالم قيل هذا في العامى الصنف الجاهل الذي لا يعرف معاني
 النصوص والاخبار وتأويلاتها اما العالم الذي يعرف النصوص والاخبار وهو من اهل الدراية
 وثبت عنده صحته من المحدثين او من كتبهم الموثوقة المشهورة المتداولة يجوز له ان يعمل عليها
 وان كان مخالفا لمذهبهم يؤيده قول ابى حنيفة ومحمد والشافعي واصحابه رجهم الله تعالى وقول
 صاحب الهداية في روضة العلماء الزندوستية في فضل الصحابة رضى الله تعالى عنهم سئل
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قلت قولا وكذا قال الله يخالفه قال اتركوا قولي بكتاب الله فقبل اذا
 كان خبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يخالفه قال اتركوا قولي بخبر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فقبل اذا كان قول الصحابة يخالفه قال اتركوا قولي بقول الصحابة في الامتاع
 روى البيهقي في السنن عند الكلام على التزاع بسنده قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا قلت
 قولا وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خلاف قولي فيما يصح من حديث النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اولى فلا تقلدوني وتل امام الحرمين في النهاية عن الشافعي رحمه الله تعالى انه قال
 اذا بلغكم خبر صحيح يخالف مذهبي فاتبعوه واعلموا انه مذهبي وقد صح عنه خصوصا انه قال اذا
 بلغكم عنى مذهب وصح عندكم خبر على مخالفتي فاعلموا ان مذهبي موجب الخبر وروى
 الخطيب باسناده ان لداركي من الشافعية كان يستفتي وربما يفتي بغير مذهب الشافعي وابى
 حنيفة رجهما الله تعالى فيقال له هذا يخالف قولهما فيقول ويلكم حدث فلان عن فلان عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا واخذ بالحديث اولى من الاخذ بقولهما اذا خافاه وكذا
 يؤيده ما ذكر في الهداية في مسئلة صوم المحتجم لو احتجم وظن ان ذلك يفطره ثم اكل
 متعمدا عليه التضاعف الكفارة لان الظن ما يستند الى دليل شرعي الا اذا افتناه فقيه بالفساد
 لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث واعتاده فكذلك عن محمد رحمه الله تعالى
 لان قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا ينزل عن قول المفتي في الكافي والجيدى اى لا يكون
 ادنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلا شرعيا لقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم اولى
 وعن ابى يوسف خلاف ذلك لان على العامى الاقتداء بفقهائه لاجل عدم الاهتداء في حقه الى معرفة
 الاحاديث وان عرف تأويله تجب الكفارة وفي المناوى بالاتفاق واما الجواب عن قول ابى يوسف

ان للعامي الاقصد بالفتها، فمحمول على العامي الصريف الجاهل الذي لا يعرف معنى الاحاديث
وتأويلاتها لانه اشار اليه بقوله اعدم الاهتداء اي في حقه الى معرفة الاحاديث وكذا قوله
وان عرف العامي تأويله فوجب السكفارة يشير الى ان المراد من العامي غير العالم وفي الجبدي
العامي منسوب الى العامة وهم الجاهل فعلم من هذه الاشارات ان مراد أبي يوسف رحمه الله
تعالى ايضا من العامي الجاهل الذي لا يعرف معنى النص وتأويله فيما ذكر من قول أبي حنيفة
والشافعي ومحمد رحمه الله يندفع قول القائل يجب العمل بالرواية بخلاف النص انتهى ما قلناه
من خزانة الروايات وفي المسئلة قول آخر وهو انه اذا لم يجمع آلات الاجتهاد لا يجوز له العمل على
الحديث بخلاف مذهبه لانه لا يدري انه منسوخ او مؤول او محكم محمول على ظاهره ومال الى
هذا القول ابن الحاجب في مختصره وتأبعوه وردبانه ان اراد عدم التيقن بنفي هذه الاحتمالات
فالمجتهد ايضا لا يحصل له اليقين بذلك واغايينى اكثر امره على غالب الظن وان اراد انه لا يدري ذلك
بغالب الراى منعناه في صورة النزاع لان المتجرى في المذهب المتبوع لكتب القوم الحافظ من
الحديث والفقه بجملة صالحة كثير اما يحصل له غالب الظن بان الحديث غير منسوخ ولا مؤول
بتأويل يجب القول به وانما البحث فيما حصل له ذلك واختاره ههنا هو قول ثالث وما اختاره ابن
الصلاح وتبعه النووي وصححه قال ابن الصلاح من وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه
فطر ان كانت له آلة الاجتهاد مطلقا او في ذلك الباب والمسئلة كان له الاستقلال بالعمل به وان لم
تكمل وشق المسئلة الحديث بعد ان يبحث فلم يجد مخالفة فهو باشافيا عنه فله العداء به ان كان عمل
به امام مستقل غير الشافعي رحمه الله ويكون هذا عذرا في ترك مذهب امامه ههنا وحسنه النووي
وقرره **مسئلة** اذا اراد هذا المتبع في المذهب ان يعمل في مسئلة بخلاف مذهب امامه
مقلدا فيها لامام آخر هل يجوز له ذلك اختلافوا فيه فنعنه الغزالي وشرذمة وهو قول ضعيف عند
الجمهور لان مبناه على ان الانسان يجب عليه ان يأخذ بالدليل فاذا فات ذلك لجهله بالدلائل انما
اعتقاد افضلية امامه مقام الدليل فلا يجوز له ان يخرج من مذهبه كما لا يجوز له ان يخالف
الدليل الشرعي ورد بان اعتقاد افضلية الامام على سائر لائمة مطلقا غير لازم في صحة التقليد
اجماعا لان الصحابة والتابعين كانوا يعتقدون ان خير هذه الامة ابو بكر ثم عمر رضي الله عنهما
وكانوا يقلدون في كثير من المسائل غيرهما بخلاف قولهما ولم ينكر على ذلك احد فكان اجماعا
على ما قلناه واما افضلية قوله في هذه المسئلة فلا سبيل الى معرفتها للتقليد الصريف فلا يجوز ان
يكون شرط التقليد ان يلزم ان لا يصح تقليد جمهور المقلدين ولو سلم في مسئلنا هذه هذا عليكم
لا لكم لان كثير ما يطاع على حديث يخالف مذهب امامه او يجديا ساقوا يخالف مذهبه
فيعتقد افضلية في تلك المسئلة لغيره وذهب لا كثرون الى جوازهم الامدى وابن الحاجب
وابن الممام والنووي واتباعه كابن حجر والرملي وجاعات من الخنابلة والمالكية ممن يفضي
ذكر اسمائهم الى التطويل وهو الذي انعقد عليه الاتفاق من مفتي المذاهب الاربعة من

المتأخرين واستخرجوه من كلام أوائلهم ولهم رسائل مستقلة في هذه المسئلة الا انهم اختلفوا في شرط جوازهم فمنهم من قال لا يرجع فيما قد اتفقوا فسرهم ابن الهمام فقال اي عمل به واختلف الشراح في معنى هذه الكلمة فقل فيما عمل به بخصوصه بان يقضى تلك الصلوات الواقعة على المذهب الاول مثلا وهو الصحيح الذي لا يتجه غيره عند التحقيق وقيل بجنسه وردبانه ليس اتفقا بل اكثر ما روى عن السلف هو العمل بخلاف المذهب فيما كانوا يعملون به ومنهم من قال لا يلتقط الرخص فقل يعني ما سهل عليه وردبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خيرا اختار اهون الاخرين ما لم يكن انما قيل ما لا يقويه الدليل بل الدليل الصحيح الصريح قام بخلافه مثل المتعة والصرف وهذا وجه وجهه وجدت في كتاب التخليص في تخريج احاديث الرافعي للمحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب النكاح منه نقلا عن الحافظ في كتاب علوم الحديث باسناده الى الاوزاعي قال يجنب او يترك من قول اهل الحجاز خمس ومن قول اهل العراق خمس من اقوال اهل الحجاز استماع الملاهي والمتعة واتيان النساء في ادبارهن والصرف والجمع بين الصلاتين بغير عذر ومن قول اهل العراق شرب النبيذ وتأخير العصر حتى يكون ظل الشيء اربعة امثاله ولا جمعة الا في سبعة اصهار والفرار من الزحف والا كل بعد الفجر في رمضان ثم قال ابن حجر وروى عبد الرزاق عن معمر بن لو ان رجلا اخذ بقول اهل المدينة في استماع الغناء (١) واتيان النساء في ادبارهن ويقول اهل مكة في المتعة والصرف ويقول اهل الكوفة في المسكر كان شرع الله ومنهم من قال لا يلقى بحيث يترك حقيقة متمتع عند الامامين قيل المنوع ان يترك حقيقة متمتع في مسئلة واحدة مثل الوضوء بالانترتيب ثم خرج منه الدم السائل لافي مسئلتين كما اذا طهر الثوب بذهب الشافعي وصلى بذهب ابي حنيفة ويتجه ان يقال فيه بحث لانه ان كان المقصود من هذا القيد ان لا يخرج مجموع ما اتعده من الانفاق فهو حاصل في مسئلتين ايضا وان كان المقصود ان لا يخرج هذه المسئلة وحدها من الاجماع

(١) قوله واتيان النساء في ادبارهن الى ان قال وشرب النبيذ الخ يفهم من كلامه ان هذه العشرة مسائل هي منقولة في مذهب اهل السنة والجماعة وانها من جملة المسائل الخلافية انما الحافظ ابن حجر استظهر التجنب عنها واسكن نقل الشيخ حسن الجبيري الحنفى المصرى في رسالته المسماة بالاقتوال المعربة نقلا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان من شرائط مذهب اهل السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ اقرم لما في القول بتحريمه من تفسيق كبار الصحابة رضي الله عنهم والامساك عن تفسيقهم من شرائط السنة والجماعة انتهى ومنه يعلم الجواب عن مسئلة اتيان النساء حيث ان الذي نقلها هم اجلاء الصحابة وكبار التابعين خصوصا ومن نقلها البخاري عن ابن عمر ومن نقلها ايضا سيدنا ابو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه

فيكفي عنه اشتراط كونه مذهباً للاجتهاد فيه مساع كيبأى ومنهم من قال لا يكون المذهب
الذي يذهب اليه مما ينتقض فيه قضاء القاضي وهذا وجه والاحتراز منه يحصل اذا قلنا مذهباً
من المذاهب الاربعة المقبولة المشهورة ومنهم من قال بشرح صدره في تلك المسئلة بما قلناه فيه
غير امامه ولا يتصور الا في المنبجر وقيل اذا اتبع الاكثر والقول المشهور ونحو وجه من مذهب
امامه حسن واذا كان بالعكس فتبيح هذا خلاصة ما في رسالتهم مع تنقيح وتحريروا المختار
في الجواز شرط ان لا ينتقض قضاء قاض به سواء كان النقص لاجتماع معينين كل واحد منهم ما صحح
كذلك كاح غير مشهور ومقتعين ولا لان او لغيره وفي الاختيار شرط الشراح الصادرة لمعنى
في الدليل او كثرة من عمل به في السلف او كونه احط او كونه تفصيلاً من مضيق لا يمكن له
الطاعة معه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم ونحو ذلك من
المنعاني المعبرة في الشرع لا مجرد الهوى وطلب الدنيا وفي الوجوب شرط ان يتعلق به حق لغيره
فيقتضي القاضي بخلاف مذهبه في خزانة الروايات في كشف الشناخ واذا اختلفت في شيء هل
يجوز له ان يرجع عنه الى فقيه آخر المسئلة على وجهين احدهما ان لا يكون التزم مذهباً معيناً
كذهب ابي حنيفة والشافعي وغيرهما رجعهم الله تعالى والثاني ان التزم فقال اني ملتزم متبع في
الوجه الاول قال ابن الحاجب لا يرجع بعد تقليده فيما قلنا اتفاقاً في حكم آخر المختار الجواز لقوله
تعالى فاستأخوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون فاقول بوجوب الرجوع الى من قلنا اولاً في مسئلة
يكون تمديد النص وهو يجري مجرى النسخ على ما تقر في الاصول ولقوله صلى الله عليه وآله
وسلم احتجوا كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وان العوام في السلف كانوا يستفتون الفقهاء من غير
رجوع الى معين من غير انكار لغير محل الاجماع على الجواز كذا في شرح ابن الحاجب واما
الجواب في الوجه الثاني وهو ما اذا التزم مذهباً معيناً كابي حنيفة والشافعي رجعهم الله تعالى فقد
اشار ابن الحاجب الى الاختلاف في ذلك من اختلاف مذهبه وأشار الى انه اختلف العلماء في ذلك
على ثلاثة أقوال فمبطل لا يجوز مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً القول الثالث ان الحكم في هذا الوجه
والوجه الاول سواء فلا يجوز ان يرجع عنه بعد تقليده فيما قلنا اي عمل به ويجوز في غيره وفي عمدة
الاحكام من الفتاوى الصوفية سئل عن يوم عيد الفطر ان ترى بعض الناس يتطوعون في الجامع
عند الزوال فمنعهم عن ذلك ونهبرهم عن ورود النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة قال اما المنع
فلا كيلا يدخل تحت قوله تعالى ارايت الذي ينهى عبداً اذا صلى ولا يثقن وقت الزوال بل عسى
ان يكون قبله او بعده ولئن كان وقته فقد روى عن ابي يوسف رجه الله لا يكره ذلك التطوع عند
الزوال يوم الجمعة والشافعي رجه الله لا يكره ذلك في جميع الايام فلو اعترضت على هذا المصلي
فعسى ان يجيبك انه تقلد في هذه المسئلة من يرى جواز ذلك او يحتاج عليك بما احتج به من اختار
ذلك فليس لك ان تنكر على من قلنا مجتهداً او احتج بدليل وفيها ايضا من التجنيس والمزيدور بما
قلناه هذا المصلي فلا ينكر على من فعل فعلاً مجتهداً او تقلد مجتهداً وفي الظهيرة ومن فعل فعلاً

مجتهد اقيه او قل مجتهد في فعل مجتهد فيه فلا عار ولا شناعة ولا انكار عليه وفي المنهاج للبيضاوي
 لوراي الزوج لفظا كناية ورأته المرأة صريحا فله الطلب ولها الامتناع فيرجعان الى غيرهما
 (فائدة) استشكل رجل شافعي الاختلاف بين عبارتي الانوار فاجبته بما يهل الاختلاف في كتاب
 القضاء من كتاب الانوار ما حاصله اذا دونت هذه المذاهب جاز للقلدان ينقل من مذهب مجتهد
 الى مذهب آخر وكذا لو قل مجتهد في بعض المسائل وآخري البعض الآخر حتى لو اختار من كل
 مذهب الالهون كالحنفي اذا اقتصدوا راد ان يأخذ بالشافعي رحمه الله لثلايتوضا او الشافعي مس
 فرجه او امرأة واراد ان يأخذ بالحنفي لثلايتوضا وغير ذلك من المسائل جاز هذا حاصل كلام
 صاحب الانوار في كتاب القضاء وقال في باب الاحتساب لوراي الشافعي شافعييا يشرب النبيذ
 او ينكح بلاولي ويطؤها فله ان ينكر لان على كل مقلدا اتباع مقلده ويعصى بالمخالفة ولو راي
 الشافعي الحنفي يأكل الضب او متروك التسمية عمدا فله ان يقول اما ان تعتقد ان الشافعي اولى
 بالاتباع واما ان تترك هذا كلامه في الاحتساب وبين القولين اختلاف اقول وحل الاختلاف
 عندي والله اعلم ان معنى قوله يعصى بالمخالفة انه يعصى بالمخالفة اذا عزم على تقليده في جميع
 المسائل او في هذه المسئلة ثم اقدم على المخالفة فهذه معصية بلاشك واما اذا قل في هذه المسئلة
 غيره فذلك الغير هو مقلده ولم يخالفه مقلده ونقول المسئلة الثانية مبينة على قول الغزالي
 وشرذمة والاولى على قول الجمهور فافهم فان حل هذا الاختلاف قد صعب على بعض المصنفين
 (مسئلة) اعلم ان تقليد المجتهد على وجهين واجب وحرام فاحدهما ان يكون من اتباع الرواية دلالة
 تفصيله ان الجاهل بالكتاب والسنة لا يستطيع بنفسه التبع ولا الاستنباط فكان وظيفته
 ان يسأل قتيها ما حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسئلة كذا وكذا فاذا اخبر تبعه سواء
 كان مأخوذا من صريح نص او مستنبطا منه او مقبىا على المنصوص فكل ذلك راجع الى
 الرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولودلالة وهذا قد اتفقت الامة على صحته قرنا بعد قرن بل
 الامم كلها اتفقت على مثله في شرائعهم وامارة هذا التقليد ان يكون عمله بقول المجتهد كالمشروط
 بكونه موافقا للسنة فلا يزال متفحضا عن السنة بقدر الامكان فتى ظهر حديث يخالف قوله هذا
 اخذ بالحديث واليه اشار الامة قال الشافعي رحمه الله اذا صح الحديث فهو مذهبي واذا رايتهم
 كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط وقال مالك رحمه الله ما من
 احد الا وما اخوذا من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابو حنيفة
 رحمه الله لا ينبغي لمن لم يعرف دليلى ان يفتي بكلامي وقال احمد لا تقلدني ولا تقلد من مالكا ولا
 غيره وخذ الاحكام من حيث اخذوا من الكتاب والسنة الوجه الثاني ان يظن بقتيه انه بلغ
 الغاية التصوي فلا يمكن ان يخطئ ففهما بلغه حديث صحيح صريح يخالف مقالته لم يتركه او ظن
 انه لما قلده كلفه الله بمقالته وكان كالسقية المحجور عليه فان بلغه حديث واستيقن بصحته لم يقبله
 لكون ذمته مشغولة بالتقليد فهذا اعتقاد فاسد وقول كاسد ليس له شاهد من النقل والعقل

وما كان احدا من القرون السابقة يفعل ذلك وقد كذب في ظنه من ليس بمعصوم من الخطا
معصوما حقيقته او معصوما في حق العمل بقوله وفي ظنه ان الله تعالى كافه بقوله وان ذممه
مشغولة بتقليده وفي مثله نزل قوله تعالى وانا على آثارهم مقتدون وهـ ل كان تحريقات الملل
السابقة الامن هذا الوجه في مسألة في اختلافوا في الفتوى بالروايات الشاذة المهجورة في خزنة
الروايات في السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم بقول ابي يوسف
رحمه الله ثم بقول محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى ثم بقول زفر بن هزبل والحسن
ابن زياد رحمه الله تعالى وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب وصاحبا في جانب فالمفتي
بالحيار والاول اصح اذ لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم زمانه حتى قال الشافعي الناس كلهم عيال
ابي حنيفة رحمه الله في الفقه في المصنفات وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب وابو يوسف
ومحمد رحمه الله في جانب فالمفتي بالحيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقولهما وان كان احدهما
مع ابي حنيفة ياخذ بقولهما البته الا اذا اصطلاح المشايخ على الاخذ بقول ذلك الواحد فتنبع
اصطلاحهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر في تعود المريض للصلاة انه يقعد كما يقعد المصلي في
التشهد لانه اسر على المريض وان كان قول اصحابنا ان يقعد المريض في حال القيام متربعا او
محتديا ليكون فرقا بين التسعة والقعود الذي هو في حكم القيام ولكن هذا يشق على المريض
لانه لم يتعود هذا القعود وكذلك اختاروا تضمين الساعي اذا سعى الى السلطان بغير اذن وهذا
قول زفر رحمه الله تعالى سد الباب السعاية وان كان قول اصحابنا لا يجب الضمان لانه لم يترك عليه
مالا ويجوز للمشايخ ان يأخذوا بقول واحد من اصحابنا عملا لمصلحة الزمان في القنية في باب
ما يتعلق بالمفتي من النوادر قال رضي الله عنه والفتوى فيما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف
رحمه الله تعالى لزيادة تجربته وفي المصنفات ولا يجوز للمفتي ان يفتي ببعض الاقاويل المهجورة
لجر منفعة لان ضرر ذلك في الدنيا والآخرة اتم واعم بل يختار اقاويل المشايخ واختبارهم
ويقصد بسير السلف ويكتفي باحراز الفضيلة والشرف في القنية في كتاب ادب القاضي في
باب مسائل متفرقة في مسألة في المسائل التي تتعلق بالقضاء والفتوى في اعلى قول ابي يوسف لانه
حصل له زيادة علم بالتجربة وفي عمدة الاحكام من كشف البردوي يستحب للمفتي الاخذ بالرخص
تيسيرا على العوام مثل التوضي بماء الحمام والصلاة في الاماكن الطاهرة بدون المصلي وعدم
الاحتراز عن طين الشوارع في موضع حكموا بطهارته فيها ولا يلبق ذلك باهل العزلة بل الاخذ
بالاحتياط والعمل بالعزيمة اولى بهم وفي القنية ثم ينبغي للمفتي ان يفتي الناس بما هو اسهل عليهم
كذا ذكره البردوي في شرح الجامع الصغير ينبغي للمفتي ان يأخذ باليسر في حق غيره خصوصا
في حق الضعفاء لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبي موسى الا شعري ومعاذ حين بعثهما الى اليمن
يسرا ولا تعسرا وفي عمدة الاحكام في كتاب الكراهية سزر الكلب والخنزير نجس خلافا
لمالك وغيره ولو افتي بقول مالك جاز وفي القنية قتيبة يفتي بذهب سعيد بن المسيب ويزوج

للزواج الاول بقيت مطلقة بثلاث تطبيقات كما كانت ويعزرا الفقيه وفتيه بحال في المطلقات
الثلاث وبأخذ الرشد بذلك ويزوجها الاول بدون دخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاء من
يفعل ذلك قالوا يسود ويعد في الفتاوى الاعتمادية من فتاوى السهرقندي ان سعيد بن المسيب
رجع عن قوله ان دخول المحلل ليس بشرط في التحليل فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه ولو حكم به
فتيه لا يصح ويعزرا الفقيه وفي التحفة شرح المنهاج نقل الغزالي في الاجماع على تخيير
المقلدين قولى امامه اى على جهة البذل لا الجمع اذ الم يظهر ترجيح احدهما وكأنه اراد اجماع
ائمة مذهبه كيف ومقتضى مذهبنا كما قاله السبكي منع ذلك في القضاء والاقاء دون العمل
لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وان تصره الغزالي كما يجوز لمن اداه اجتهاده الى
تساوى جهتين ان يصلى الى ايهما شاء اجاعا وقول الامام بمنع ان كانا في حكمين متضادين
كالحجاب ونحوه بخلاف نحو خصال الكفارة واجرى السبكي ذلك ونبعوه في العمل بخلاف
المذاهب الاربعة اى مما علمت نسبته لمن يجوز تقليده وجميع شروطه عنده وحمل على ذلك
قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الائمة الاربعة اى في قضاء واقفاء وحمل ذلك وغيره من صور
التقليد ما لم يتبع الرخص بحيث تنحل رتبة التقليد عن عنقه والائمة به بل قيل فسق وهو وجبه
قيل محل ضعفه ان يتبعها من المذاهب المدونة والافسق قطعاً انتهى

﴿فصل في العامى﴾ اعلم ان العامى الصرف ليس له مذهب وانما مذهب قنوى المفتى في
البحر لرائق لواحد جزم واغتاب فظن انه يفطره ثم اكل ان لم يستفت فقها ولا بلغه الخبر فعليه
الكفارة لانه مجرد جهل وانه ليس بعذر في دار الاسلام وان استفتى فقها فاقناه لا كفارة عليه
لان العامى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتقد على فتواه فكان معذورا فيما صنع وان كان المفتى
مخطئا فاقناه وان لم يستفت ولكنه بلغه الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم افطر الحاجم
والمحجوم وقوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تنظر الصائم ولم يعرف النسخ ولا تأويله لا كفارة
عليه عندهما لان ظاهر الحديث واجب العمل به خلافا لابي يوسف لانه ليس للعامى العمل
بالحديث اعدم علمه بالناسخ والمنسوخ ولو لمس امرأة او قبلها بشهوة او اكتب محل فظن ان ذلك
يفطر ثم افطر عليه الكفارة الا اذا استفتى فقها فاقناه بالفطر او بلغه خبر فيه ولو نوى الصوم
قبل الزوال ثم افطر لم يلزمه الكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في المحيط وقد
علم من هذا ان مذهب العامى قنوى مفتيه وفيه ايضا في باب قضاء الفرائض عند قوله ويسقط
لضيق الوقت والنسيان ان كان عاميا ليس له مذهب معين فذهبه قنوى مفتيه كما صرح جوابه فان
افتي حنفي اعاد العصر والمغرب وان اقياه شافعي فلا يعيدهما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت احدا
وصادف الصحة على مذهب مجتهد اجزاء ولا اعادة عليه انتهى وفي شرح منهاج البيضاوى
لابن امام الكاملية فاذا وقعت لعامى حادثة فاستفتى فيها مجتهدا وعمل فيها بقنوى ذلك المجتهد
فليس له الرجوع عنه الى قنوى غيره في تلك الحادثة بعينها بالاجماع كما نقله ابن الحاجب وغيره

وفي جمع الجوامع الخلاف فيه وان كان قبل العمل فقال النووي المختار ما نقله الخطيب وغيره انه ان لم يكن هناك مفتي آخر لزمه بمجرد قنواه وان لم تكن نفسه وان كان هناك آخر لم يلزمه بمجرد اقراره اذ له ان يسأل غيره وحينئذ فقد يخالفه فيجىء فيه الخلاف في اختلاف المفتين اما اذا وقعت له حادثة غير ذلك فالاصح انه يجوز له ان يستفتي فيها غير من استفتاه في الحادثة السابقة وقطع الكياهر يسي بانه يجب على العامي ان يلزم مذهبا معيناً واختار في جمع الجوامع انه يجب ذلك ولا يفعله لمجرد الشهى بل يختار مذهبا يخلده في كل شيء يعتقد ارجح او مساو بالغيره لا مرجوحا وقال النووي الذي يقتضيه الدليل انه لا يلزمه التذهب بمذهب بل يستفتي من شاء لكن من غير تعلق للرخص ولعل من منعه لم يثق بعدم تلتطه واذا التزم مذهبا معيناً فيجوز له الخروج عنه على الاصح وفي كتاب الزبد لابن رسلان والشافعي ومالك والنعمان واحمد بن حنبل وسفيان وغيرهم من سائر الائمة على هدى والاختلاف درجة وفي شرحه غاية البيان لو اختلف جواب مجتهدين متساويين فالاصح ان للمقلدان يتخير بقول من شاء منهم ما وقدهم ما في النسخة في هذه المسئلة

باب وهذا الذي ذكرناه من الامر بين الامرين هو الذي مشى عليه جماهير العلماء من الاخذين بالمذاهب الاربعة ووصى به ائمة المذاهب اصحابهم قال الشيخ عبد الوهاب الشعراي في البواقيت والجواهر روى عن ابي حنيفة انه كان يقول لا ينبغي لمن لم يعرف دليلى ان يقتي بكلامى وكان اذا افتي يقول هذا رأى النعمان بن ثابت يعني نفسه وهو احسن ما قدرنا عليه فن جاء باحسن منه فهو اولى بالصواب وكان الامام مالك يقول ما من احد الا وما خوذ من كلامه ومرو دود عليه الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى الحاكم والبيهقي عن الشافعي انه كان يقول اذا صرح الحديث فهو مذهبي وفي رواية اذا رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واخرى بواي كلامي الحائط وقال يوم الميزني يا ابراهيم لا تقلدني في كل ما قول وانظر في ذلك لنفسك فانه دين وكان رجة الله عليه يقول لا حاجة في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا في شيء وماتم الاطاعة الله ورسوله بالتسليم وكان الامام احمد يقول ليس لاحد مع الله ورسوله كلام وقال ايضا لرجل لا تقلدني ولا تقلد من مالكا ولا الاوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث اخذوا من الكتاب والسنة انتهى ثم نقل عن جماعة عظيمة من علماء المذاهب انهم كانوا يعملون ويقتون بالمذاهب من غير التزام مذهب معين من زمن اصحاب المذاهب الى زمانه على وجه يقتضي كلامه ان ذلك امر لم يرزل العلماء عليه قديما وحديثا حتى صار بمنزلة المتفق عليه فصار سبيل المسلمين الذي لا يصح خلافه ولا حاجة بنا بعد ما ذكره وبسطه الى نقل الاقوال بل ولكن لا بأس ان نذكر بعض ما يحتفظه في هذه الساعة قال البغوي في مفتاح شرح السنة واتى في اكثر ما وردته بل في عامته متبع الاقليل الذي لاح لي بنوع من الدليل في تأويل كلام مجتهد

أو إيضاح مشكل أو ترجيح قول على آخر وقال في باب الدعاء الذي يستفتح به الصلاة بعد
 ما ذكر التوجيه وسبب ذلك اللهم وقد روى غير هذا من الذي ذكر في افتتاح الصلاة فهو من
 الاختلاف المباح فبأيها استفتح جاز وقال في باب المرأة لا يخرج الاعم محرم وهذا الحديث
 يدل على أن المرأة لا يلزمها الحج إذا لم تجد رجلاً إذا محرم يخرج معها وهو قول النخعي والحسن
 البصري وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي وذهب قوم إلى أنه يلزمها الخروج
 مع جماعة النساء وهو قول مالك والشافعي والأول أولى بظاهر الحديث قال البغوي في حديث
 بروع بنت واشق قال الشافعي رحمه الله عليه فإن كان يثبت حديث بروع بنت واشق فلا حجة
 في قول أحمد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل
 ابن سنان ومرة عن بعض أشجع وإن لم يثبت فلا مهر لها ولها إرث انتهى قول البغوي وقال
 الحاكم بعد حكاية قول الشافعي أن صح حديث بروع بنت واشق فثبت به أن بعض مشايخه قال
 لو حضرت الشافعي لتمت على رأس أصحابه وقلت قد صح الحديث فقبل به انتهى قول الحاكم
 وهكذا توقف الشافعي في حديث بريدة الأسلمي في أوقات الصلاة وصح الحديث عند مسلم
 فرجع جماعات من المحدثين وهكذا في المعصفر استدرك البيهقي على الشافعي بحديث عبد الله بن
 عمر واستدرك الغزالي على الشافعي في مسألة نجاسة الماء إذا كان دون القلتين في كلام كثير
 من ذكر في الإجماع وللثوري وجه أن يبيع المعاطاة جائز على خلاف نص الشافعي واستدرك
 الزمخشري على أبي حنيفة في بعض المسائل منها ما قال في آية التيمم من سورة المائدة قال الزجاج
 الصعيد وجه الأرض تراباً كان أو غيره وإن كان صخر الأتربة عليه فلو ضرب التيمم يده عليه
 ومسح لكان ذلك طهوره وهو مذهب أبي حنيفة فإن قلت فما صنع بقوله تعالى في سورة المائدة
 فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه أي بعضه وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا تراب عليه قلت قالوا
 إن من لا بد الغاية فإن قلت قولهم أنها لا تبدأ الغاية قول متعسف ولا يفهم من قول العرب
 مسحت برأسه من الدهن ومن التراب ومن الماء إلا معنى التبعض قلت هو كما تقول والأذعان
 للحق أحق من المراء انتهى كلام الزمخشري وهذا الجنس من مواخذات العلماء على اعتمهم لاسيما
 مواخذات المحدثين أكثر من أن تحصى وقد سكت لي شيخني الشيخ أبو طاهر الشافعي عن شيخه
 الشيخ حسن العجمي الحنفي أنه كان يأمرنا أن لا نشدد على نساءنا في النجاسة القليلة لمكان
 المخرج الشديد وما أمرنا أن نأخذ في ذلك بمذهب أبي حنيفة في العقود عمادون الدرهم وكان
 شيخنا أبو طاهر يرتضى هذا القول ويقول به في الأنوار وإنما يحصل أهمية الاجتهاد بأن يعلم
 أمور الأول كتاب الله تعالى ولا يشترط العلم بجميعه بل بما يتعلق بالأحكام ولا يشترط حفظه
 بظهر القلب الثاني سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يتعلق بالأحكام لا بما لا يشترط
 أن يعرف منهما الخاص والعام والطلق والمقيد والمجمل والمبين والماسع والمنسوخ ومن السنة
 المتواترة والآحاد والمرسل والمستند والمنصل والمنقطع وحال الروايات حتى جاوز تعدد الثلاث أقويل

علماء الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا الرابع القياس جليبه وخفيه وتميز الصحيح من
الفاسد الخامس لسان العرب لغة واعرابا ولا يشترط التبعر في هذه العلوم بل يكفي معرفة جعل
منها ولا حاجة ان يتنبع الاحاديث على تفرقها بل يكفي ان يكون له اصل مصحح يجمع احاديث
الاحكام كسفن الترمذي والنسائي وغيرهما كابي داود ولا يشترط ضبط جميع مواضع الاجماع
او الاختلاف بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي يقضى فيها ان قوله لا يخالف الاجماع بان يعلم انه
وافق بعض المتقدمين او يغلب على ظنه انه لم يتكلم الاولون فيها بل تولدت في عصره وكذا معرفة
الناسخ والمنسوخ وكل حديث اجمع السلف على قبوله او تواترت اهلية روايته فلا حاجة الى
البحث عن عدالة روايته وما عدا ذلك يبحث عن عدالة روايته واجتماع هذه العلوم انما اشترط في
المجتهد المطلق الذي يقتضى في جميع ابواب الشرع ويجوز ان يكون مجتهدا في باب دون باب ومن
شرط الاجتهاد معرفة اصول الاعتقاد قال الغزالي ولا يشترط معرفته على طرق المتكلمين
بادلتها التي يحررونها ومن لا يقبل شهادته من المبتدعة لا يصح تقليده القضاء وكذا تقليد
من لا يقول بالاجماع كالموارج او بالخبار الاحاد كالتقديرية او بالقياس كالشيعة وفي الانوار
ايضا ولا يشترط ان يكون للجهل مذهب مدون واذا دونت المذاهب جاز للقلد ان ينتقل من
مذهب الى مذهب وعند الاصوليين ان عمل به في حادثة فلا يجوز فيها ويجوز في غيرها وان لم يعمل
جاز فيها وفي غيرها ولو قلد مجتهدا في مسائل وآخري مسائل جاز وعند الاصوليين لا يجوز ولو اختار
من كل مذهب الامون قال ابو اسحاق يفسق وقال ابن ابي هريرة لا ورجه في بعض الشروح وفي
الانوار ايضا المنتسبون الى مذهب الشافعي وابي حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله اصناف احدها
العوام وتقليد هم للشافعي متفرع على تقليد المذاهب الثاني البالغون والرتبة الاجتهاد والمجتهد لا
يقلد مجتهدا وانما ينتسبون اليه لجرهم على طريقته في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها
على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يبلغوا رتبة الاجتهاد لكنهم وقفوا على اصول الامام
وتمكنوا من قياس ما لم يجدوه منصوصا على ما نص عليه وهو لاء مقلدون له وكذا من يأخذ بقولهم
من العوام والمشهور انهم لا يقلدون في انفسهم لانهم مقلدون وقال ابو الفتح الهروي وهو من
تلامذة الامام مذهب عامة الاصحاب في الاصول ان العامي لا مذهب له فان وجد مجتهدا قلده
وان لم يجده ووجد متبحرا في مذهب قلده فانه يقتضيه على مذهب نفسه وهذا نصريح فانه يقلد
المتبحر في نفسه والمرجح عند الفقهاء ان العامي المنتسب الى مذهب له مذهب ولا يجوز له
مخالفته ولو لم يكن منتسبا الى مذهب فهل يجوز ان يتخير ويتقلد اي مذهب شاء فيه خلاف مبني
على انه يلزمه التقليد بذهب معين ام لا فيه وجهان قال النووي والذي يقتضيه الدليل
انه لا يلزم بل يستفتى من شاء ومن اتفق ~~ا~~ كن من غير تلفظ للرخص في كتاب آداب
القاضي من فتح القدير واعلم ان ما ذكره المصنف في القاضي ذكر في المفتي فلا يقتضى الا
المجتهدون وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد ممن يحفظ اقوال

المجتهد فليس بمفت والواجب عليه اذا سئل ان يذ كر قول المجتهد على طريق الحكاية كابي
 حنيفة على جهة الحكاية فعرف ان ما يكون في زماننا من قنوى الموجودين ليس يقتوى بل هو
 نقل كلام المفتي لباخذ به المستفتى وطريق نقله كذلك عن المجتهد احدا من ائمة اما ان يكون له سند
 فيه اليه او يأخذ من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من
 التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم او المشهور هكذا ذكر الرازي
 فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحمل رفع ما فيها الى محمد ولا الى ابي يوسف لانها لم
 تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تد اوله الايدي نعم اذا وجد النقل عن النوادر مثلاً في كتاب مشهور
 معروف كالمهذبة والمبسوط كان ذلك تعويلاً على ذلك الكتاب فلو كان حافظاً لا فويل المختلفة
 للمجتهدين ولا يعرف الحججة ولا قدرة له على الاجتهاد للترجيح لا يقطع بقول منها ولا يفتي به بل
 يحكم المستفتى فيختار المستفتى ما يقع في قلبه انه الا صوب ذكره في بعض الجوامع وعندى انه
 لا يجب عليه حكاية كاهل بل يكفي ان يحكى قولاً منها فان المتشدد ان يقلد اى مجتهد شاء فاذا
 ذكر احدها فقلده حصل المقصود نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسئلة كذا بل يقول
 قال ابو حنيفة حكم هذا كذا نعم لو حكى الكل فالأخذ بما يقع في قلبه انه الا صوب واولى والعامى
 لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطئه وعلى هذا اذا استفتى فتبين اعنى مجتهدين
 فاختلفا عليه الاول ان يأخذ بما يميل اليه قلبه منهما وعنده ان لو اخذ بقول الذى لا يميل اليه
 جاز لان ماله وعده سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل اصاب ذلك المجتهد او اخطأ وقالوا
 المنتقل من مذهب الى مذهب باجتهاد وبرهان آثم يستوجب التعزير فقبل اجتهاد وبرهان اولى
 ولا بد ان يراد بهذا الاجتهاد معنى التعزير وتحكيم القلب لان العامى ليس له اجتهاد ثم حقيقة
 الانتقال انما تحقق في حكم مسألة خاصة قلده وعمل به والاقول قلده ابا حنيفة فيما افتى به من
 المسائل مثلاً والتزم العمل به على الاجال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التشديد بل هذا
 حقيقة تعليق التقليد او وعده كانه التزم ان يعمل بقول ابي حنيفة فيما يقع له من المسائل التى
 تعين في الوقائع فان ارادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالزامه نفسه ذلك
 قولاً او نية شرعاً بل بالدليل واقتضاء العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه بقوله تعالى فاستلوا اهل
 الذكر ان كنتم لاتعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة وحينئذ اذا ثبت
 عنده قول المجتهد وجب عمله به والغالب ان مثل هذه الزامات منهم لكف الناس عن تتبع
 الرخص والاخذ بالعامى في كل مسألة بقول مجتهد اخف عليه وانما لا ادري ما يمنع هذا من النقل
 والعقل فكون الانسان متبوعاً ما هو اخف على نفسه من قول مجتهد يسوغ له الاجتهاد على
 ما علمت من الشرع مذمة عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن امته والله سبحانه
 اعلم بالصواب انتهى وهذا آخر ما اردنا براده في هذه الرسالة والحمد لله والواو آخر

﴿ تنبيه ﴾

في تاريخ البيان المغرب في اخبار المغرب لابن عذارى المراكشي ان معمر بن منصور من
 الفقهاء العراقيين (يعني الحنفية) كان يروى عن ابيه عن اسد بن القرات وكان اصح اصحابه
 سماعا عنه وكان معمر هذا يقول بتحليل المسكر ما لم يسكر منه انتهى اقول لم يعين المسكر هو من
 اى نوع اى هل هو من المتخذ من العنب او التمر وما يتولد منهما والا هو مختص بالمتخذ مما
 عداهما والذي يقتضيه قواعد الحنفية الثاني اى مثل المستخرج من الفواكه والنباتات
 والحبوب والاشخاب والازهار كالشراب المسمى في اصطلاح اهل مصر (بالبوزة) فانه متخذ من
 الشعير ومثله النوع المسمى (بالبيرة) ومثله المسكر المتخذ في ارض الهند من زهر شجر يسمى
 المويباغ في بمبي ومثله المتخذ من شجر يسمى في ارض الهند (بالطاري) ومثله النوع المسمى
 (بالكيناك) في اصطلاح اهل مصر فانه متخذ من قصب السكر ومثله نبيذ العسل ومثله نبيذ
 الذرة المسمى في اصطلاح اهل السودان (بالمريسة) ومثله المسكر المتخذ من التفاح او من سائر
 الفواكه او الاطعمة فان المسكر المتخذ من جميع هذه الانواع لا يسمى خمر عند الحنفية ولا
 يتناوله نص القرآن واما الخمر المنصوص عليه في القرآن عندهم فهو المتخذ من شجرة العنب
 او النخل وما يتولد عنهما واما اعدادها تين الشجرتين من سائر المسكرات فهي عندهم انواع
 من المأكول والاطعمة والمحرم منها هو القدر المسكر لا غير والعدالة في حرمة الاسكار قياسا
 على الخمر ودليلهم على ذلك نص الحديث هو انه لما صلى الله عليه وسلم على حائط من جيطان
 المدينة ورأى شجرة عنب ملفوفة على نخلة قال صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين وأشار بيده الى
 النخلة والعنب فهذه الجملة المحصورة الطرفين تسمى في علم الاصول بالجملة الحصرية يعني ان
 الخمر محصورة في هاتين الشجرتين اى النخل والعنب لا غير فجعلوا الحديث مفسرا للآية وقام
 ادلتهم توجد في المطولات وهذا بخلاف مذهب الشافعي فان قاعدته في هذه المسئلة ان كل مسكر
 حرام اما الخمر فنص الآية واما اعدادها من سائر المسكرات التي قد منها فهو قياس على الخمر
 وكل من ائمة المذاهب يرجع مذهبه ورضي الله عن الجميع (واما العرق) اى المقطر من سائر
 المسكرات فتحكمه كحكم المنطر منه ولكن سياتى في هذه الرسالة حمله مطلنا بدعوى انه
 استحال ما هيته وتبدلت صورته بالنار قال السيد الحموي في حاشيته على الاشباه يجوز بيع
 العصير ممن يتخذ خمر او مثله في القهستانى انتهى اقول لم يبين ان هذا العصير هل هو المعصور
 من العنب او التمر او مما عداهما من سائر الفواكه والنباتات والحبوب والازهار والفاكهات
 اعم بدليل لفظة خمر او بالاولى جواز بيع سائر الاشجار التي يتخذ من عصيرها المسكرات
 سواء كانت من العنب والتمر وما يتولد منهما او من سائر الفواكه والنباتات والحبوب والاطعمة
 والازهار والاشخاب لان الحرام لا يتعلق بذي متين وقد تبيننا نصوص الفقهاء فلم نجد من
 كرهها فضلا عن تحريمها والله اعلم انتهى مصححه

هذه الرسالة المهمة بالاقوال المعربة عن احوال الاشرية
تأليف علامة زمانه ومجاهداوانه شيخ الاسلام
ومفتي الانام الشيخ حسن الجبرتي الحنفي
مفتي الديار المصرية المتوفى سنة
١١٨٠ نفعه الله تعالى
برحمته آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الهادي للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع آله والاصحاب
 وبعد في فيقول الفقير الى لطف ربه الخفي حسن بن ابراهيم بن حسن الجبتي الخفي انه قد
 ورد على سؤال عن بيان الاثرية الجائزة والممنوعة على مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان
 اسكنه الله فردى الجنان فوضعت هذه العجالة جوابا لسؤاله واجيا من الله جزيل نواله
 وصحيتها في الاقوال المعربة عن احوال الاثرية في قنلت مستعينا بالله تعالى في جميع الاحوال
 مرتباً ذلك على مقدمة ومقصود وخاتمة المقدمة فيما هو الاهم في هذا المقام وهي ان السكر حرام
 في سائر الاديان على مانص عليه في البدائع حيث قال وشرب الخمر مباح لاهل الذمة عند اكثر
 مشايخنا وعند بعضهم وان كان حراما لكانهم ينعان عن التعرض لهم وما يدينون وفي اقامة الحد
 عليهم تعرض لهم من حيث المعنى لانها تمنعهم من الشرب وعن الحسن بن زياد انهم اذا
 شربوا سكروا يحدون لاجل السكر لاجل الشرب لان السكر حرام في الاديان كلها ومافاله
 الحسن حسن ليعلم ان الاعيان التي تتخذ من انواعها الاثرية اربعة العنب والزبيب والتمر
 والحبوب ونحوها وتختلف اسماءها باختلاف احوالها فاسماء المتخذ من العنب الخمر والباق
 والمنصف والطلاء والمثلث والبخنج والجمهوري والجميدي واليعقوبي واسماء
 المتخذ من الزبيب النقع والنبيذ واسماء المتخذ من الخيل السكر والفضيخ والنبيذ
 واما المتخذ من الحبوب ونحوها فكل واحد منها قسم براسه فنهما يعرف بالاضافة لما
 يستخرج منه ومنها ما يكون له اسم يختص به وسيأتي ذلك مفصلاً ان شاء الله تعالى فاما الخمر
 فهو اسم للنبيذ من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان عند ابي حنيفة
 وعند ابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا غلى واشتد فهي خمر لهما ان مخامرة العقل تحصل
 بالشدة والغليان والمقصود من القذف بالزبد والسكون رقبته وصفافوه وهذا ليس بشرط
 للحرمة وله ان الغليان دليل بقاء شيء من الحلاوة فيه لان المرء والحامض لا يغلي فلا يسهى خمر
 وفيه شيء من الحلاوة الاصلية وفي شرح العيني للسكنز وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بالاشتداد
 وفي وجوب الحد على الشارب بقذف الزبد احتياطاً ولها احكام ستة الاول انه يجرم شرب
 قليلها وكثيرها والاتقاع بها للتداوي وغيره لما في القرآن العزيز من الدلائل العشرة نظمها في
 سلك الاوثان والتسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح

به وإيقاع العداة وإيقاع البغضاء والصدع عن ذكر الله والصدع عن الصلاة والنهي بصيغة الاستفهام المومى إليه بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم قال الشاعر

شربت الاثم حتى ضل عقلي * كذلك الاثم تذهب بالعقول

وبأنجر لانها مأخوذة من أنجر بالضم وهي مادة العجين وأصله وهي أم الحباث بالانص قال العلامة السرخسي في المبسوط مانعه قال عليه الصلاة والسلام إذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنته ملائكة السموات والأرض فإن شربها لم تقبل صلاته أربعين ليلة وإن داوم عليها فهو كعابد الوثن وقال صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لعينها تليطها وكثيرها والسكر من كل شراب وعليه إجماع الأمة وقال في الفتاوى الظهيرية مانعه والأصل في تحريم الخمر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر الآية وسبب نزول أسرار عمر رضي الله عنه على ما روى أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر مهلكة لئلا مذهب للعقل فادعوا لله تعالى بينها لنا وجعل يقول اللهم بين لنا في الخمر بينا شافيا فنزل قوله تعالى يسئلونك عن الخمر والميسر الآية فامتنع منها بعض الناس وقال بعضهم نصيب من منافعها وتدع المأثم فيها وقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا في البيان فنزل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأتمسكوا بها فامتنع بعضهم وقالوا لا خير لنا فيما نعتنا عن الصلاة وقال بعضهم بل نصيب منها في غير وقت الصلاة وقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا في البيان فنزل قوله تعالى إنما الخمر والميسر والأنصاب إلى قوله تعالى فهل أنتم متنبون فقال عمر رضي الله عنه اتهمنا ربنا انتهى لكن لو غص بلقمة أو خاف العطش المهلك حل شربها فإن سكر بها لم يحرم إلا إذا شرب زائد على قدر الحاجة كما في الزاهدي انتهى فهستاني فعلى هذا أنه لو زاد في شربه على قدر الحاجة في دفع العطش أو العطش فانه يحدوان لم يسكر فليتنبه الثاني أنه يكفر جاحدا حرمتها لانكاره ماثبت بالدلائل القطعية الثالث أنه يحرم تملكها وتمليكها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه صنع الرابع أنه قد بطل تقومها حتى لا يفهم متلفها قهرا إذا كانت لمسلم لأن الله تعالى لما ساءلها رجسا فعداها أنها كالبول والدم فبطل التقوم ضرورة الخامس أنها نجسة نجاسة غليظة كالبول والدم السادس أنه يحد شاربها بشرب قليلها وكثيرها لقوله عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه كذا في المحيط * وأما الاذق بالباء الموحدة والذال المعجمة مكسورة ومفتوحة فهو ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخة إذا غلى واشتد وقذف بالزبد * وأما المنصف فهو اسم لما طبخ من ماء العنب حتى ذهب نصفه إذا غلى واشتد وقذف بالزبد * وأما الطلاء قال في القاموس الطلاء ككساء القطران وكل شيء يطل به وأنجر وخائر المنصف انتهى فهو اسم لما طبخ من ماء العنب حتى ذهب أقل من ثلثيه وقبل إذا ذهب ثلثه كما في القهستاني لكن باباه قول صاحب القاموس خائر المنصف فانه يقتضي أن يكون الذاهب منه بالغلى أكثر من النصف وتيسل إذا ذهب ثلثاه كذا في المحيط وعلى هذا فهو مشترك لفظي يطلق على كل واحد من الثلاثة المذكورة إطلاقا

لغويا الا ان حكمه في الاطلاق الاخير الحبل وفي غيره حرام كالباذق والمنصف لكن حرمتها
 دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها ولا يجب الحد بشرها ما لم يسكر والسكر حالة تعرض
 للانسان من امتلاء دماغه من الابخرة المتصاعدة اليه فينقل عقله المميز بين الامور الحسنة
 والقييسة وله حدان حد لمزجه ولا خلاف فيه وحد لوجوب الحد بسببه وفيه اختلاف قال
 صاحب الهداية والسكران الذي يحد هو الذي لا يعقل منطقا قلبا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل
 من المرأة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال هو الذي يهذي ويخط كلامه ثم قال والمعتبر في
 القدرح المسكر في حق الحرمة ما قاله بالاجماع اخذ بالاحتياط وقال فاضرب خان في فتاواه واختلفوا
 في حد السكران يعني الذي يجب الحد عليه قال ابو حنيفة رحمه الله من لا يعرف السماء من الارض
 ولا الرجل من المرأة وقال صاحباه ان اختلط كلامه فصار غالب كلامه الهديان فهو سكران
 والفتوى على قولهما نص على ذلك في البدائع واما حكمها من النجاسة في المحيط مانصه واما
 نجاستها ففيها روايتان عن اصحابنا في رواية نجاستها غليظة كالخمر وفي ظاهر الرواية نجاستها
 خفيفة حتى يعتبر فيها الكثير الفاحش لان الاخبار قد تعارضت في اباحتها وحرمتها فان قوله عليه
 الصلاة والسلام حرمت الخمر اعينها والسكر من كل شراب يدل على اباحتها فيما دون السكر
 فاوثر ذلك خفة في نجاستها قبول ما يؤكل لحمه انتهى لكن نص في متن الملتقى والبقاية والفرر
 على التغلظ ونقل القهستاني عن الكبرى ان عليه الفتوى واما المثلث فهو اسم لما يطبخ من ماء
 العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لافرق بين ان يكون ذهاب ثلثه بالطبخ او بالدهس ولا يعتبر بما
 خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فاطبخ بشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد
 طبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث كما في السكافي ويذبح ان لا يطبخ موسولا فاذا
 انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغيره بمحذوث المرارة وغيرها حل شربه والا حرم وهو المختار
 للفتوى كما في القهستاني واما البخنج معرب بخنة فهو اسم لثلث اذا صب عليه من الماء بقدر
 ما ذهب من العصير واشترط بعضهم ان يطبخ بعد صب الماء عليه اذنى طبخة واية ذهب
 الفضلي وعليه الفتوى قهستاني وفي الهداية والذي يصب فيه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ
 حتى يرق ثم يطبخ طبخة فحكمه حكم المثلث لان صب الماء عليه لا يزيده الا ضعفا بخلاف ما اذا
 صب الماء على العصير ثم طبخ حتى ذهب ثلثا كل لان الماء يذهب اول اللطافة او يذهب منهما
 فلا يكون الذاهب ثلثي ماء العنب انتهى شيخنا زاده وذكراها ايضا في الدرر من غير عزو لله داية
 واما الجمهوري فهو نسبة الى الجمهور نظرا الى الاستعمال والجدي نسبة الى جسد لكونه
 صنعه والبعقوبي وبه هي ابا يوسف لان ابا يوسف رحمه الله اخذه لهارون وكأنه اخذه له فخلصا مما
 هو حرام الشرب فهي اسم لثلث اذا صب عليه ماء حتى يرق وقرن حتى اشتد فعلم بمآذ كران
 المثلث خالص العصير وان البخنج وما عطف عليه ممزوج بالماء بعد ذهاب ثلثيه وصيرورته
 مثله وهي حلال الشرب بعد الاشتداد والقذف بالزبد اذا شربت دون القدر المسكر للفتوى

على العبادة لا على سبيل الله والطرب والافهي حرام الشرب بل الماء القراح اذا استعمل على سبيل التشبيه حرم هذا ما يتعلق بعصير العنب واما المتخذ من الزبيب فهو النقيع والنيذ فالنقيع هو التي من ماء الزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وحرمت كالطلاء ونجاسته مخففة كما اختاره السرخسي في المبسوط والنيذ هو ما طبخ من ماء الزبيب ادنى طبخة وهذا حلال كالجهوري واخويه وان اشتد وقذف بالزبد اذا شرب منه دون القدر المسكر للهو والطرب فالفرق بين النقيع والنيذ الطبخ وعدمه قال في المحيط ويعتبر لا باحة تبيذ التمر والزبيب ادنى طبخة وليس في طبخه حد بل اذا انضجته النار فلا بأس به وكذلك في نقيع الزبيب والتمر يكفي بادن طبخة في ظاهر الرواية عنهما وروى هشام عن ابي حنيفة وابي يوسف ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ لا يحل وجه ظاهر الرواية ان النيذ يستخرج ما فيه بغير مائه فاكثفي فيه بادن طبخة بخلاف العصير فانه يستخرج ما فيه بانه فلا يحل الا بذهاب الثلثين واما المتخذ من النخيل فهو السكر والفضيخ والنيذ فالسكر بفتحين هو التي من ماء الرطب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وهو حرام كنقيع الزبيب المتقدم وحكمه النجاسة المخففة كالنقيع والفضيخ بالقاء والضاد والطاء المعجمتين مأخوذ من الفضخ وهو كسر الشيء المجوف هو عصير البسر اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وهو حرام كالسكر قال في القاموس والفضيخ عصير العنب وشراب يتخذ من بسر مفصوخ لين غلبه الماء انتهى فهو مشترك بين عصير البسر وعصير العنب والنيذ مأخوذ من التبيذ وهو الطرح فهو فاعيل بمعنى مفعول وهو ماء التمر اليابس اذا طبخ ادنى طبخة كنيذ الزبيب وهو حلال بعد الاشتداد والقذف اذا شرب منه دون القدر المسكر لا على سبيل اللهو والطرب كما سلف لما نص عليه في المحيط وعبارته ذكر الطحاوي في شرح الاثار باسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم انى بنيذ فذهبه فطبخ وجهه لشدة ثم دعا بماء فصبه عليه وشرب منه وهذا المذهب معروف عن عمر رضي الله عنه انه كان يشرب الشراب الشديد فوق طعامه حتى قال عمر رضي الله عنه انا ناكل لحم الخنزير وشرب عليه النيذ الشديد يقطع في بطوننا وشرب اعرابي من سبطجة عمر والسبطجة فرق الادارة ودون المزادة فسكر الاعرابي فحبسه عمر رضي الله عنه حتى صحا ثم اراد ان يحمده فاعتذرا به انه شرب لمن سبطجته اى من شرابه الذي كان يشربه فقال انما احذلك للسكر فخذ وعن علي رضي الله عنه انه اضاف قوما فسقاهم فسكر بعضهم فحمده فقال الرجل تسقينى ثم تمدنى فقال انما احذلك للسكر وهكذا مذهب ابن عباس رضي الله عنه فقد اتفقت عامة الصحابة على اباحة شربه حتى جعل ابو حنيفة رحمه الله من شرائط مذهب السنة والجماعة ان لا يجرم نيذ التمر لما في القول بتحريمه من تفسيق كبار الصحابة رضي الله عنهم والامساك عن تفسيقهم من شرائط السنة والجماعة انتهى وفي القهستاني وعن الامام عليه الرحمة لا احرم ديانته ولا اشرب مروءة وعن وكيع انه كان يشرب في ايام رمضان للتقوى على العبادة كما في السكر ما في وعن ابن مقاتل لو اعطيت

الدنيا بخلافها ما شرب مسكرا ولا فقيت بحمرة النبيذين مطبوخا وقال ابو يوسف رحمه الله
 في نفسه من النبيذ مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التنجيس
 وعن الشيخين ان النبيذ ما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكشف انتهى وفيه عند قول
 المتن ما لم يسكر اى يغلب الهذيان به من المثلث والنبيذ طنا منه فلا يشترط بالاجماع السكر الموجب
 للحد عنده وما اسكر من القدر الاخير هو المحرم عندهما لانه العلة معنى كما في الحقائق وغيره
 وذكر في التنقيح ان القدر المسكر حلال مكروه عند ابى يوسف والحرام هو السكر فحسب انتهى
 فعلم من ذلك ان السكر عصير الرطب والفضيخ عصير البسر والنبيذ مطبوخ ماء التمر ^{في} فائدة
 ذكر ابن قتيبة في كتابه ادب الكاتب ان اول حل النخل يسمى بالطلع فاذا انشق فهو الضحل
 وهو الاخر يرض ثم البلح ثم السياب ثم الجدال اذا استدار واخضر قبل ان يشتد ثم البسر اذا عظم
 ثم الزهر اذا احمر يقال ازهي يزهي فاذا بدت فيه نقط من الارطاب فهو موكت ويقال قد وكت
 فهي بسرة موكتة فان كان من قبل الذنب فهي مذنبه وهي التدنوب فاذا لانت فهي ثعدة فاذا
 بلغ الارطاب نصفها فهي مجزعة فاذا بلغ ثلثها فهي حلقانة فاذا عظمها الارطاب فهي منسبة انتهى
 وبقى الخياطان اماماء الزبيب والتمر والرطب والبسر المجتمعين المطبوخين اذنى طبخة فهو حلال
 كما تقدم في مثله من الحلال لكن لو جمع بين ماء العنب والتمر او الزبيب لا يحل ما لم يذهب منه
 بالطبخ ثلثاه كما في الكافي قهستاني وبقى من ذلك الدردى ويسمى الرستاق كما في المحيط وهو
 ما يخرج بالماء من الثفل الباقية بعد العصر اذا غلى واشتد وقذف بالزبد واختلف فيه فتميل انه
 بمنزلة التمر لان هذا من ماء العنب لم يرد عليه طبخ فيكون حراما كالعصير الصافي الذي
 لم يخاطه ماء وقيل انه بمنزلة نقيع الزبيب لانه استخرج ماؤه بماء بخلاف العصير الصافي فانه
 استخرج ماؤه بمائه والصحيح انه حرام الشرب لكن لا يحد شاربه الا بالسكر والى هنا من
 احكام ثمرات الخيل والاعناب واما المتخذ من الحبوب والحلو فهو حلال وان اشتد وقذف
 بالزبد اذا شرب منه دون القدر المسكر ويسمى بالنبيذ ويختلف باختلاف ما يضاف اليه لكن
 نبيذ الحنطة يسمى بالمرز بكسر الميم كما في المغرب ونبيذ الشعير يسمى بالجمع ونبيذ الذرة يسمى
 بالسكركة بضم السين والكاف وسكون الراء ونبيذ العسل يسمى بالبسج بفتح المثناة وكسر
 الباء الموحدة واما نبيذ الحنطة والشعير والذرة والقانيد والعسل والتين ونحوها فهو
 حلال نيمه ومطبوخه حلال ومعه لان المتخذ من غير النخل والسكر لم يسج بتمر ولا شيء
 فيه للتمر به لقوله عليه الصلاة والسلام التمر من هاتين الشجرتين و اشار الى النخل والسكر
 فاقصرت التمرية عليه ما روى الحسن عن ابى حنيفة رضى الله عنهما ان السكر منه حرام كما
 في المثلث واسكن لاحد فيه على من سكر وهو الصحيح لان الحد متعلق بشرب التمر وهذه من
 جملة الاطعمة ولا عبرة بالسكر منه في وجوب الحد فان البسج يسكر ولبن الرمكة يسكر ولا حد الا
 انه حرم السكر لان السكر من البسج حرام فمن هذه الاشربة اولى واذا اطلق امراته لا يقع كما

لو شرب البنج وروى عن محمدان شرب ذلك حرام ويجب الخد بالسكر منه ويقع طلاقه لان
 هذا سكر حصل من مشروب مطرب والشرع اوجب الخد بالسكر من مشروب مطرب بلحاظه
 على عقله كافي النبيذ وروى عن ابي حنيفة انه قال لا بأس بالخديطين النمر والعنب والزبيب
 والنمر لان كل واحد لو نبذ بالانفراد حل فكذا اذا اجتمعوا بشرط ذهاب الثلثين حالة الاجتماع
 كما يشترط حالة الانفراد انتهى قوله ولكن لاحذ فيه قال في الدرر قالوا الاصح انه يجب ان يفصل
 بين المطبوخ والنبيذ لان الفساق يجتمعون عليها في زماننا كاجتماعهم على سائر الاشربة المحرمة
 بل فوق ذلك وكذلك المتخذ من الابان اذا اشتد انتهى قوله وروى عن محمدان شرب ذلك حرام
 قال في التنف قال محمد كل مسكر مكروه ولم يلقظ بالحرام انتهى تهستانی في التميمي قال انه سئاني
 ينبغي ان لا يحد شارب العرق في مالم يسكر ولا يبحث في يمينه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب
 العرق على ان مبني الايمان على العرق انتهى حل خل الخمر وان حصل بعلاج لا ينبغي ان يعتمد
 ترك العصير خرا ثم صيرورته خلا والصحيح انه لا بأس به لان وجود الخمر ليس ببيع وانما
 القبيح الانتفاع فلا يكون باتخاذ الخمر قاصدا للقيح وكان بعض السلف اذا ارادوا اتخاذ الخل
 صب في اسفل الخابية خللا كي يحمض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم
 كافي التمه انتهى تهستانی في خاتمة قال في الاشباه احكام السكران هو مكلف لقوله تعالى
 لا تقر بوا الصلاة واتم سكرارى خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم فان كان السكران من محرم
 فالسكران منه هو المكلف وان كان من مباح فلا وهو كالمغنى عليه لا يقع طلاقه واختلف
 التصحيح فيما اذا سكر مكرها او مضطر اطلق وقد قدمنا في الفوائد من سكر من محرم
 كالصاحي الا في ثلاث الردة والافرار بالحدود والخالصة والاشهاد على شهادة نفسه وزدت على
 الثلاث تزويج الصغير والصغيرة بأقل من مهر المثل او بأكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل
 بالطلاق صاحب اذا سكر فطلق لم يقع الثالث الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله
 الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران وهي في فصول العمادى فهو كالصاحي الا في
 سبع مسائل فيؤاخذ بأقواله وفعاله واختلف التصحيح فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة
 من الحبوب او السهل والقنوى على انه سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالبنج
 والدواء لم يقع وعن الامام انه اذا كان يعلم انه بنج حين شرب يقع والافلا وصرحوا بكراهة
 اذان السكران واستحباب اعادته وينبغي ان لا يصح اذانه كالمجنون واما صومه في
 رمضان فلا اشكال انه ان صح قبل خروج وقت النية انه يصح منه اذا نوى لانا لا نشترط
 التبييت فيها واذا خرج وقتها قبل صحوه اتم وقضى ولا يبطل الاعتكاف بسكره ويصح
 وقوفه بعرفات كالمغنى عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلف في حد السكران فقبل من
 لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل من في كلامه
 اختلاط وهذيان وهو قولهما وبه اخذا كثر المشايخ والمعتبر في القدرح المسكر في حق الحرمة

ما قاله احتياطاً في المحرمات والخلاف في الحدود والقنوى على قوائم ما في انتفاض الظهارة به وفي
 عينه ان لا يسكر كما بيناه في شرح الكنز * (تنبيه) * قولهم ان السكر من مباح كالاعتدال
 يستثنى منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم وليس له لانه يصنعه كذا
 المحيط انتهى (تمت)

يقول المتوسل بصالح السلف ■ مصححه الفقير عبد الجواد خليف

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم على جزيل الآثان ونشكرك على توالي نعمائك ونصلي ونسلم على اشرف
 الانبياء والمرسلين وعلى آله واصحابه والتابعين (وبعد) فقد تم طبع مجموعة هذه الرسائل
 اللطيفة ذات التحقيقات الفائقة والمباحث الشريفة القريبة في بابها الغربية في أسلوبها
 وبالجملة فهي روضة فضل نطق بيننا بالحق ودوحة علم لا يعرف قدرها الا القليل من الخلق
 واني وان اكرت فيها مدائحى ■ فأكثر مما قلت ما انا تارك

على نفقة الفاضل المؤدب الكامل الممذّب ذى الفطنة

النقاد والمريجة الوفاة الذى لا يدانيه فى كماله

مدانى حضرة الاستاذ الاوحد (الشيخ محمد منيب

الدجاني) اكثر الله من امثاله وبلغه غاية

آماله وكان هذا الطبع الحسن الجميل

والصنع الفائق الجميل بمطبعة شركة

المطبوعات العلمية بمصر القاهرة

المعزية وذلك فى شهر ردى

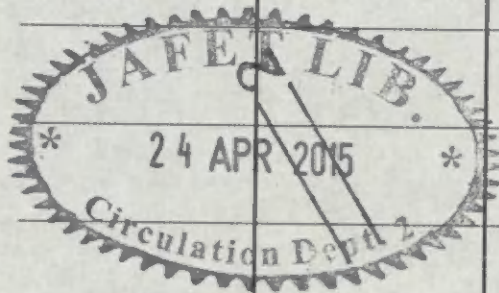
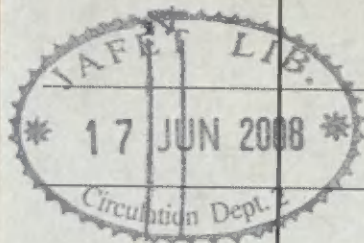
الطبعة الحرام الذى هو

سنة ١٣٢٧

من الهجرة

ختم

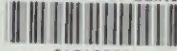
DATE DUE



349.297:D13mA:c.1

الدهلوي، ولي الله احمد بن عبد الرحمن
مجموعة... ثلاث رسائل...

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



81019659

American University of Beirut



349.297

D13mA

General Library

349.297
D13m A
C.1